الأستاذ لحسين بن شيخ أث ملويا

L'hocine Bencheikh Ath mellouya

القانون العرفي الأمازيغي

DROIT COUTUMIER AMAZIGH

الكتاب الأول في القانون الجزائي

LIVRE PREMIER DU DROIT PENAL

183

دار هومه

375,00
183

الأستاذ / لحسين بن شيخ أث ملويا.
L'hocine Benchikh Ath mellouya

القانون العرفي الأمازيغي

DROIT COUTUMIER AMAZIGH.

الكتاب الأول في القانون الجزائي.

LIVRE PREMIER DU DROIT PENAL.

***

رقم : 2000/1421/248

الصنف : 5/042

دار
هومه
للطباعة والنشر والتوزيع - الجزائر -
34 حي الأبرويار - بوزريعة - الجزائر
الهاتف : 94-19-36 94-41-19 الفاكس : 94-17-75

Attas ayagi Nevgha
ancherg elmahna
wanetf igenouan ddegfouss ;

***

Imi Zmam fellagh yedhssa
nezgad g'ir thamaOulengh
izddghith wam'ouss ;

***

Garac âd'at thloufa
enghil tsagara
Zigh ayn inwala eddrouss

à mon père MOHAND OURABAH,
et à tous les miens ..
je dédie ce livre .

الإيداع القانوني :1408 / 2000
ر.د.م. كـ. 6 – 487 - 66 - 9961 .ISBN

يمنع الاقتباس والترجمة والتصوير إلا بإذن خاص من الناشر

توطئة :

تدخل مادة تاريخ القانون ضمن برنامج السنة الأولى (السداسي الأول) و يتولى فيها الطلبة دراسة الحالة الأولى التي نشأت فيها القوانين و الشرائع القديمة ، إذ نجدهم يدرسون تاريخ القانونين الروماني و اليوناني ، و كذا مبادئ الشريعة و قانون حمورابي وما يتبعه من قوانين الشرق الأوسط ، لكن دون التطرق لدراسة تاريخ القانون بالنسبة للجزائر ، خاصة ما يخص جانبا مهمّا من القانون و هو القانون العرفي الأمازيغي في جانبه الجزائي و المدني و كذا الأحوال الشخصية ، فتاريخ القانون الجزائري غير معروف من قبل الطلبة، وحتى في الدراسات العليا التي تتم بهدف نيل شهادتي الدكتوراه و الماجيستير في القانون فإن القانون العرفي الأمازيغي نادرا ما يدرس سواء ضمن دراسة مقارنة بالقوانين الوضعية أو في إطار دراسة مستقلة به.

لهذا كله سوف يتبين لنا بأن دراسة هذا القانون لها أهمية قصوى ،لما تبينه لنا من أن القانون العرفي الأمازيغي ، والذي طبق في الجزائر و بلدان شمال إفريقيا الأخرى من واحة " شيوة " بمصر إلى جزر الكناري بالمحيط الأطلسي ، منذ بدئ الخليقة لغاية أواسط القرن العشرين الميلادي ، أقول لما تبينه لنا من كون ذلك القانون عَرَفَ مختلف النظريات التي تقوم عليها القوانين الحديثة ،و أنه قانون فريد من نوعه ،ولم يتأثر بأي قانون آخر.

وسوف نقتصر في هذا الكتاب الأول على دراسة القانون العرفي الأمازيغي في جانبه الجزائي ، على أن تكون هذه الدراسة مصحوبة في

المستقبل بكتابين يتناولان الجانب المدني وجانب الأحوال الشخصية من هذا القانون .

فإذا كان المصريون يفخرون بفرعونيتهم ، ويتناولون القانون الفرعوني عند دراستهم للقانون المصري المعاصر، وإن كان اللبنانيون كذلك فخورين بدراسة القانون الفينيقي، فالجزائري لابد له من دراسة القانون العرفي الأمازيغي الذي هو جزء من تراثه القانوني والذي وصل إلى مبادئ لم يعرفها القانون الوضعي إلا في القرن العشرين كما سوف نعرفه من خلال دراستنا هذه .

فهذا الكتاب بقدر ما هو موجه إلى طلبة السنة الأولى الدارسين لتاريخ القانون ، و كذا لطلبة الدراسات العليا في القانون و كذا لطلبة كلية الأمازيغية ، فإنه موجه من جهة أخرى للجمهور الواسع دون تمييز و لطلبة التاريخ ، خاصة و أنه عبارة عن مزيج ما بين القانون والتاريخ وعلم الاجتماع .

وتشمل هذه الدراسة بابين اثنين، تناولنا في الباب الأول النظرية العامة للقانون العرفي الأمازيغي ، في حين خصصنا الباب الأخير للنصوص القانونية مقتصرين على منطقتي القبائل الكبرى و وادي ميزاب بالنسبة للجزائر، ومنطقتي فقيق وتازة بالنسبة للمغرب الأقصى .

ثاقا أيت يحي (عين الحمام) في 2000/06/10

حسين بن شيخ أث ملويا

الباب الأول

النظرية العامة ...

للقانون العرفي الأمازيغي .

سوف نركن في هذا الباب إلى تعريف القانون العرفي بصفة عامة و القانون العرفي الأمازيغي بصفة خاصة ،وكذا التطور التاريخي الذي مر به ومختلف المراحل التطبيقية له ، كما سوف نتعرض إلى الهيئات التطبيقية له والمتمثلة في مؤسسة ثاجماعت في كل من الجزائر و المغرب ،ثم نخصص فصلا مستقلا لدراسة أنواع الجرائم و أنواع العقوبات التي تضمنتها القوانين العرفية المختلفة ، وفي الأخير نتولى دراسة المبادئ الجزائية التي تضمنتها القوانين العرفية بما في ذلك المبادئ المتعلقة بالعقوبة أو المسؤولية الجزائية إلخ ...

و قبل ذلك سوف نتناول في فصل تمهيدي التعريف بالأمازيغ و أصولهم و هذا حسب الخطة التالية :

- الفصل التمهيدي : التعريف بالأمازيغ و أصولهم .
- الفصل الأول : مدخل إلى دراسة القانون العرفي الأمازيغي .
- الفصل الثاني : الهيئات المطبقة للقانون العرفي .
- الفصل الثالث : أنواع الجرائم و العقوبات المقررة عُرفا .
- الفصل الأخير : المبادئ الجزائية التي تضمنتها القوانين العرفية.

الفَصل التمهيدي

التعريف بالأمازيغ و أصولهم.

• يجب بادئ ذي بدئ ، قبل التطرق للقانون العرفي الأمازيغي ، أن نتعرض بنوع من الإطناب للأمة التي طبقت تلك القوانين من تعريف لها و تحديد لأصولها والتي اختلف المؤرخون بشأنها من قدامى و محدثين.

. المبحث الأول :

التعريف بالأمازيغ ..

الأمازيغ شعب عظيم سكن شمال إفريقيا منذ آلاف السنين ، واستوطنوا المنطقة الممتدة من البحر المتوسط شمالا إلى شمال نيجيريا جنوبا ، والمنطقة الممتدة من واحة شيوا (SIWA) بمصر شرقا إلى جزر الكناري (جزر الخالدات غربا) و قد اتفق أغلب المؤرخين على معنى كلمة " مازيغ " والتي يقصد بها الرجل الحر أو الرجل الشريف،أما كلمة " بربر" فهي كلمة دخيلة أطلقها الإغريق على كل شعب لا يتكلم لغتهم ومن بين هؤلاء نجد الأمازيغ وبقت تسمية " البربر" لصيقة بهم لغاية أوائل هذا القرن ،وهي التسمية التي اعتمد عليها المؤرخ ابن خلدون عند كتابته لتاريخ البربر إذ نجده يقول : " وما كان للبربر من الآثار ما تشهد أخباره كلها بأنه جيل عزيز على الأيام و أنهم قوم مرهوب جانبهم ، شديد بأسهم ،كثير جمعهم ، مضاهون لأمم العالم وأجياله من العرب والفرس والروم " .. والشعب الأمازيغي قديم قِدَم البشرية على الأرض ، ففي عام 1955 اكتشف هيكل عظمي لإنسان بتغنيف ([1]) يرجع تاريخه إلى ما يزيد عن (700000 سنة) سبعمائة ألف سنة.

كما اكتشفت في جبال الأطلس الأوسط بالمغرب الأقصى رسوم على الصخور تمثّل فرسانا مسلحين بالرماح والتروس الدائرية ، وهذا ما يثبت وجود مجتمع منظم استعمل الحديد منذ آلاف السنين و كانت الأغذية

[1] - تقع منطقة تغنيف بولاية معسكر حاليا.

المعتمدة هي الخبز المصنوع من القمح و الكسكس ،أما الأعياد فهي واحدة لدى الأمازيغ، مثل عيد استقبال الربيع ، وهو أوّل يوم في السنة .

وتبعا للاكتشاف العائد لسنة 1989 ، فإنّ الإنسان في شمال إفريقيا يعود إلى ما يزيد عن مليون سنة فقد اكتشفت في تونس في منطقة جبل أوسلاتى عظام إنسان تعود لتلك الحقبة .

- الإنسان الإيبيري المغربي L'ibéromaurusien

أنشأ حضارة على ضفاف البحر بالجزائر و المغرب (جيجل ، القنيطرة) ، وتعود تلك الحضارة لما بين 14000 سنة و8000 سنة قبل الميلاد ،و تمتد على فترة تقدر بستة آلاف سنة ، و قد وجدت بقايا الهياكل العظمية لذلك الإنسان في أفلو، تافورة وتم التعرف على أكثر من خمسمائة إنسان، وبواسطة العظام تم تقدير طول الرجل بـ 70 ،1م و المرأة بـ 62 ،1م.

- الإنسان القفصي Gapsien :

هو إنسان عاش ما بين الألفية الثامنة و الخامسة قبل الميلاد ، و الذي وجدت آثاره بمدينة قسنطينة و سطيف ، و كذا قفصة و تيهرت و أولاد جلال ، وقد وجدت آثار الإنسان القفصي في منطقة قفصة بتونس من قبل الدكتور غوبير (Gobert) الطبيب والمؤرخ الشهير والبحاثة بتونس ، كما وجدت آثاره بسطيف وجبال البيبان ، سدراتة ،قسنطينة، الحضنة، بريكة و في الجنوب بمنطقة بوسعادة ، أولاد جلال ، مسعد.

وفي الغرب بمنطقة تيهرت ، عين شريطة لغاية الأطلس الأوسط ، وفي جنوب الصحراء بمنطقة أوداغير، واد ميا، تادمايت، تدكلت ،إغرغار (التوارق) ، و كذا بجزر الكناري و يخلص الأستاذ مولود قايد إلى أن الإنسان

القفصي هو المكون النهائي لسكان شمال إفريقيا و أنّ هذا الشعب نجده كذلك في إسبانيا ، صقلية ومصر . ([1])

- استيلاء الأمازيغ على مصر الفرعونية :

استولى الملك الأمازيغي " شيشوق الأول " على كامل التراب المصري

---

[1] - و يرى بعض المؤرخين و الباحثين مثل "ريغاس " Reygasse " أن أصل مدنية فرنسا بل أوروبا بأسرها في طور من أطوار العصر الباليوتي هناك ، نشأ عن قدوم موجات من رجال المدنية القفصية إلى أوروبا ، ذلك لكون أثار هذه المدنية الموجودة بالمناجم بالمراكز القفصية سبقت في التاريخ نفس تلك الآثار الموجودة بأوروبا ، و بأن المدنية القفصية متقدمة و سابقة بالنسبة للمدنية الأوروبية فيما يتعلق بذلك الطور، فإن هذا يقيم الدليل على أن هذه المدنية القفصية انتقلت من شمال إفريقيا إلى أوروبا مع من نزح إليها ، ويقول الأب « براي L'abbé Breuil » من المحتمل جدا أن هذا التأثير الإفريقي وصل إلينا بقدوم الإفريقيين عن طريق إسبانيا و أن وجود شبه في الخصائص البشرية يدعم تلك المقولة ".. كما أن الأدلة التي استند عليها المؤرخون لتدعيم نظريتهم كثيرة ، نذكر منها على سبيل المثال مسألة دفن الموتى ، فإنه ابتداء من الطور" الأورينياكي "تغيرت العادة المتعلقة بدفن الموتى عند بعض الأوروبيين. ، و ذلك باقتباس عادة قدماء الأمازيغ المعروفة عند سكان شمال إفريقية ، فهم كانوا ، عندما يدفنون موتاهم ، يثنون أعضائهم لتكون لهم هيئة مقرفصة محنية ، ويصبغون جثثهم باللون الأحمر ، فتبقى عظامهم بعد ذلك مصبوغة بذلك اللون ، وقد وقع العثور على مثل هذه الهياكل العظمية على تلك الهيئة و بذلك اللون في قبور كثيرة بفرنسا ، ولم تكن تلك العادة معروفة عندهم بتاتا قبل قدوم الإفريقيين ، كما أن علم الطوبونيميا Toponymie. وهو علم البحث عن أصل اسم الأماكن . يؤكد وجود علاقة ما بين اللغة الأمازيغية و اللغات الأوروبية القديمة السابقة للهجرات الهند وأوروبية ، وهو ما ثبت من دراسة علمية نشرها الأستاذ عبد العزيز علاتي في مجلة أوال .

- **Abdelaziz Allati** : Toponymies anciennes de l'Afrique du nord et de l' europe Awal,cahiers d'études Berbères . 1997 .P: 61 et suivantes.

كما نجد بأن أسماء بعض المدن في أوروبا و بعض الجبال ذات أصل أمازيغي مثل مدينة مسينا Messina بصقلية ، ماساليا Massalia (مرسيليا الحالية) بفرنسا ، ماسدونيا Macedoine باليونان ، وكذا جبال البرانس pyrenes - بشمال إسبانيا .

خلال سنة 950 قبل الميلاد ، و أسس العائلة المالكة الثانية و العشرين ، وكانت عاصمة ملكه " بوبسطيس " بالدلتا (وهي مدينة الزقازيق حاليا) ، كما استولي على صعيد مصر .

وأسند خطة الكاهن الأعظم بمعبد الإله أمون إلى ابنه ، واقترن بالعابدة اللاهوتية " كارومانة " وهي عابدة و حافظة تقاليد وحقوق الخلافة الملكية ،واستمر شيشوق في الملك قويا مظفرا من سنة 945 إلى 925 قبل الميلاد.

ولم يكتف شيشوق بانتصاراته في مصر ،بل أعلن الحرب على " ربهام ابن النبي سليمان " لإثبات حقوقه على فلسطين ، وانتصر عليه و استولي على بيت المقدس سنة 927 قبل الميلاد ، ولم ينصرف إلا بعد ما استحوذ على كنوز المسجد و أموال الملك و خزينة الدولة و أخذ كل تلك الثروة الطائلة معه [1] ، ثم أنه حاول الهجوم على الفينيقيين غير أنه لم يكن موفقا و رجع خائبا ، و توجد لغاية هذا اليوم مدنا لا تزال تحافظ على اسمها الأمازيغي مثل مدينتي أسوان و أسيوط . [2]

---

[1] - ذكرت التوراة في سفر الملوك الإصحاح الرابع عشر،هذا الملك الأمازيغي باسم الملك شيشاك Chichac ، وأنه هاجم أورشليم ، واستولى على كنوز معبد الإله و كذا كنوز القصر الملكي ، و كل التروس الذهبية التي صنعها النبي سليمان ، وتضيف التوراة بأن ذلك حدث ، خلال السنة الخامسة من ملك ربهام Roboam ابن النبي سليمان بن داود.

[2] - يلاحظ بأن التاريخ الأمازيغي يبدأ من سنة 950 ق م لغاية هذا اليوم وهو الذي يعتمد عليه في حساب السنوات.

كما تأسست مملكة أمازيغية أخرى في جنوب مصر ، و هي المملكة النبطية و عاصمتها مدينة سايس و التي أسست العائلات المالكة من الخامسة و العشرين إلى الثلاثين و قامت بفرض سلطتها على أرض الحبشة جنوبا و كذا التشاد و ما تزال بعض المدن تحتفظ باسمها الأمازيغي و منها: " أكسوم ،أقردات ، وأسوسة بإثيوبيا و مدن أوزو ، قورو . إلخ ... بالتشاد الحالية .

ونتج من ذلك كله احتكاك الأمازيغ بالمدنية المصرية، فقد كانوا منقادين لتوجيهات الإله المصري "أمون" و تعليمات كهنته ، ولم تسجل الأخبار مثل طاعة هؤلاء الأجانب المقيمين بالتراب المصري لإله مصر، وان الإشعاع المنبعث من هذه العائلة المالكة و الذي كان الأمازيغ همزة وصل لإيصاله إلى بلادهم ، هو الذي يفسر لنا انتشار عبادة الإله " أمون" بشمال غرب إفريقيا و حلوله محل الأكباش التي كانت مقدسة بإفريقيا و بمصر أيضا.

. المبحث الثاني :

أصول الأمازيغ .

قيل الكثير عن أصل الأمازيغ منذ العصور القديمة لغاية يومنا هذا ، و نظرا لوغولهم في القدم ، فإنه صعب على المؤرخين والنسابة التوصل إلى حقيقة أصلهم إلا بصعوبة ،خاصة وأن تاريخ الإنسان في شمال إفريقيا يعود لما يجاوز المليون سنة ، و فيما يلي نتولى سرد مختلف الآراء التي ، قيلت حول أصل الأمازيغ بادئين بآراء القدماء ثم منتهين بآراء المحدثين .

1 ـ اراء القدماء :

• أولا : رأي هيرودوت :

لقب المؤرخ اليوناني هيرودوت بشيخ المؤرخين ، و الذي عاش من 484 إلى 425 قبل الميلاد و الذي سمي الشعب القاطن بشمال إفريقيا باللوبيين، أما الأشراف والنبلاء فإنهم عرفوا باسم" الأمازيغ" أو "مازيس" .

• ثانيا : رأي سالسطيوس :

هو مؤرخ روماني عاش في أواخر القرن الأول قبل الميلاد (1) ، و يذكر

1 - سالسطيوس Sallustius مؤرخ روماني ولد سنة 87 ، و توفي سنة 35 قبل الميلاد ، كان على رأس ولاية إفريقية الرومانية من سنة 47 إلى 45 ق م ، جمع ثروة طائلة مكنته من العيش برومة عيشة فاخرة . و من تآليفه المشهورة حرب يوغرطة و كتاب التاريخ في خمسة أجزاء.

بأنه ترجم له من كتب بونيقية من تأليف الملك الأمازيغي (حيميبصال Hiempsal) ما معناه: " بأن سكان إفريقيا من قبائل الجيتوليين و الليبيين ، وأنه بعد موت البطل اليوناني هيرقلس بإسبانيا ،انتشرت فلول جيشه بإفريقيا ، و هو جيش يتركب من الماديين (Médes) و الأرمن Arméniens من جهة، ومن الفرس Perses جهة أخرى . فأما الماديون فقد اختلطوا باللوبيين على ضفاف البحر المتوسط ، ثم حرفوا شيئا فشيئا كلمة موديين إلى موريين (Maures) ، و أما الفرس فقد زادوا اقترابا من المحيط ، و اختلطوا بالجيتوليين(Les Gétules) وهم سكان الجنوب ، لذلك أشار المؤرخون إلى وجود قبائل بتلك الجهة تعرف باسم الفرسيين (Perorsi) " .

• ثالثا : رأي الطبري :

مؤرخ عربي نسب إلى بحيرة طبرية بالشام ، و الذي ذكر في تاريخه بأن افريقش بن ذي المنار همّ متوجها إلى إفريقيا ، فافتتحها وقتل ملكها وأسكنها من كان معه من اليمنيين ، علما بأن المؤرخين حددوا عصر التبابعة وهو العهد الحميري الثاني بالفترة ما بين 300 و 525 بعد الميلاد .

غير أن المؤرخ ابن خلدون نجده في مقدمته يد حض الأخبار القائلة بغزو اليمن لإفريقيا بقوله .

" و من الأخبار الواهية للمؤرخين ،ما ينقلونه في كافة أخبار التبابعة ملوك اليمن و جزيرة العرب انهم كانوا يغزون من قراهم باليمن إلى إفريقيا و البربر من بلاد المغرب ، وأن افريقش بن قيس بن صيفي من أعاظم ملوكهم الأول ، و كان لعهد موسى عليه السلام أو قبله بقليل ، غزا إفريقيا و أثخن في البربر ، وأنه هو الذي سماهم بهذا الاسم حين سمع رطانتهم و قال : " ما هذه البربرة ؟ " فأخذ هذا الاسم عنه ودعوا به من حينئذ ،

وأنه لما انصرف من المغرب حجز هناك قبائل من حمير، فأقاموا بها واختلطوا بأهلها ، ومنهم صنهاجة وكتامة ، ومن هذا ذهب الطبري والجرجاني والمسعودي وابن الكلبي والبيلي إلى أن صنهاجة و كتامة من حمير وتأباه نسابة البربر و هو الصحيح ...

وهذه الأخبار كلها بعيدة عن الصحة، عريقة في الوهم و الغلط ، و أشبه بأحاديث القصص الموضوعة ، و ذلك أن ملك التبابعة إنما كان بجزيرة العرب ، و قرارهم و كرسيهم بصنعاء اليمن ،و جزيرة العرب محاط بها البحر من ثلاث جهاتها ، فلا يجد السالكون من اليمن إلى المغرب طريقا غير السويس ، والمسلك هناك ما بين بحر السويس و البحر الشامي قدر مرحلتين فما دونهما ، ويبعد أن يمر بهذا المسلك ملك عظيم في عساكر موفورة من غير أن تصير من أعماله ، وهذا ممتنع في العادة .

وقد كان بتلك الأعمال العمالقة و كنعان بالشام و القبط بمصر،ثم ملك العمالقة مصر و ملك بنو إسرائيل الشام ، ولم ينقل قط أن التبابعة حاربوا أحدا من هؤلاء الأمم ، و لا ملكوا شيئا من تلك الأعمال ،فدل على أن هذه الأخبار واهية أو موضوعة ." انتهى كلام ابن خلدون و نضيف قائلين بأن اليمن هي التي تعرضت للاحتلال من قبل الإثيوبيين (الحبشة) في القرن السادس الميلادي .

• رابعا : رأي ابن حزم الأندلسي .

هو من فقهاء المذهب الظاهري بالأندلس ([1]) له كتاب في أنساب

[1] - ولد أبن حزم بقرطبة سنة 384 هـ ، كان وزيرا للمنصور بن أبي عامر ، مؤسس المذهب الظاهري في الأندلس ، وكان متفننا في العلوم جمة، وله تآليف كثيرة منها كتاب المحلي في الفقه ، كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل، طوق الحمامة.. إلخ.

العرب والبربر واليهود والفرس ،والذي سماه باسم "جمهرة أنساب العرب " .. ذكر فيه عن البربر ما يلي :

" قال قوم : إنهم من بقايا وَلَدِ حام بن نوح ، وادعت طوائف منهم إلى اليمن وإلى حمير، وبعضهم إلى بر بن قيس عيلان ، وهذا باطل لا شك فيه، وما علم النسابون لقيس عيلان ابنا اسمه بر أصلا ، ولا كان لحمير طريق إلى بلاد البربر ، إلا في أكاذيب مؤرخي اليمن . ورأيت لبعض نسابة البربر أن زناتة هو شانا بن يحي بن صولات بن ورتناج بن ضري بن سقفو بن جنذواذ بن يملا بن مادغيس بن هوك بن هرسق بن كراد بن مازيغ بن هواك بن هريك بن بدابن بديان بن كنعان بن حام بن نوح النبي ...".

ويخلص ابن حزم بأن الأمازيغ من أبناء حام بن نوح و لاعلاقة لهم بقبائل اليمن و يصف تلك الادعاءات بالباطل.

• خامسا : رأي ابن خلدون .

ا اعتمد ابن خلدون في تاريخه للبربر بشأن أنسابهم على كتاب ابن حزم السالف ذكره متفقا معه على أنهم من ولد كنعان بن حام ، و يدحض كل الأقوال والآراء التي قال بها من سبقوه كالطبري والبكري والصولي معبرا عن كون تلك الآراء خاطئة كلها و بعيدة عن الحقيقة ، و قسم البربر أو الأمازيغ إلى ثلاثة أقسام :

أ - البرانس :

هم أبناء برنس بن بر بن مازيغ ، وهم شعوب و قبائل جبلية مستقرة أكثرها بجبال الأطلس (المغرب) و منهم مصمودة : وتتفرع هذه القبيلة إلى شعوب وبطون كثيرة ، ومن بطونها هرغة في جبل السوى بأقصى بلاد

المغرب نشأ فيها ابن تومرت ، وهو الذي أسس دولة الموحدين و أنتصر على المرابطين و أزال دولتهم خلال سنة 1160 بعد الميلاد .

ونجد البرانس أيضا بجبال الريف و منهم غمارة ،أو بجبال زواوة (شمال الجزائر) ، ومنهم كتامة و صنهاجة الذين أسسوا الدولة الفاطمية و التي تفرعت عنها الدولة الزيرية ،أو بجبال أوراس ، و منهم قبيلة أوربة التي منها كسيلة و قبيلة جراوة . ومنها الكاهنة ، و قبيلة بني إيراثن و منها الملكة شمسي (Chimssi) . ([1])

ب - البتر :

هم أبناء مادغيس الأبتر بن بربن مازيغ ،وهم قبائل رحالة منهم سكان جبل نفوسة بليبيا ونفزاوة ، هوارة ، لواتة ، لماية .. إلخ ...

ومن البتر أيضا قبائل زناتة و مكناسة و رفجومة ، و هم بطون و شعوب كثيرة .

ج - الملثمون :

وهم قبائل الصحراء بالجنوب، يجعلون لثاما أزرقا على وجوههم ، ومنهم الطوارق وقبائل لمتة ولمتونة والتوات ، وكذا الملثمون من صنهاجة بالصحراء بجنوب المغرب الأقصى و هم الذين أسسوا دولة المرابطين تحت قيادة يوسف ابن تاشفين .

و يقول ابن خلدون : " هذا الجيل من الآدميين هم سكان المغرب القديم ، ملأوا البسائط و الجبال من تلوله و أريافه وضواحيه وأمصاره يتخذون البيوت من الحجارة و الطين و من الخوص و الشجر و من الشعر

[1] - تقع بني إيراثن بالقبائل الكبرى حاليا .

و الوبر" . وتبعا لما قاله ابن حزم الأندلسي أعلاه ، يرجع ابن خلدون البربر إلى نسل مازيغ بن كنعان بن حام، ثم يضيف:" بأن الحق الذي لا ينبغي التعويل على غيره في شأنهم أنهم من ولد كنعان بن حام بن نوح ، كما تقدم في أنساب الخليقة وأن اسم أبيهم مازيغ ."

و يصل في آخر المطاف إلى أن الصحيح أنهم من ولد كنعان بن حام ، إلاّ أن المحققين من نسابتهم يذكرون على أنهم من ولد مازيغ بن كنعان ."

2 - رأي المحدثين :

• أولا : رأي الباحث سي عمار بوليفة .

جاء في كتابه جرجرة عبر التاريخ ([1]) أن أصل الأمازيغ من سكان جرجرة ،يتمثل في رواية قبائلية تقول ،بأن أول من سكن جبال جرجرة هو من العمالقة (Géant) و الذي ترك خمسة أبناء كلهم ذكورا ،و الذين عند كبرهم تزوجوا ،و سكن كل واحد منهم بعيدا عن الآخر بأسرته و أعطى اسمه لقبيلته ، وتلك القبائل الخمسة يذكرها مؤرخو الرومان لكونهم لم يتمكنوا من اقتحام جبال جرجرة التي عرفت باسم " الجبل الحديدي" ، ولم يعرف من أسماء تلك القبائل إلا قبيلة (إفليسن Iflensés) والكائنة بمنطقة تيقزيرت حاليا ، مع العلم بأنه اكتشفت بسور الغزلان(Aumale) كتابة حائطية تعود لعام 261 بعد الميلاد ، والتي تتكلم عن أحد رؤساء تلك القبائل الخمس (quinquégention) اسمه " فراكسن (Fraxen) و الذي ألقي عليه القبض بعد هجومه على الرومان رفقة مناصريه ،و يرى الباحث

[1] - ألف كتابة في عام 1920 ، و كان أستاذا محاضرا بجامعة الجزائر .

الفرنسي "بربروجر" (Berbrugger) بأن اسم فراكسن و فراوسن يتشابهان ، وهو الاسم الذي تحمله إلى يومنا هذا إحدى القبائل الرئيسية للقبائل الكبرى (أي أث فراوسن)، و ينتهي الباحث سي عمار بوليفة إلى أنه لا نعرف من القبائل الخمس إلا قبيلتين ، وهما إفليسن وأيت فراوسن .

إلاّ أننا نلاحظ بأن قبيلة أيت فراوسن الواقعة بمنطقة القبائل (ولاية تيزي وزو حاليا) بعيدة نوعا ما عن مدينة سور الغزلان ، ولا يعقل أن تهاجم الرومان ، مع العلم أنه توجد على بعد حوالي عشرون كيلومترا من مدينة سور الغزلان قبيلة تدعى" فراكسة (Fraxa) أو " عرش فراكسا" ويلاحظ الشبه الموجود بين عبارتي " فراكسن " و" فراكسا" مما يؤكد بأن عرش فراكسا القريب من مدينة سور الغزلان هو المقصود في تلك الكتابة الحائطية. ([1]) أما المؤرخ الجزائري مولود قايد فنجده ([2]) يذكر بأن تلك القبائل الخمس المذكورة من قبل الرومان هي كل من : إفناين (Ifenaien) إمسيسن (Imssissen) ، أيت إيراثن (Ait Irathen) ، أيت فراوسن (fraouçen) و أيت غبريني (Ait ghobrini) . ولسنا ندري المصدر الذي اعتمد عليه في تحديد تلك القبائل الخمس، غير أنه يذكر في كتابه تاريخ بجاية و ضواحيها. ([3]) بأنه نقل ذلك عن الباحث الفرنسي بربروجر (Berbrugger) الذي ذكر في بحث له في المجلة الإفريقية خلال سنة 1870 بأن القبائل الخمسة قادت حربا ضد الرومان تحت رئاسة المدعو" فراكسن".

---

1 - يوجد عرش الفراكسة في المنطقة الممتدة من الهاشمية إلى وادي البردي بولاية البويرة حاليا ، أما منطقة برج أخريص المتصلة بها فنجد بها قبيلتي إنطاسن و كسانة Kssana.

2 - Mouloud Gaid : Histoire de Bejaia et de sa région . P . 23.

3 - Mouloud Gaid : Histoire de Bougie et de sa région . P. 54 .

• ثانيا : رأي جون سرفيي Jean servier :

يرى أن كلمة بربري ذات أصل يوناني (Barbaroi) ، انتقلت إلى لغة العرب تحت كلمة "بربري" ، ويقصد بها عند اليونانيين، الذين لا يتكلمون اللغة اليونانية ، أو الذين لا تفهم لغتهم ، و نجده في الأخير يأخذ برأي ابن خلدون في كون البربر ينقسمون إلى برانس و بتر أبناء مازيغ بن كنعان بن حام ، كما أنه يعيد الرواية التي ذكرها الباحث " بوليفة " أعلاه قائلا أنه : " توجد في بلاد القبائل بالجزائر، رواية تقول بأن ملكا عظيما جاء من بلاد بعيدة بها جبال عالية و قريبة من البحر، وقبل ذهابه حمل الجبال التي أتى بها على ظهره و التي بها مغروسة أشجار الأرز (Cédres) وأثناء سيره إلى الغرب سقط من التعب تاركا تلك الجبال تسقط عليه ، و التي صارت تسمى جبال الجرجرة ، و من جسمه خرجت خمس قبائل ، و هي قبائل الزواوة (Igawawen) ، غير أن جون سرفيي ينتهي إلى أن القوانين العرفية لشمال إفريقيا من ليبيا إلى المغرب قديمة ، ولا يعرف أصل سكان الجزائر الأصليين .

• ثالثا : رأي الأستاذ / عثمان سعدي :

نشر كتابا خلال عام 1982 تحت عنوان عروبة الجزائر عبر التاريخ ذهب فيه ، إلى أن سكان الجزائر الأمازيغ من العرب ومن أصل عربي ، معتمدا في كتابه على آراء بعض الاستعماريين الفرنسيين ، و على بعض الخرافات و الآراء الغريبة والتي دحضها كلها ابن خلدون ، أضف إلى أنه نسب إلى ابن خلدون ما لم يقله بشأن أصل البربر ، كما عمد إلى بعض العبارات والكلمات في اللغة الأمازيغية و قال بأن أصلها عربي معتمدا على

المصادفة ، وحاول إيجاد الشبه بينها و بين الكلمات العربية حتى و إن كان ذلك مستحيلا، ولقد تضمن الكتاب جملة من الآراء و التحليلات ذات الطابع العشوائي غير العلمي، سوف نتولى سردها أدناه مع الرد عليها .

أ - يقول الأستاذ سعدي أن الاستعمار الفرنسي، دعا إلى النزعة البربرية، وهذا القول خاطئ ومجرد تشويه للتاريخ ، لكون الاستعمار حارب اللغة الأمازيغية بكل ما أوتي من قوة ، وحاول طمس الأسماء الأمازيغية لمدن الجزائر بأن سماها بأسماء فرنسية وعلى سبيل المثال نجده أطلق اسم " أورليان فيل" على مدينة الأصنام "، وفيالار (Vialar) على مدينة " تيسمسيلت" ، و" فورناسيونال" على مدينة أيت إيراثن . إلخ... وأنشأ ما يعرف بالمكاتب العربية في المناطق التي يسكنها الأمازيغ ، كمنطقة الشاوية، كما قام بإلغاء المحاكم الشعبية أو مؤسسات " ثاجمعت " المطبقة للقانون العرفي الأمازيغي في بلاد الشاوية و بلاد القبائل ، وأن ما غاب عن الأستاذ عثمان سعدي ، هو أن الأمازيغ في جميع مناطق الجزائر عاشوا في شكل جمهوريات صغيرة لها قضائها المستقل والمطبق لأعرافها لغاية الاحتلال الفرنسي ، وأن النزعة الأمازيغية كانت موجهة ضد الاستعمار الفرنسي الذي قضى على تلك الجمهوريات الصغيرة و التي لم تخضع للحكم التركي ، وأن الداعون إلى إحياء اللغة الأمازيغية كافحوا الاستعمار الفرنسي من أجل الاعتراف لهم بهويتهم وإحياء لغتهم ومن هؤلاء نجد : سي عمار بوليفة ، بلقاسم بن سديرة ، سيدكاوي، موهوب عمروش، طاوس عمروش ، مولود فرعون ، مولود معمري ، العيمش علي ، أيت عمران محند أو إيدير (الرئيس الحالي للمحافظة السامية للأمازيغية) ، كاتب ياسين وغيرهم .. من الرجال الذين وقفوا بأقلامهم ضد الاستعمار

الفرنسي . (1)

ب - يرى الأستاذ عثمان سعدي بأن علماء السلالات يثبتون بأن مصدر هجرات البحر المتوسط هي شبه الجزيرة العربية ، ويذكر في هامش كتابه بأنه نقل تلك المعلومات عن " كتاب حياة القيروان " للأستاذ عبد الرحمان باغي" (ص 13) ، لكن يمتنع عن ذكر ذلك الكتاب في مراجع دراسته و لا لتاريخ نشره و مكان طبعه ، مع العلم بأنه لم يثبت تاريخيا بأن الهجرات انطلقت من جزيرة العرب صوب البحر المتوسط و كل ما في الأمر أنه توجد ثمة هجرات " هندو أوروبية " انطلقت من الهند صوب أوروبا و شمال آسيا خلال الألف الثاني قبل الميلاد ، أضف إلى ذلك أننا نجد وجود تشابه جلي ما بين اللغة العربية من جهة ، واللغتان العبرية و الآرامية ، مما يؤكد بأن العرب استوطنوا جزيرة العرب قادمين من بلاد الشام و ليس العكس ، بدليل أن العبريين لم يبرحوا بلاد كنعان بالشام إلا في فترة نزوحهم إلى مصر ورجوعهم إلى فلسطين في عهد النبي موسى ، فما بالك بالقول أن مصدر الهجرات هو شبه الجزيرة العربية دون دليل دامغ أو مصدر تاريخي موثوق فيه ، مع العلم بأن تاريخ الشعب الأمازيغي بشمال إفريقيا يجاوز المليون سنة .

ج - اعتماده على تاريخ الطبري في إثباته في أن أصل البربر من اليمن ونقل عنه بأن :" إفريقش بن قيس ... بن قحطان هم متوجها إلى إفريقيا فاحتملهم حتى سواحل الشام فافتتحها وقتل ملكها جرجرا وأسكنها البقية

1 كتب الباحث أيت عمران محند أو إيدير قصيدة شعرية بتاريخ 23 يناير 1945 تحت عنوان " انهض يا ابن الأمازيغ Ekker a mmis oumazigh " والتي دعا فيها إلى مكافحة الاستعمار الفرنسي ، و هذا ما يؤكد بأن المطالبة باللغة الأمازيغية ليست من اختراع و خلق الاستعمار ، بل إن مصدرها الشعب الجزائري برمته.

التي كانت قد بقيت من الكنعانيين ... و قد سبق لنا تبيين فساد هذا الرأي ورد ابن حزم الأندلسي و ابن خلدون عليه ، فابن حزم من علماء النسب ، كتب في أنساب العرب و البربر و الفرس و اليهود و له دراية بنسب العرب من عاربة و مستعربة و لم يثبت لديه أن ملوك اليمن احتلوا إفريقيا الشمالية، بل أن الإثيوبيون هم الذين احتلوا اليمن ، وكان جيش الإثيوبيون متكون من عناصر أمازيغية من بقايا الأمازيغ الذين احتلوا شمال إثيوبيا من النبطيين . ([1])

د - أشار الأستاذ عثمان سعدي إلى بعض الآراء المذكورة في كتاب " تاريخ البربر" لابن خلدون ، ذاكر بأن هذا الأخير قد انتهى إلى أن أصل البربر من اليمن أو من قوم جالوت (الفلسطينيون) ، وهذا على خلاف ما توصل إليه ابن خلدون من كون أصل البربر ، أنهم من ولد كنعان بن حام ، فهو (أي ابن خلدون) بعدما سرد لنا الآراء المختلفة التي قيلت في أصل البربر والمذكورة أعلاه نجده يدحضها ويصرح في الأخير بأن " الصحيح أنهم من ولد كنعان بن حام ، إلا أن المحققين من نسابتهم يذكرون على أنهم من ولد مازيغ بن كنعان " فالأستاذ عثمان سعدي ينسب إلى ابن خلدون ما لم يذهب إليه وينتقي من الآراء ما يتفق ومعتقداته المشوبة بالزلل مخالفا بذلك لضوابط الأمانة العلمية.

ن - عدم تطرقه لرأي علماء النسب ومن بينهم ابن حزم الأندلسي الذي توصل في كتابه جمهرة الأنساب ، إلى أن أصل البربر يتمثل في كونهم من أبناء مازيغ بن هواك بن هريك بن بدا بن بديان بن كنعان بن حام بن نوح

[1] - يجب عدم الخلط بين النبطيين و هي قبائل أمازيغية ، و ما بين الأنباط و هي قبائل عربية .

النبي، مضيفا إلى أنه لم يكن لحمير طريق إلى بلاد البربر إلا في أكاذيب مؤرخي اليمن، فالأستاذ سعدي لا يذكر هذا الرأي في كتابه لكونه يهدم كل ما ذهب إليه، ولكونه لا يجد لديه ما يجيب به عن ذلك الرأي . ([1])

أما بشأن قبائل " الفلسطو" ، وهم الفلسطينيون فقد اتفق المؤرخون على أنهم نزحوا إلى بلاد الشام من جزيرة " كريت" الواقعة بالبحر المتوسط خلال نهاية الألف الثانية قبل الميلاد وصاروا أعداء للعبرانيين .

و - يتناقض الأستاذ عثمان سعدي في قوله تارة في أن البربر أصلهم من اليمن وهاجروا إلى شمال إفريقيا مع الملك إفريقيش (الملك الخرافة) خلال حكم الدولة الحميرية ، والتي يعود تاريخها - حسب المؤرخين - إلى القرن الخامس الميلادي ، وتارة أخرى بأن الهجرات العربية إلى شمال إفريقيا تمت خلال الخمسين ألف سنة الماضية فإن كانت الحقيقة كما يقول، فإن الملك إفريقش المزعوم عندما احتل شمال إفريقيا لما قال لسكانها "ما هذه البربرة"، فما داموا قد هاجروا من جزيرة العرب منذ خمسين ألف سنة لفهم لغتهم التي هي العربية، مع العلم بأن تاريخ سكان شمال إفريقيا يتجاوز المليون سنة قبل الميلاد ، أضف إلى ذلك ؛ أن هذه الهجرات العربية لم يذكرها المؤرخون على الإطلاق ، كما أن اللغة العربية من اللغات المشتقة من اللغة الأكادية (وتنتمي إلى الأسرة نفسها اللغتان العبرية والفينيقية) ، ولا يتجاوز تاريخ نشأتها الألفي سنة قبل الميلاد .

هـ - إن قوله بأن حروف التيفناغ الأمازيغية تشبه كتابة حروف اللغات السامية هو قول أجوف وأن نقله لبعض الحروف وهي بعدد خمسة عشر

[1] جمهرة أنساب العرب (يشتمل أيضا على أنساب البربر والفرس وبني إسرائيل) تحقيق عبد السلام محمد هارون 1977. ص 495

بمساعدة من الأستاذ / ربحي كمال أستاذ اللغات القديمة في جامعة دمشق (حسب زعمه) خلال عام 1976 هو نقل خاطئ، فالرموز التي أعطاها للحروف التيفناغية هي ليست بالرموز الحقيقية لتلك الحروف باستثناء حرف اللام . وقوله في أن حروف التيفناغ تشبه الحروف السامية هو ضرب من الخيال والوهم ، ومحاولة يائسة " لصرف ما لا يقبل الصرف".

وسوف نبين في الجدول الآتي الحروف الخمسة عشر التي قال الأستاذ سعدي بأنها حروف تيفناغية ، والحروف التيفناغية الحقيقية .. ويتبين لنا الخطأ من الصواب .

• الجدول :

الحرف العربي	حرف التيفناغ حسب الأستاذ سعدي	حرف التيفناغ الصحيح
أ	ا	ⵄ
ب	B	ⴱ
ج	⋀	ⴳ
د	⌋	ⴷ
ز	I	ⵣ
ي	Z	ⵉ
ك	⊓	ⴽ
ل	ıı	ⵍ
م	∩	ⵎ
ن	و	ⵏ
س	3	ⵙ
ق	ⵈ	ⵇ
ش	ⵛ	ⵛ
ت	X	ⵜ
ط	H	ⵟ

ويلاحظ هنا بأن الأستاذ / عثمان سعدي على غير علم بالحروف التيفناغية الأصلية والتي لا تتشابه البتة مع الخطوط اليمنية القديمة، كما لا علاقة لها بالخطوط السامية ، ولقد اعتمدنا في هذا السرد لحروف التيفناغ الصحيحة ، على كتاب الأجرومية الأمازيغية (Tajerrumt Ntmazight) لمولود معمري المختص في اللغة الأمازيغية والذي نقل تلك الحروف عن الحجرين اللذين كانا بضريح ماسينيسا بالخروب (قسنطينة) ، واللذين أخذهما قنصل إنكلترا سنة 1842 ، ونقلهما إلى متحف لندن والذي يوجدان به لغاية هذا اليوم تحت رقم : 494 495 ، والغريب في الأمر أن الأستاذ / عثمان سعدي لا يذكر لنا المصدر الذي استمد منه كتابة حروف التيفناغ وهذا لحاجة في نفس يعقوب كما فعل بالنسبة لعدم ذكره لرأي ابن حزم الأندلسي النسابة المشهور.

ع - قول الأستاذ سعدي في أن كلمة " أمازيغ" عربية الأصل ، لكون " الأمازر من الرجال في اللغة العربية معناه الأقوياء أشداء القلوب ، هو قول يشتمل على المجاملة أكثر من اشتماله على الحقيقة، كما ينم على عدم العلم بأصل الكلمة وطريقة الاشتقاق التي تعرفها اللغة الأمازيغية ، فعندما نبحث عن أصل الكلمة نجدها تتكون من مقطعين اثنين وهما: " ماس Mas " و" زيري Ziri " ، ومعناها " السيد النبيل" وعلى ذلك نجد بأن القبيلة التي سكنت الجزائر العاصمة تدعى" بمزغنة" ، وهو تحريف أو تحوير إلى اللغة العربية لكلمة "مازيري " أو " ما س زيري " نسبة إلى مؤسس الدولة الزيرية وهو زيري بن مناد ، ويذكر لنا ابن خلدون بأن مدينة الجزائر صنهاجية اختطها بلكين بن زيري ونزلها بنوه بعده فالملك" بلكين " أو" بولوغين" هو الذي أطلق عليها اسم " زيري Ziri "

نسبة إلى أبيه ([1]) " زيري " ومع الوقت ومرور الزمن حرف الاسم إلى أن صارت " الجزائر" ولا يزال سكان العاصمة يسمون سكان الجزائر العاصمة باسم " زيري" (Ziri) ، ولا يقولون له" جزائري" ([2]) ولقد وصف الباحث في اللغة الأمازيغية العلامة سالم شاكر " Salem chaker " كتاب الأستاذ عثمان سعدي بأنه : " خليط من الأكاذيب والجهالات والافتراضات المبنية على الصدفة لا غير ..." مضيفا بأن ادعاءاته في كون الأمازيغ نزحوا من اليمن أومن فلسطين لا يعتمد إلا على روايات خرافية لا صحة لها ، ولا تمت إلى اليقين بصلة ([3]) ، مع الإشارة بأن سكان فلسطين ليسوا من العرب ، وإنما نزحوا إلى تلك المنطقة من جزيرة " كريت Cretos" الواقعة بجنوب اليونان خلال أواخر الألف الثاني قبل الميلاد .

---

1 - يوجد حي في الجزائر العاصمة باسم " بولوغين ابن زيري "، نسبة إلى الملك الأمازيغي الصنهاجي " بولوغين" والذي أعاد بناء مدينة الجزائر في القرن العاشر الميلادي ويقول كاتب ياسين " لا يعقل أن تسمى بلاد باسم الجزر" .. راجع :
- Aux origines des cultures du peuple ; entretien avec Kateb Yaçine .. par : Tassadit Yaçine. P.58 . Awal 1992

2 - يذكر لنا الباحث سي عمار بوليفة Boulifa في كتابه " جرجرة عبر التاريخ " المنشور في عام 1920 بأن كلمة مزغنة هي جمع" إيمازيغن " ، وما يثبت بأن سكان الجزائر العاصمة الأصليين هم من الأمازيغ ، تسمية بعض أحياء العاصمة بأسماء أمازيغية والتي لا تزال تحملها حاليا مثل " تليملي (Tilimli) ، ومعناه المنبع الأبيض ، وثاقارين (Tagarin) ، ومعناها الحقل الصغير، وكذا بولوغين وتافورا (Tafour) والزغارة (ZGHARA) ، ومعناها الأرض المنبسطة Azaghar و تمنتفوست Thamentefoust ، ومعناها: الناحية اليمنى .

3 - Salem chaker : Imazighen Assa

• رابعا : رأي الأستاذ / محفوظ قداش . Mahfoud Kaddache

يرى بأنه أعطيت الكثير من الفرضيات حول أصل الأمازيغ ، لكن الدراسات الأخيرة تؤكد قدم استطيان شمال إفريقيا ، وأن ذلك تم منذ الإنسان القفصي الذي سبقت الاشارة إليه، ويضيف قائلا :" نميز ما بين القبائلي الذي هو مستطيل الرأس كبير القامة أشقر الشعر، وبين المزابي الذي هو أصلع أو مفلطح الرأس ، صغير القامة أسود العينين والشعر، وبين التوارقي من ملثمي الهقار والتاسيلي الذي هو طويل القامة ، طويل الذراعين، ضيق القفص الصدري ، فالطول وشكل الجمجمة ، ولون البشرة يختلفون كثيرا ، لذا اقترح الباحثون عدة تقسيمات" .

• رأينا في الموضوع :

ورغم كل ما قيل فإن تاريخ البشرية على الأرض لا ينبغي أن يبحث عنه بالنظر فقط إلى أبناء النبي نوح الثلاثة ، وهم : سام ، حام ، ويافت. للأسباب التالية :

أ - أن الفرضية القائلة بأن الجنس البشري الحالي انحدر من أبناء النبي نوح وهم : حام، سام، ويافت .. بعد أن نجوا من الطوفان، مصدرها التوراة التي تذكر لنا في الإصحاح السادس من سفر التكوين ما يلي :" وبدأت الأمطار تهطل والتي بقت لمدة أربعين يوما ، وفي ذلك اليوم دخل نوح السفينة رفقة زوجته وأبنائه الثلاثة ، سام ، حام ، ويافت وزوجات أبنائه الثلاثة ... ثم رست السفينة على جبل الآرارات (أرمينيا) .." .

فإذا بحثنا في أنساب البربر ، كما ذكرها ابن حزم نجد بأنهم أبناء " بديان بن كنعان بن حام" ولا نجد في التوراة من خلال الإطلاع على نسب

كنعان على أن له ابنا يدعي" بديان" بل أن أبناءه هم : صيدون، حث، ومن انحدر منهم كاليوبيين والأموريين والسماريين . الخ ... وفي هذا تأكيد لقول ابن خلدون : بأن الفرس والهند لا يعرفون الطوفان ، وبعض الفرس يقولون أنه كان ببابل فقط ، خاصة وأن التوراة تذكر لنا بأن أبناء نوح وأحفاده تفرقوا ببلاد الشام والعراق بعد نزولهم من جبل آرارات بأرمينيا . ()[1]

ب - لقد حدد علماء الآثار تاريخ الطوفان باثني عشرة ألف سنة قبل الميلاد ، وأن سكان الجبال العالية لم ينقرضوا من جراء ذلك الطوفان ، وبالتالي لا يمكن أن ننسب أصل البشر إلى أبناء نوح الثلاثة من جهة، ومن جهة أخرى نجد التوراة تذكر لنا بأن قابيل عندما قتل أخاه هابيل ، ذهب إلى بلاد" نود" (Nod) واستقر بها ، وولد له طفل سماه أخنوخ (Henok) وشرع في بناء مدينة سماها باسم ابنه . ()[2]

وهذا يؤكد وجود بلاد ، نسبت إلى نود، وبناء قابيل لمدينة لا يكون إلا لإسكان أناس كثيرين كانوا يوجدون بتلك المنطقة، والذين ليسوا إذن من ذرية آدم.

أضف إلى ذلك كون التوراة عند ذكرها لأنساب الإنسانية من آدم إلى نوح تذكر لنا فقط أبناء آدم الثالث وهو" سث " (Seth) .

---

1 - ورد اسم هذا الجبل في القرآن على أنه: " الجودي " .

2 - قد يقول البعض بأن نصوص التوراة محرفة لكن أغلب الفقهاء متفقون على أن التحريف في المعني وليس في اللفظ ، فقد قال ابن عباس على ما نقل عنه البخاري في صحيحه أن تحريف التوراة بعيد. وقال : " معاذا الله أن تعمد أمة من الأمم إلى كتابها المنزل على نبيها فتبدله ، أو ما في معناه ، وإنما بدلوه وحرفوه بالتأويل ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿ وَعِندَهُمُ التَّوْرَاةُ الَّتِي فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ. ﴾

وما يؤكد هذه النظرية ما جاء في ملحمة جلجامش (Gilgamech) التي كتبت في أوائل الألف الثالث قبل الميلاد (3000 ق .م) على ألواح طينية عددها اثني عشر لوحا ، والمكتوبة بالخط المسماري ، والمدونة في عهد الملك الآشوري، " أشور بانيبال" خلال القرن السادس قبل الميلاد ، والتي ترجمت إلى اللغة الآكادية، وبقيت مخزونة لغاية اكتشافها خلال عام 1839 من قبل الباحث الإنجليزي" أوستن هنري لايارد (Austin Henry Layard) أثناء تنقيباته في مدينة تينوى .

وتذكر الملحمة لنا الطوفان ، وتذكر بأن السفينة استقرت على جبل نصير (جبل كوردن) الواقع بشمال العراق أي جبل الأكراد .

أما ملحمة أترا حاسس (Atra Hasis) البابلية الراجعة إلى العصر البابلي القديم أي إلى حوالي 1646 ق.م ، فإنها تتكلم عن خلق الإنسان الأول بقولها : " وقد أسهم الإله (ايا) في عملية الخلق ، إذ صحب الآلهة الخالقة إلى" بيت" الأقدار، حيث ساعدتها أربعة عشرة آلهة من آلهات الولادة ، وسحق الإله" ايا" الطين بقدميه ، ثم قسمت الإلهات الطين إلى اربع عشرة قطعة، صنعن من كل منها سبع صور إناث ، وسبع صور ذكور وفصل ما بين المجموعتين بآجر اللبن".

فآدم ليس هو الانسان الأول الذي أستعمر الأرض ، بل توجد قبله عدة أمم انقرض البعض منها دون الآخر وهذا ما يفسر اختلاف اللغات والأجناس البشرية لغاية يومنا هذا، كما أن النصوص القرآنية ترجح ذلك، بانّ الملائكة عندما خاطبها الله بأنه ﴿ جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ قلن له: ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ ﴾ فما قول الملائكة لتلك المقولة إلا لعلمهن بأن الإنسان قبل آدم سبق له، وأن سفك الدماء وأفسد في

الأرض، خاصة وأن الغيب لا بعلمه إلا ا لله، ولا تجرأ الملائكة التي خلقت للطاعة أن تناقش قضاء ا لله، كما أن كلمة " خليفة" المذكورة في النص القرآني لا يمكن تفسيرها على أن الإنسان " سوف يخلف ا لله " بل يخلف الأجناس الأخرى من البشر والتي سبق لها سفك الدماء في الأرض ونشر الفساد ، لكون ا لله ليس بميت حتى يُخلف ، كما أنه يُشترط في الخلافة الكفاءة ، وأنّ آدم ليس كفئا لله الذي خلقه ، ولا يُستبعد أن تكون الأقوام الأخرى التي سكنت الأرض قد انقرضت برمتها ، بل من المرجح أن بعضها بقي في الأرض وتناسل مع ذرية آدم ، وهذا ما يفسر لنا قيام قابيل ابن آدم ببناء مدينة في بلاد " نود" سماها باسم ابنه أخنوخ .([1])

ونجد في التوراة أيضا (الإصحاح السادس من سفر التكوين) :

أن هناك رجال أتوا من السماء إلى الأرض وتزوجوا ببنات الأرض ، ونتج عن ذلك الزواج ولادة أناس عرفوا بالعمالقة ، وهذا في الزمن الذي عاش فيه النبي نوح ، وتضيف بأن أسماء هؤلاء العمالقة مشهورة على مدى الدهر.

وهذا ما يفسر لنا وجود جيل من العمالقة استوطنوا بلاد الشام وشمال الجزيرة العربية ، كما أننا نجدهم في أماكن مختلفة من الأرض ، في بلاد الحبشة وجزيرة صقلية التي عرفوا فيها باسم " السكلوب" إذ يذكرهم الشاعر الإغريقي هوميروس في ملحمة الأوديسة " والذي عاش في القرن السابع قبل الميلاد، واصفا إياهم بأنهم" لا أعراف لهم ويسكنون في أعالي الجبال ، وفي

[1] - وهو ليس أخنوخ النبي (إدريس) الذي رفع إلى السماء ونسبه أنه ابن ياراد بن ملاليل بن كنان بن إينوس بن ست بن آدم،وأخنوخ هذا رفع إلى السماء وعمره ثلاثمائة سنة بعد أن ولد له ابن اسمه متوسالم، وهو الجد الثالث للنبي نوح.
(راجع سفر التكوين ، الإصحاح الخامس).

المغارات العميقة، ويحكم كل منهم أبناءه وزوجته ، دون أي اعتبار للآخرين ، ولهم عين واحدة فقط وسط الجبهة ..." . ([1])

كما وجد هؤلاء العمالقة في شمال إفريقيا وعرفوا باسم " واغزن (Waghzen)، وتقول الأسطورة : أنهم كانوا منعزلين عن الناس ، وهم من آكلي لحم البشر وتعود تلك الأسطورة إلى آلاف السنين، وتوجد قرية بمنطقة عين الحمام (ببلاد القبائل) تدعى" واغزن" لغاية يومنا هذا .

أما الباحث الألماني هور بيجر(Horbiger)، فإنه يذكر لنا بأن هؤلاء العمالقة وجدوا قبل الميلاد بآلاف السنين ، أي قبل الطوفان وأنهم وجدوا في أماكن مختلفة من الكرة الأرضية ، وقد وجدت آثارهم ببحيرة " تيتي كاكا" بالبيرو (أمريكا اللاتينية) التي تقع على ارتفاع ما يزيد عن أربعة آلاف متر فوق مستوى سطح البحر، وأن هؤلاء أسسوا حضارة عظيمة لا تشبه الحضارات اللاحقة لها ، إذ نجد بمدينة " تياوا ناكو" (Tiahuanaco) التي أقاموا بها آثارا تدل على قوتهم ، فهناك أحجار للبناء وأعمدة يتجاوز وزنها التسعة أطنان وأبواب حجرية طولها ثلاثة أمتار، وعرضها أربعة أمتار منحوتة في حجر واحد ، وتوجد تماثيل طولها ثمانية أمتار ووزنها عشرين طنا ، ويضيف" هور بيجر" بأن حضارة هؤلاء وجدت أيضا في ثلاث مناطق من العالم وهي المكسيك ، الحبشة، التبت، إضافة إلى جزر غينيا الجديدة ، وهذا يثبت التشابه الموجود بين الأعراف والعادات التي طبقتها الإنسانية، غير أن هؤلاء العمالقة، وبعد حدوث الطوفان خلال اثني عشر ألف سنة قبل الميلاد نتيجة لاصطدام الأرض بأحد الكواكب وارتفاع مستوى مياه البحر نتيجة لذلك انقرض أغلبهم ومن بقي منهم صاروا

[1] - Homère : L'odyssé . P .111 . et Suivantes.

متوحشين وانعزلوا في الجبال وهم الذين تذكرهم الأساطير المعروفة لدى جميع الشعوب تقريبا ، ومن تلك الأساطير، نجد الأساطير الأمازيغية التي تسميهم باسم (واغزن) بالنسبة للذكر و " تسريل" (Tseryel) بالنسبة للأنثى ، وتذكر بأنهم من آكلي لحوم البشر والذين لم ينقرضوا من بلاد القبائل إلا بعد استعمال السلاح الناري ضدهم وهذا في زمن متأخر من القرن التاسع عشر الميلادي.

وخلاصة القول أن أصل الأمازيغ في شمال إفريقيا موغل في القدم، وأن الإنسان الأول نشأ في إفريقيا منذ ما يزيد عن ثلاثة ملايين سنة (3.750.000 سنة) في منطقة زامبيا بجنوب إفريقيا، وكذا في تنزانيا أين وجدت بقاياه منذ حوالي ما يزيد عن ثلاثمائة ألف سنة (360.000 سنة) واتفق علماء أثار ما قبل التاريخ إلى أن الإنسان كان متواجدا في ثلاثة مناطق من العالم وهي الجزائر وأوروبا والصين على المنوال التالي:

1 - إنسان" تغنيف" بمعسكر بالجزائر والذي اكتشف خلال عام 1955 ويعود حسب البعض تاريخه لما يزيد عن 360.000 سنة و 700.000 سنة حسب البعض الآخر.

2 - إنسان " الشلياني" بأوروبا ويعود تاريخه للحقبة أعلاه.

3 - إنسان " تشوكوتيان" بالصين والذي اكتشف بالقرب من بيكين والذي يعود زمنه للحقبة نفسها لكنه استعمل النار، بدليل الرماد الذي وجد في المكان الذي أكتشف فيه . ()[1]

فالإنسان الأمازيغي أصله من شمال إفريقيا وعاش فيها لغاية هذا اليوم

[1] - Annette Laming - Emperaire : L' Archéologie phréhistorique . P.159 et Suivantes .

معمرا للأرض الممتدة من واحة " شيوة " بمصر إلى جزر الكناري ، ومن البحر المتوسط إلى شمال نيجريا و أواسط مالي والتشاد وشمال إثيوبيا وأن أسماء المدن والقرى ذات الأصل الأمازيغي في تلك البلدان لدليل على استيطانهم لتلك المناطق ، كما أنهم ساهموا منذ حوالي سبعة آلاف سنة في تطوير الزراعة وتربية الحيوانات ، وأن الرسومات الجدارية الموجودة بالتاسيلي والبيض والجلفة لدليل على مساهمتهم في الحضارة الإنسانية في وقت لم تكن فيه لليمن حضارة إلا في أواخر الألف الثاني قبل الميلاد، وان اليمنيون لم يبرحوا جزيرة العرب، بل تعرضوا للاحتلال من قبل الحبشة خلال القرن السادس الميلادي، وهذا ما يدحض أقوال من ادعي بأن الأمازيغ من اليمن أو فلسطين ، وهي نظريات جوفاء أجاب عنها قبلنا علامة النسابين ابن حزم الأندلسي الذي وصفه ابن خلدون " بالرجل الموثوق في أمره " كما أن ابن خلدون دحض تلك الأخبار الملفقة آخذا برأي ابن حزم القائل بأن البربر هم أبناء مازيغ ولا علاقة لهم بالساميين، ولقد أطنب العلامة ابن خلدون في ذكر فضائل البربر بقوله:

" وأما تخلقهم بالفضائل الإنسانية وتنافسهم في الخلال الحميدة وما جبلوا عليه من الخلق الكريم مرقاة للشرف والرفعة بين الأمم ، ومراعاة المدح والثناء من الخلق من عز الجوار وحماية النزيل ورعي الأذمة والوسائل ، والوفاء بالقول والعهد ،والصبر على المكارم والثبات في الشدائد وحسن الملكة والإغضاء عن العيوب والتجافي عن الانتقام ورحمة المسكين وبر الكبير، وتوقير أهل العلم وحمل الكلّ وكسب المعدوم وقرى الضيف والإعانة على النوائب وعلو الهمة وإباية الضيم ومشاقة الدول ومقارعة الخطوب، وغلاب الملك وبيع النفوس من ا لله في نصر دينه ، فلهم في ذلك آثار نقلها

الخلف عن السلف ، لو كانت مسطورة لحفظ منها ما يكون أسوة لمتبعيه من الأمم ، وحسبك ما اكتسبوه من حميدها واتصفوا به من شريفها أن قادتهم إلى مراقي العز ، وأوفت بهم على ثنايا الملك حتى علت على الأيدي أيديهم ومضت في الخلق بالقبض والبسط أحكامهم، وكان مشاهيرهم بذلك من أهل الطبقة الأولى ... أما وقوع الخوارق فيهم وظهور الكاملين في النوع الإنساني من أشخاصهم فقد كان فيهم من الأولياء المحدثين أهل النفوس القدسية والعلوم الموهوبة ومن حملة العلم عن التابعين ومن بعدهم من الأئمة والكهان المفطورين على المطلع للأسرار المغيبة ، ومن الغرائب التي خرقت العادة و أوضحت أدلة القدرة ما يدل على عظيم عناية ا لله بذلك الجيل وكرامته لهم بما أتاهم من جماع الخير، وآثرهم به من مذاهب الكمال ، وجمع لهم من مفترق خواص الإنسان ينقل ذلك في أخبار توهم العجائب ، فكان من مشاهير حملة العلم فيهم سعيد بن واسول جد بني مدرار ملوك سلماجة ... ومنهم أبو يزيد مخلد كيداد اليفرني ...

ومنهم علماء بالنسب والتاريخ وغير ذلك من فنون العلوم ، من مشاهير زناتة أيضا موسى بن صالح الغمري، معروف عند كافتهم معرفة وضوح وشهرة ، وتوجد كثير من الأخبار عندهم لو انصرفت إليها عناية الناقلين لملأت الدواوين ..." .

فهذه الأخبار التي يذكرها ابن خلدون والتي بإمكانها ملء الدواوين هي الأساطير المتناقلة شفويا والتي لا تزال موجودة ليومنا هذا وقد جمع بعضها الأستاذ الطاهر أو صديق في كتاب له ([1]) وكذا مولود معمري في

[1] - Tahar Oussedik : Contes populaires.

كتابين له ([1]) إضافة إلى ما جمعه المستشرقون خلال القرن التاسع عشر، وأن تلك الأساطير قديمة العهد ، ولا يوجد لها مثيل في أدب العرب ولا الأوروبيين وإلا لأشار ابن خلدون إلى ذلك .

وما يؤكد خصوصية أصل الأمازيغ وامتيازهم عن الأمم الأخرى ، هو القوانين العرفية والتي هي موضوع كتابنا هذا والذي سوف نتعرض فيه لدراسة قوانين منطقتي القبائل ووادي ميزاب بالنسبة للجزائر وقوانين مناطق تازة وفيقيق وجبال الأطلس بالمغرب الأقصى . ([2])

[1] - Mouloud Mammeri : Amachaho et tellem chaho .

[2] - جاء في محاضرة لمولود معمري بعين الحمام (ميشلي) بتاريخ 28 / 12 / 1988 بأن القديس أوغستان ذو الأصل الأمازيغي والذي ولد بمدينة تبسة الحالية عند حديثه عن أصل كلمة إسرائيل Israël النبي في كتاب له بعنوان " اليمين"، ترجمها بكلمة "من رأي ا لله" إزرا (رأي) ، إيل (ا لله) ، أي بالأمازيغية ، وهذا ما يؤكد بأن القديس أو غستان كان يتكلم الأمازيغية بطلاقه لكونها لغته الأصلية ، في حين نجد أن أصل كلمة إسرائيل هي عبرية ومعناها "صرع ا لله" (من المصارعة) ، كما هو عليه الحال في اللغة العربية والتي تعد واللغة العبرية والأرامية من أصل واحد.

الفَصل الأول

مدخل إلى دراسة القانون العرفي الأمازيغي.

تمهيد:

إذا تأملنا في القوانين المطبقة في العصر الحاضر، نجد أن القواعد القانونية قد صيغت في مواد ، وجمعت في مجموعات قانونية مرتبة حسب مواضيعها ،ومقسمة في نسق علمي، توضح حقوق كل فرد وتبين واجباته ، وكل فرع من فروع القانون وضع في مجموعة خاصة كالقانون المدني والقانون التجاري، وقانون العقوبات ، والإجراءات الجزائية الخ....

وإلى جانب هذه المجموعات القانونية المرتبة والمنسقة ، نرى نظاما حكوميا قائما على أساس مبدأ سيادة الشعب ، وقد انحصرت فيه سلطات الدولة في ثلاث: هي السلطة التشريعية التي تقوم بوضع القوانين وتعديلها ، وإصلاحها وإلغائها، والسلطة التنفيذية التي تسهر على تنفيذ تلك القوانين والأحكام الصادرة عن القضاء، والسلطة القضائية ،التي تطبق نصوص القوانين على الحالات الفردية أثناء قيام النزاعات بين الأفراد .

إن هذه الحالة التي عرفناها حاليا لم تكن معروفة في جميع العصور السالفة، بل وصلت إلى الصورة التي نشاهدها اليوم بوضوح ، بعد تطورات متتابعة.

لكن لا يمكن التسليم بأن الإنسان لم يعرف القانون في العهود القديمة ، بل أن القانون ظهر في الأدوار الأولى من حياة البشرية في عصر ما قبل التاريخ في صورة شعور نفساني بأن هنالك حقوقا للإنسان ، وأن هنالك واجبات للغير، وظهر هذا الشعور للعيان باستعمال القوة التي كانت المصدر الوحيد للقاعدة القانونية في ذلك العصر.

فالمجتمعات البدائية لا توجد لديها سوى مجموعة من التقاليد ، يشعر الإنسان بضرورة السير عليها بخلاف الوضع في العصر الحاضر.

وفي الميدان الجزائي، فإن القانون العرفي هو الذي كان سائدا ،وأساسه المعاملة بالمثل ، أي أن يعامل الإنسان بمثل ما يعامل به الآخرين وعلى ذلك نشأ " قانون القصاص" (Loi du Talion) وهو الأذى الذي يصيب المجرم بمثل ما اعتدى ، فإن كان قتلا قتل ، وإن كان جرحا جرح، وهو انتقام فردي يتولاه المعتدي عليه أو عشيرته على الجاني وعشيرته.

ولكنه انتقام منظم حتى لا يؤدي إلى خطر الحرب بين الأسر أو القبائل كما كان الشأن في العصور الأولى.

وقد وضعت للانتقام حدود بازدياد نفوذ السلطة الحاكمة ، بأن يكون الثأر على قدر الجرم لا يتخطاه ، عين بعين وسن بسن، وهو ما يشاهد في القوانين الجرمانية واليونانية والرومانية القديمة ، وكذا الشأن بالنسبة للقانون العرفي الأمازيغي والذي سرعان ما تطور ونبذ في معظمه فكرة القصاص ، وأقر محلها عقوبة الغرامة ، أو النفي .

فالقانون المستمد من العرف هو أقدم نمط للقانون عرفته البشرية ، وعلى ذلك سوف نتناول في مبحث أول التعريف بالقانون العرفي، وفي مبحث ثان نتعرض للجانب التاريخي للقانون العرفي، بما في ذلك تاريخ القانون العرفي الأمازيغي والتطورات التي عرفها لغاية الاحتلال الفرنسي لبلدان شمال إفريقيا.

. المبحث الأول :

التعريف بالقانون العرفي ..

سوف نتولى في هذا المبحث تعريف العرف بوجه عام بما في ذلك أركانه وعيوبه ومزاياه ، ثم نتناول تعريف القانون العرفي الأمازيغي .

1 - في العرف بوجه عام :

• أولا : تعريفه :

عرفه الفقيه الفرنسي بلانيول ([1]) Planiol ، بأنه : " هو ذلك القانون الذي لم يصدر أبدا عن هيئة تشريعية، فهو يتكون من قواعد العادة، والتي تكونت شيئا فشيئا مع مرور الزمن " وهو مصدر رسمي للقانون في معظم الدول ، ويمكن تعريفه كذلك بأنه " اعتياد الناس على سلوك معين في ناحية من نواحي حياتهم الاجتماعية بحيث تنشأ منه قاعدة يسود الاعتقاد بأنها ملزمة ". ([2])

ويطلق اصطلاح العرف كذلك على القواعد القانونية ذاتها التي تنشأ من اعتياد الناس على مثل هذا السلوك ، فالاصطلاح ذاته يستعمل أحيانا بمعنى المصدر، ويستعمل أحيانا أخرى بمعنى القواعد التي تستمد من هذا المصدر.

وهو أول مصدر رسمي للقانون ظهر في تاريخ المجتمع البشري ،

[1] - Planiol : Droit Civil . P . 50 - 51

[2] - عبد المنعم فرج الصدة : مبادئ القانون . ص 88 وما يليها.

فهو المصدر الذي توحي به الفطرة في مجتمع بدائي ، ولذلك كان لـه الشـأن الأول في المجتمعات البدائية كما سوف نعرفه في المبحث الثاني ، بل وبقي مصدرا رئيسيا للقانون لغاية هذا العصـر في بعـض الـدول كإنجلـترا ، إذ بـدأ القـانون الإنجلـيزي مجموعـة مـن العـادات الـتي تخضـع لهـا القبـائل الأنجلوسكسونية، ثم اقـترنت بعـادات القبـائل النورمانديـة الـتي فتحـت الجزيرة الإنجليزية في القرن الحادي عشر، ولما تطـورت المدنيـة الإنجليزيـة صار القضاء مصدرا رسميا للقانون إلى جانب العرف ، وكذا الشـأن بالنسـبة لشمال فرنسا أين كان العرف هو المطبق لغاية صدور قانون نابليون الـذي قـام بتـقنين العرف في شكل تشريعات جامعا بينه وبين القانون الروماني .

- ثانيـا : أركان العرف :

يقوم القانون العرفي على ركنين وهما: ركن مـادي وهـو اعتيـاد النـاس على سلوك معين ،وركن معنوي ، وهو اعتقاد الناس بأن القاعدة التي نشأت من هذا السلوك قاعـدة ملزمة .

أ - الركـن المادي :

أساسه هو اعتياد الناس على نوع من السلوك في خصوص أمر من أمـور حياتهم الاجتماعية، حيث تنشأ بينهـم عادة نتيجة اتباعهم لسلوك معين واطراد العمل به ،فهي عادة لا تفرضها سلطة معينة كما هي الحال بالنسبة إلى التشريع، ولا توحي به جهة معينة كما هي الحـال بالنسـبة إلى القواعـد التي يستـقـر عليهـا القضـاء أو الفقـه ، وإنمـا تنشـأ ممـا يختطـه الأفـراد لأنفسهم من قواعد في ضوء الظروف المحيطـة بهـم ، فقـد يحصـل أن عـددا قليلا من الأشخاص يسلكون طريقة معينة في تنظيم أمـر يعنيهـم بوحـي مـن عقولهم وعلى هدي الظروف التي تحيط بهـم ، ثـم يتكـرر هـذا المسـلك مـن

غيرهم بحكم غريزة حب التقليد ، والميل إلى ما هو مـألوف ، وإيثـاره علـى غير المعروف ، وهكذا تطرد العادة وتستقـر، حتى تصبح ثابتة ويرسخ أثرهـا في النفوس، ومن ثم يشترط في العادة التي يقوم عليها الركـن المـادي للعـرف أربعة شروط ، وهـي:

• الشـرط الأول :

يجب أن تكون العادة عامة ويرجع هـذا الشـرط إلى خاصيـة التجريـد والعموم التي تثبت لكل قاعدة قانونية ، ومن هنا لا ينبغي أن تكون العـادة قاصـرة علـى أشـخاص معينـين بـالذات ، وإنمـا تتوجـه إلى الأشـخاص بصفاتـهم لا بذواتهم ، كما ينبـغي أن يسـود اتباعهـا لـدى الأغلبيـة مـن الأفراد في النطاق الذي تنطبق فيه ، فقد تكون شاملة لكل إقليم الدولة، وقـد تقتصر على قبيلة أو عشيرة معينة، أو على طائفـة محـدودة مـن الأشـخاص يزاولون مهنة معينة كالتجار والمزارعين أو الجزارين أو الحدادين ، فيكـون العرف حينئذ مهنيـا.

• الشـرط الثاني :

يجب أن تكون العادة قديمة ، بمعنى أن يكون قد مضى على نشـوئها مدة هي من الطول بحيث تدل على رسوخ أثرها في النفـوس ، وقيـام عـرف مستقر على أساسها، وليست هناك مدة محددة في هذا الشأن ، فهي تختلف باختلاف نوع السلوك ومدى تكراره في حياة الأفراد، ولذلك يقدرهـا القـاضي بحسب الظـروف.

• الشـرط الثالـث :

يجب في المحل الثالث ، أن تكون العادة ثابتة، ويراد بذلك أن يطّرد

اتباعها بشكل منتظم على نحو يتوفر فيه معنى الاستقرار، فلا يتبعها الناس في أوقات ويعدلون عنها في أوقات أخرى، على أن هذا لا يعني أن عدول بعض الأشخاص عن اتباعها يكفي لنفي الثبات عنها، فالعبرة في هذا الشأن بغلبة اتباعها في أكثر الحالات ، وهذه مسألة يقدرها القاضي كما هي الحال في شرط القدم ، إذ أن قدم العادة وثباتها أمران يساهمان في استقرار العرف.

• الشرط الرابع :

يشترط أن لا تكون العادة مخالفة للنظام العام أو الآداب في المجتمع، إذ أن العرف الذي ينطوي على هذه المخالفة لا يكون قانونا .

ب - الركن المعنوي :

لا يكفي لقيام العرف أن تتكون العادة بالشروط المذكورة أعلاه، بل يجب كذلك أن يتوفر الركن المعنوي للعرف ، بمعنى أن يتولد الاعتقاد لدى الناس بأن هذه العادة ملزمة باعتبارها قاعدة قانونية لها جزاء مادي توقعه السلطة العامة جبرا على من يخالفها ، شأنها في ذلك شأن القاعدة التشريعية سواء بسواء.

ويتكون هذا الاعتقاد تدريجيا ، حتى يأتي الوقت الذي يصبح فيه أمرا محققا ، ولذلك فإنه في مرحلة هذا التكوين قد يختلف الشراح والمحاكم في أن عادة معينه قد أصبحت عرفا ، كما أن البعض قد يراها مجرد عادة لا ترقى إلى مرتبة العرف ثم يعود بعد ذلك فيعتبرها عرفا.

فالذي يميز العرف عن العادة بالمعنى المذكور أعلاه هو هذا الركن المعنوي ، فطالما لم يقم في ذهن الناس اعتقاد بأن عادة معينة أصبحت ملزمة ، فإن هذه العادة لا تعتبر عرفا ، أي لا تكون قانونا ملزما .

• ثالثا : مزايا العرف وعيوبه .

أ - مزايا العرف :

* يعد العرف في المجتمعات البدائية بمثابة المصدر الرئيسي للقانون، ويمتاز القانون العرفي في كونه يتماشى مع تطور الأخلاق والآداب العامة فهو يتكون مما جرى الناس عليه في معاملاتهم الاقتصادية وأحوالهم الاجتماعية، ومن ثم تتميز قواعده بأنها تعبر أصدق تعبير عما يرتضيه أفراد المجتمع في تنظيم علاقاتهم.

* إمكانية تبدل العرف بين ليلة وضحاها ليساير المتطلبات العملية الجديدة ، إذ يظل على الدوام ملائما لظروف المجتمع ، ويقول الفقيه سافيني(Savigny) : " إن القانون العرفي هو المعبر – احسن من القانون المكتوب – عن الآمال العميقة للشعب وعن متطلباته ، فهو بمثابة الشعور العام للشعوب، وهو مصدر للقواعد القانونية " . ([1])

ب - عيوب العرف :

* يمكن سن التشريع بسرعة وسهولة لمواجهة الأوضاع الجديدة للمجتمع، كما يمكن المسارعة في تعديله كي يساير التطور في الحياة الاجتماعية ، على خلاف القانون العرفي الذي يتكون ببطء.

* يمتاز التشريع بالوضوح لكونه يوضع في نصوص مكتوبة تنشر في الجريدة الرسمية بحيث يتمكن المواطن من الرجوع إليها ليعرف حقوقه وواجباته، على عكس العرف، الذي قد يكون غير معروف بدقة وغير موحد ويشوبه الغموض أحيانا لكونه غير مدون من قبل السلطة العامة ،

[1] - Henri lévy- Bruhl : Sociologie du droit . P.16.

فهو يختلف حسب الأزمنة والأماكن ومتناقض أحيانا.

وبالرغم من ذلك فإن عيوب العرف لا يمكن لها أن تغطى مزاياه، لكون العرف هو المعبر الأساسي عن أحاسيس الشعب، وسوف نعرف عند دراستنا للقانون العرفي الأمازيغي في جانبه الجزائي ، بأنه عرف معظم المبادئ الحديثة التي توصلت إليها التشريعات الجزائية ، بل وكان سبّاقا إلى الاعتراف ببعض تلك المبادئ كالظروف المشددة في الجرائم الخ... وكذا تجريم بعض الأفعال ، كجريمة عدم تقديم مساعدة لشخص في حالة خطر.

2 ـ تعريف القانون العرفي الأمازيغي:

لا يمكن أن نتكلم عن السلطة التشريعية بالنسبة للأمازيغ، لكون القانون عندهم يتمثل في التكوين التلقائي لتجمع زمني للعادات والمعتد بها من قبل السكان ، فالتقبل العام للقانون العرفي هو منبع القوة الإلزامية لهذا الأخير، ويختلف القانون العرفي من قرية لأخرى ، و من قبيلة لأخرى لكون كل قرية أو كل قبيلة انتظمت في شكل جمهورية صغيرة لها قانون العرفي الخاص بها ولها سلطتها القضائية المستقلة والمتمثلة في مؤسسة ثاجماعث ويمكن التمييز بين نوعين من العرف وهما : العادة والعرف .

• أولا : العادة :

وهي العرف العام ، الذي ينتقل من جيل لآخر بواسطة السماع والحفظ ، فهو يطبق على كل ما يمس مسألة الأحوال الشخصية من زواج وطلاق ونسب الخ ... وانتقال الملكية كالبيع والهبة والوصية والميراث والمقايضة وكذا على شروط التعاقد ، كما يطبق على الجرائم المختلفة وتحديد عقوباتها وعلى الإجراءات المتبعة في المحاكمة لغاية تنفيذ العقوبة.

• ثانيا : العرف ..

ويتمثل في التعديلات الواردة على" العادة " وينشأ من القانون الخاص للقرية ولا يطبق إلا على المنطقة التابعة لها، ويمكن تسميته بالعرف المحلي " فالعادة " هي بمثابة القانون العام المطبق على قبائل مختلفة على خلاف". العرف" الذي يعبر به عن الأعراف المحلية لقرية واحدة أو قبيلة واحدة.

فإذا كان المتنازعان من قرية أو قبيلة واحدة فانهم يطبقون " العرف" ، في حين إذا كانا من قريتين أو قبيلتين مختلفتين فانهما يطبقان القواعد المسماة " بالعادة ".

فمصدر العادة أو العرف هو الرضا العام والناتج عن سيادة الشعب وهو قابل للتعديل ، فعندما يتعلق الأمر بتعديل مبدأ من مبادئ " العادة " فانه يدعي لاجتماع للقبائل من قبل رؤساء القرى ، وبعد المناقشة ، يعلن عن القرار المتخذ بمجلس الجمعية العامة ، ثم يعلن عنه في الأسواق الأسبوعية ([1]) ، وفي كل قرية من القرى المشاركة في الاجتماع.

---

[1] - الإعلان في الأسواق الأسبوعية يتم بواسطة " البراح العمومي" خاصة وأن السوق يكون مسرحا لالتقاء الكثير من القبائل، ففي بلاد القبائل الكبرى بالجزائر نجد بأنه لكل قبيلة يوم سوق ،وتتوزع الأسواق على عدد أيام الأسبوع على المنوال التالي :

- الأحد : أيت بوشعايب (بمنطقة أيت يحي عين الحمام).
- الاثنين : أيت جناد (منطقة العزازقة).
- الثلاثاء : أيت يني .
- الأربعاء : أيت إيراثن .
- الجمعة : أقبيل (Aqvil).
- السبت : أيت يحي (عين الحمام) .
- الخميس : أيلولا بالعزازقة .

وقد أصبح يوم الثلاثاء يوم سوق أسبوعي بعين الحمام في وقتنا الحاضر . أما فيما يخص التعديلات الخاصة " بالعرف" فانه يدعى لاجتماع لمؤسسة ثاجماعت التابعة للقرية والتي بعد المناقشة توافق على ذلك التعديل .

ونجد لكل فرقة أو عشيرة ذات نفوذ قانونها العرفي الخاص وكذا لكل قرية، ويقصد بكلمة " قانون" (Canoun) في الميدان الجزائي مجموع الغرامات الجزائية المطبقة على مخالفة القانون الجزائي أو المدني ، وقد تتضمن القوانين العرفية أحيانا قواعد مدنية لا يعاقب عليها بالغرامة ،والتي تشكل في غالبيتها تعديلا للعرف العام أو العادة من قبل العرف المحلي.

ونادراً ما نجد تلك القوانين العرفية مكتوبة في أوراق ، ونجدها في غالب الأحيان محفوظة في ذاكرة الشيوخ ،وهي تختلف من قرية لأخرى لقيام كل قرية على أساس التنظيم الجمهوري، فهي بمثابة جمهورية مستقلة ومنتظمة في إطار فيدرالي مع القرى الأخرى أو في عرش ، وعلى سبيل المثال يتكون عرش أيت يحي بمنطقة عين الحمام من القرى التالية:

1 - ثاقا أيت يحي (TAKA) (وهي أكبر قرية يضمها العرش وسميت باسم الكل) .

2 - إيقوفاف (Igoufaf).

3 - أيت هيشم (Ait Hichem).

4 - أيت زيري (Ait Ziri).

5 - أيت أحمد (Ait Ahmed).

6 - إيصندلان (Issendelen) .

7 - أيت بوشعايب (Ait Bouchaib)

8 - كوكو (KouKou) . (وهي القرية التي نشأت بها مملكة كوكو في القرن السادس عشر .

9 - ثاقنيتس (thagnits) .

10 - أقني إسعاد (Agni g'essaàd) .

11 - أيت زلال (Ait Zellal) .

12 - لمخرضا (Lemkherdha) .

13 - بوذفال (Bouddafal) .

أما عرش قروان ([1]) (geurouane) بالمغرب الأقصى فانه يتكون من القرى التالية :

1 - أيت وخلفان (Ait ouikhelfan) .

2 - أيت يعزم (Ait yàzame).

3 - أيت لحسن (Ait lahcéne).

4 - أيت حمو (Ait Hammou).

5 - أيت إسحق (Ait Ishaq).

فالعرف الأمازيغي ليس ذو مصدر ديني ،لكن مصدره سيادة الشعب كما سبق لنا أن بيناه ،وهو عرضة للتعديل والإلغاء في أي وقت ، وقد بقي منعزلا عن تأثيرات الأمم الأخرى التي غزت شمال إفريقيا ،فهو لم يتأثر بالقانون الفينيقي ولا بالقانون الروماني والبيزنطي ، ولم تدخل فيه

[1] - يقع عرش قروان في المنطقة الممتدة ما بين طنجة و وادي ذرعة.

القوانين المستمدة من الدين ، بل حافظ على المؤسسات الخاصة به إذ باستثناء عقوبة القصاص في القتل العمدي، نجده لم يأخذ بها في الجرائم الأخرى ، فالعقوبات إنسانية ، إذ لا يتعرض المذنب لعقوبات تمسه في جسمه أو في أعضاءه فالعرف لم يقر أبدا عقوبة قطع الأعضاء لعدم إنسانيتها ولتقديسه للحرية لم يأخذ بعقوبة الحبس كمبدأ عام ، ولم يأخذ بعقوبة المصادرة إلا في الجرائم الخطيرة ، والعقوبات الأساسية للجرائم ، كما سوف نعرفه هي الغرامة المالية ، وقد عاقب على الجرائم بقدر خطورتها بتقرير نظام الظروف المشددة في جرائم السرقة والضرب والجرح العمدي وغيرها من أفعال الإيذاء ، كما أنه جعل المسؤولية شخصية غير أنه قرر مبدأ التضامن في دفع الغرامة أو التعويض في بعض الجرائم كالقتل غير العمدي وجعل من واجب الضيافة واجبا قانونيا يعاقب على مخالفته بالغرامة ، كما ميز ما بين جريمة السرقة والنصب ، وهو التمييز الذي لم يتوصل إليه القانون الوضعي إلا حديثا، وسوف نتعرض لخصوصيات القانون الجزائي الأمازيغي بنوع من التفصيل عند تعرضنا لأنواع الجرائم والعقوبات.

* * *

المبحث الثاني :

نبذة تاريخية .

تمهيد :

نشأت فكرة القصاص منذ العصور الأولية للبشرية ،وعلى خلاف ما يقول به البعض من أنها ذات مصدر ديني فإنها فكرة قديمة عن نشأة الدين ، أساسها قاعدة " المعاملة بالمثل" فالذي يقتل إنسانا يعامل بمثل ما فعله أي يتعرض لعقوبة القتل، والذي يسبب جرحا للغير يجرح بدوره من قبل الضحية أو ذويها ،وعلى ذلك نشأت قاعدة عامة تقضي بأن النفس بالنفس والعين بالعين ، غير أن هذا العرف لم يكن دائما ذو طابع إلزامي ، ومع تطور الزمن تحول إلى عرف ملزم عند ما تقدمت الأفكار ، وتهذبت النفوس وصارت مخالفة العادات تستوجب سخط الناس وتقابل بعقوبات صارمة . ([1])

ومع مرور الزمن تقدمت التقاليد العرفية ،وخرجت عن الأساطير والخرافات التي لصقت بها ، وصار مصدرها هو سيادة الشعب ولم تعد حكرا على طبقة معنية في المجتمع وتكوّن ما يعرف بالجمهوريات الصغيرة على مستوى القبائل ،والتي استمد قانونها العرفي من عامة الشعب كما شوهد ذلك في اليونان ، إيطاليا وشمال إفريقيا ، غير أنه وأن كان اليونانيون والإيطاليون قد دونوا قوانينهم في شكل مجموعات قانونية كقانوني دراكون

[1] - زهدي يكن : تاريخ القانون . ص 85 وما يليها.

و صولون في اليونان ، وقانون الألواح الإثنى عشر في روما [1] ، فإن الأمازيغ لم يعمدوا إلى تدوين أعرافهم إلا نادرا وسوف نتناول فيما يلي: المراحل التي مر بها القانون العرفي في كل من منطقتي القبائل ووادي ميزاب بالجزائر وكذا في منطقة المغرب الأقصى .

- أولا : بلاد القبائل ..

عند الأمم الشرقية أو بعضها ، نجد بأن الإلهام الديني مرتبط بكل شيء ، فالقانون ينشأ عن كلمة الرب ، فالإنجيل يعد بمثابة قانون ، وكتب مانو وزرادشت ، وألواح موسى لا تترك للإنسان إلا مهمة تطبيق عقوبات من صنع الإله ، فالشرق أعطى الأولوية للقانون الجزائي المقدس ، فمانو وزرادشت جاءا به إلى الآريين ، وكذا فعل موسى ومحمد بالنسبة للساميين .

وعلى عكس ذلك ، نجد بأن الأمم الغربية حافظت على حرية الرأي والاختيار ومثالها : الجرمان ، السلتيون والأسكند نافيون ، والذين كانوا يعترفون للمجتمع بحقه في سن قوانينه وتعديلها تحت تأثير التقدم المادي والأخلاقي .

ويمتاز القانون العرفي الجزائي في بلاد القبائل ، في كونه ذا نشأة خاصة به فهو مزيج ما بين القانون الخاص البدائي وبين القانون المتطور الحر، وخاص بالمجتمع ونابع عنه والذي تمثله القرية.

فلا نجد فيه أي تأثير لقانون جزائي أجنبي ، فإن أخذت المنطقة

1 - في إنجلترا لا يوجد إلا قانون العادات ، ولا يوجد تشريع إلا بالنسبة للمسائل المهمة التي لم يتناولها عمل المواطنين.

بالتطور الحضاري الذي جلبته الأمم المحتلة للجزائر، إلا أنها لم تمزج في قواعدها العرفية قوانين تلك الأمم .

فالقرى بمثابة جمهوريات صغيرة لها قانونها العرفي الجزائي الخاص بها ، ولها سلطتها القضائية والتنفيذية ، وبإمكان مؤسسة ثاجمعات تعديل القوانين العرفية عند الحاجة ويخضع ذلك التعديل لإرادة جميع سكان القرية .

وإن كانت أغلب العقوبات المنصوص عليها في القانون الجزائي هي عقوبات مالية تتمثل في الغرامة ، فإن بعض القوانين لا تزال تحتوي على بعض العقوبات البدائية كالقصاص بشأن جريمتي القتل العمدي والضرب والجرح العمديين والتي مصدرها " قاعدة المعاملة بالمثل " .. وهذا ما يؤكد بأن القانون العرفي الأمازيغي يرجع إلى عهود قديمة تقدر بآلاف السنين ، حتى أن الرومان لم يتسن لهم اقتحام جبال جرجرة . [1] والتي لقبوها باسم " جبل الحديد " (Mons - Ferratus) .

وعند دخول الأتراك الجزائر، فإنهم لم يتمكنوا من احتلال بلاد القبائل ورفضت قبائل الزواوة [2] (Igawawen) دفع الضريبة للأتراك ووقعت بين الطرفين حروب كثيرة ، حتى أن قبيلة أيت جناد بمنطقة أزفون منعت الأتراك من قطع الأشجار من غابة ثامقوت (thamgout) .

1 - جرجرة كلمة أمازيغية معناها في اللغة القديمة " جبل بين جبال "من كلمة جبل التي هي"جور" .

2 - الزواوة هو تحريف لاسم إيقاواون Igawawen فابن خلدون في تاريخه لا يحسن نطق الحرف" g" الذي لا يوجد له مقابل في العربية ، فحرف إلى حرف الزاي " Z " فصارت "زواوة " .

ولم تنشأ مملكة كوكو بعرش أيت يحي والتي حكمت بلاد القبائل في القرن السادس عشر الميلادي إلا بمساعدة قبائل ثلاثة ، وهي : آيت إتسورار، آيت يحي ، وآيت بوشعايب والتي تعهد سلطانها باحترام القوانين الأمازيغية العرفية لكل قبيلة ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية مقابل تدعيمه بالرجال في حالة الحرب ، وحافظت بذلك تلك القبائل على قوانينها العرفية من كل تأثير، وهذا تبعا للمعاهدات التي أبرمها سلطان مملكة كوكو الملقب بسيدي أحمد أولقاضي مع تلك القبائل .

• كلمة عن مملكة " كوكو " :

تأسست مملكة كوكو (Kou Kou) ([1]) في عام 1515 تحت سلطة السلطان سي أحمد أولقاضي ([2]) بمنطقة كوكو ، وهي التي ساعدت الأتراك على الدخول إلى مدينة الجزائر العاصمة وطرد الإسبان منها بفضل قبائل الزواوة ، وخلال عام 1575 ، قدمت مملكة كوكو للأتراك ألف جندي أثناء حملتهم ضد مدينة فاس بالمغرب ، وبقي هؤلاء الجنود كحراس شخصيين للسلطان التركي ولقد سيطرت مملكة كوكو على كامل بلاد القبائل الكبرى والصغرى وعلى الشريط البحري الممتد من الجزائر إلى جيجل ، واعتمد ملكها على القبائل الثلاثة المذكورة أعلاه .

ولقد قادت المملكة في بداية نشأتها حربا ضروسا ضد الأتراك واحتلت

---

1 - كوكو هو اسم القرية التي اتخذتها المملكة مقرا لها وتقع بعرش أيت يحي (عين الحمام).

2 - أصل عائلة بلقاضي أو أولقاضي هي قرية أيت غوبري بمنطقة العزازقة بالقبائل الكبرى.

مدينة الجزائر خلال مدة سبع سنوات ، من سنة 1520 إلى سنة 1527 غير أن الأتراك بقيادة خير الدين تمكنوا من اغتيال ملك " كوكو" بتيزي أيت عشة(الثنية حاليا) ، فانسحبت القبائل إلى الجبال ، وتولى الملك بعد ذلك السلطان " سي الحسين" والذي عقد هدنة مع الأتراك خلال عام 1529 ، لكنه رفض أداء الضرائب لهم .

وقد دامت المملكة قرنا من الزمن أي لغاية عام 1618 ، وهو تاريخ وفاة الملك " عمار أيت القاضي" فتفرق أبناؤه وأحفاده ، ومنهم من بقي بقرية كوكو لغاية يومنا هذا ، وكذا قرية ثاقا أيت يحي ، أين نجد أنسابهم معروفة باسم " أيت القاضي" ومنهم كذلك من رجع إلى موطنه الأصلي بقرية " أيت غوبرى" بمنطقة العزازقة .

مع أن منطقة القبائل بقيت بسقوط المملكة مستقلة عن الحكم التركي ، مستمرة في تطبيق قوانينها العرفية ،وتولت عائلة " أيت قاسي" (Ait Kassi) من قبيلة أيت جناد الزعامة لغاية سنة 1857 ، وهو تاريخ الاحتلال الفرنسي ، وما بين عام 1618 و 1857 تعرضت القوانين العرفية لتعديلات فيما يخص قواعد الميراث و هذا خلال سنتي 1748 و 1803.

وبقيت منطقة القبائل في تلك الفترة تتعامل مع الأتراك والإسبان تعاملا تجاريا ، لكن دون الخضوع لإحدى الدولتين ، واعتمدت النقود الإسبانية " كالريال" و" الدورو" ، والتي كانت تصك بمنطقة " إفليسن " بالقبائل البحرية، ويروي لنا حمدان خوجة في كتابه " المرآة " (Le miroir) ما يلي :" لقد زرت منطقة القبائل خلال بداية القرن التاسع عشر (ما بين 1800 و 1827) ، وعلى الأخص مناطق إفليسن ، زواوة ، بني عباس،

بجاية، وأيت جناد ، أين توجد مدن تشبه المدن الكبرى ، منازلها مبنية بالحجر ومسقفة بالقرميد ، كما هو عليه الحال بالنسبة للجزائر العاصمة ، وتوجد بها مصانع للأسلحة، كما توجد بها مناجم للحديد والرصاص وبها صناعة البرانس والأغطية الصوفية ، كما رأيت بها مصانع تضرب بها النقود المزورة كالتي توجد بالجزائر وإسبانيا ".

وخلال عام 1830 احتلت فرنسا مدينة الجزائر، غير أنها لم تتمكن من دخول بلاد القبائل إلا بعد سبعة وعشرين سنة من الحرب أي في عام 1857 بعد أربعة عشر معركة كانت آخرها معركة" إشريضن" بنايت إيراثن، وبعدها عقد الجنرال الفرنسي" راندون" (Randon) خلال تلك السنة اتفاقا تعهد فيه باسم ملك فرنسا (مع قبيلة أيت إيراثن) باحترام الأعراف المحلية للسكان ، واستمرت مؤسسات ثاجماعت باعتبارها سلطة قضائية تفصل في القضايا المدنية وقضايا الأحوال الشخصية وقضايا العقارات ، غير أنها منعت من تطبيق القانون العرفي الجزائي المطبق على الجرائم وأصبح الاختصاص بشأنها للمحاكم الفرنسية التي تطبق على الجرائم قانونها المكتوب (أي القانون الفرنسي) .

وبعد قيام ثورة المقراني والشيخ أحداد بمنطقة القبائل ، أصدرت فرنسا مرسوما بتاريخ 29 غشت 1874 ، أعاد تنظيم القضاء في منطقة القبائل بأن أنشأ محكمتين ابتدائيتين في مدينتي تيزي وزو وبجاية ، كما أنشأ نظام قاضي الصلح (Juge de paix) ، وقضى على اختصاصات مؤسسة ثاجمعاث بمفهومها العرفي والتي وجدت فاقدة لصلاحيتها في نظر القضايا المدنية والشخصية، وقام المستعمر باستبدالها بمؤسسات " ثاجمعات" تتكون من

اثني عشر عضوا يختارون من ضمن السكان المحليين لكل قرية ،غير أن تلك المؤسسة ما فتئت أن ألغيت بمرسوم مؤرخ في 21 / 09 / 1880 . وعلى خلاف القوانين العرفية الجزائية (المحددة للجرائم والعقوبات) والتي منع المستعمر تطبيقها، فإن القوانين العرفية ذات الطابع المدني والتي تشمل مسائل الأحوال الشخصية ،العقود، العقارات الخ .. بقيت مطبقة في منطقة القبائل والتي يقوم بتطبيقها " قاضي الصلح".

وبتاريخ 1880/09/21 صدر مرسوم أنشأ محكمة ابتدائية بأيت إيراثن، كما أنشأت محكمة أخرى بمنطقة عين الحمام (ميشلي) .

وبالرغم من ذلك كله فقد بقيت مؤسسات " ثاجمعات" الأصلية تعمل في الخفاء في كل قرية مطبقة للقوانين العرفية الأمازيغية في الميدان الجزائي رافضة الانصياع للتشريعات الفرنسية.

فخلال سنة 1923 قضت مؤسسة ثاجمعاث بقرية ثاسافت أقزارا (أيت إيراثن) بعقوبة قدرها مائة وخمسة وعشرون فرنكا ، على شخص من القرية لارتكابه لعنف ضد امرأة ، وهذا تطبيقا للمادة 18 من القانون العرفي لتلك القرية ، فقام الشخص المعاقب برفع شكوى أمام نيابة تيزي وزو ، والتي فتحت تحقيقا ضد رئيس القرية ، والذي توبع بتهمة انتحال وظيفة، لكونه قام بوظيفة القضاء الفرنسي ، وعاقب على فعل يقع تحت طائلة قانون العقوبات .

حوكم الشخص بعد متابعته بتهمة العنف والتعدي (الشخص المذنب) أمام المحكمة الجزائية للأربعاء نايت إيراثن ، كما توبع رئيس القرية أمام محكمة الجنح بتيزي وزو ، وقد بين أمام هذه الأخيرة بأن

القانون العرفي كان مطبقا على القرية قبل الاحتلال الفرنسي وبعده لغاية سنة 1871 وأنه أعاده إلى التطبيق بأن دونه بدافع الضرورة ، وهذا قصد تحقيق النظام والأمن داخل القرية ، وأنه لم يرتكب جرما ، لكونه لم يقصد إلاّ السلم والأمن ، وأن الغرامات المتحصل عليها كعقوبة تستعمل في أشغال ذات منفعة عامة.

وقد قضت محكمة تيزي وزو الجنحية عليه بعقوبة قدرها ثمانية أيام حبسا مع وقف التنفيذ . ([1])

وكان الناس في النزاعات المدنية لا يلجؤون إلى القضاء الفرنسي إلاّ نادرا ، ويفضلون التحكيم الذي يقوم به أهالي كل قرية ، كما لعبت بعض الشخصيات المحلية دورا لا يستهان به في أداء وظيفة التحكيم فيما بين الناس وعلى رأسهم الشيخ محند أو لحسين ، إذ يروى لنا مولود معمري (Mouloud Mammeri) أنه في أواخر القرن التاسع عشر، توجه محافظ الشرطة وقاضي الصلح بعين الحمام رفقة سي محي الدين أيت سيدي الهادي (من قرية أيت منقلات) إلى فرقة أيت أحمد بقرية ثاقا أيت يحي ، لمقابلة الشيخ محند أولحسين ، ودار بينهم الحديث التالي :

- قاضي الصلح :

- أخبرك بأنني قاضي الصلح بعين الحمام ، وسمعت بأنك فصلت في الكثير من القضايا والتي لاتصل إليّ لأفصل فيها ، كما أن القضايا التي

[1] - Revue Algérienne . Tunisienne et Marocaine de législation et de jurisprudence 1922 - 1923.p. 86 -87

تعرض علي كثير ما يأتي المتخاصمين فيها، ويخبرانى بأنك قضيت بينهما وفصل النزاع ، وأنني أفرح لذلك ، لكن أريد أن أسألك عن كيفية فصلك للنزاعات بين الناس .

- أجاب الشيخ :

أحلها بطريقة لائقة.

- قاضي الصلح :

إذا أتاك اثنان ، أحدهما سليم العقل والآخر مجنون ، ويكون العاقل منهما هو صاحب الحق ، فكيف تحكم بينهما ؟

- أجاب الشيخ :

أتشبث بالعاقل ، وأقول له : " الخير عند الله كثير،أعط لخصمك ليشبع ".

- قال قاضي الصلح :

هذا جيد ، فإن أتاك اثنان عاصيان كلاهما ؟

- قال الشيخ :

إن الكثير من هؤلاء يأتون إليكم، وأنتم تعرفون كيف تقضون بينهم .([1])

• ثانيا : وادي ميزاب .

نزح سكان وادي ميزاب خلال القرن الثامن الميلادي إلى تلك المنطقة من مدينة تيهرت على إثر سقوط الدولة الرستمية وهم من أمازيغي تيهرت

[1] - Mouloud Mammeri : Inna - yas Ccix Muhend . P 64 . 65

من قبائل مطماطة ومغلية الخ .. وكوّنوا في منطقة وادي ميزاب سبع جمهوريات تعرف بجمهوريات المدن ، وهي كل من : غرداية ، مليكة ، بني يزقن ، بونورة، العطف، بريان والقرارة .. ولقد احتفظت كل مدينة بقانونها العرفي الخاص ولكل منها سلطة قضائية تحت سلطة مؤسسة ثاجمعات مثل ما هو عليه الحال في منطقة القبائل .

ولم تتمكن القوات الفرنسية من احتلالها وضمها إلاّ في عام 1882، وبتاريخ 21 ديسمبر من تلك السنة صدر قرار رئاسي أخضع المنطقة للقانون الفرنسي ، وقد أنشأ قرار حاكم الجزائر بتاريخ 01 يناير 1883 محاكم في مدن بني ميزاب السبعة، كما أنشأ مجلسا قضائيا بغرداية ، وقد تولت تلك المحاكم السبعة تطبيق القانون العرفي على السكان باستثناء القضايا الجزائية التي تركت خاضعة للقانون الفرنسي .

• ثالثا : المغرب الأقصى .

تعد القوانين الجزائية العرفية لأمازيغ المغرب الأقصى من أقدم القوانين العرفية، خاصة تلك المطبقة في منطقتي الأطلس الأعلى والأطلس الأوسط، والتي حافظت على بعض العقوبات البدائية كالقصاص في غالبيتها ، ولم تعرف عقوبة الغرامة كقانون " أيت أوراين شراقة " بمنطقة تازة وقانون " زمور" في حين نجد بعض القوانين كقانوني قصر أوداغير وقصر زناقة بمنطقة فقيق عرفت تطورا ملحوظا بأخذها بعقوبة الغرامة مكان العقوبات الجسمية . ([1])

[1] - Berque : quelques documents sur le droit répressif ancien du haut atlas . P. 1 à 9 . (Revue Algérienne .1953) .

ولقد تعهد سلاطين المغرب باحترام القوانين العرفية في المناطق التي تطبق فيها، خاصة وأنهم يعتمدون على سكان تلك المناطق في تزويد المملكة بالمقاتلين ، ففي سنة 1885 تنقل ملك المغرب " مولاي الحسن " إلى قبائل" السوس " وتعهد باحترام قوانينهم العرفية، وبقيت الأمور على ذلك لغاية خضوع المغرب للحماية الفرنسية، والتي أكدت احترامها كذلك للقوانين العرفية وفي 16 مايو 1930 أصدر الملك ظهيرا شريفا ، دعي " بالظهير البربري " والذي أعاد تنظيم المحاكم العرفية الأمازيغية ، ووسع من صلاحياتها بأن جعلها تختص ليس فقط بالفصل في المسائل المدنية بل وحتى بالمسائل الجزائية ، وقد ألغي الظهير بظهير آخر مؤرخ في 08 أفريل 1934 والذي ترك لمؤسسات ثاجمعات والمحاكم العرفية الاختصاص فقط فيما يخص المسائل المدنية ، وجعل الجرائم من اختصاص المحاكم الملكية . ([1])

وبالرغم من ذلك بقيت مؤسسات ثاجمعات بجبال الأطلس الأعلى تطبق القوانين العرفية حتى في الميدان الجزائي لغاية استقلال المغرب .

[1] - Georges Marcy : le Problème du droit coutumier berbère. P. 167 - 168 .

الفَصل الثاني

الهيئات المطبقة للقانون العرفي.

تمهيد:

تتشابه القوانين العرفية في كل من منطقتي القبائل ووادي ميزاب بالجزائر، ومنطقتي فقيق وتازة بالمغرب الأقصى من جهة المؤسسات المطبقة للقوانين العرفية والمتمثلة في مؤسسة " ثاجماعت " والتي تتكون من مجموع سكان القرية أو العرش أو المدينة القادرين على حمل السلاح الناري ، فهذه ليست لها سلطة سن القوانين بل فقط تطبيق القوانين العرفية ، غير أنه باستطاعتها في بعض الأحيان وبإجماع بين السكان تعديل بعض القوانين العرفية تماشيا مع التطور الحاصل في المجتمع ، كما أنها تتولى تنفيذ العقوبات التي تنطق بها بشأن مرتكبي الجرائم وهذا بتحصيل الغرامات المحكوم بها، وتخصص مبالغ تلك الغرامات للاستجابة لمتطلبات الصالح العام أو الأعمال ذات النفع الجماعي كبناء المنشآت العمومية وفتح الطرقات وصيانتها وكذا القيام بواجب الضيافة اتجاه زوار القرية أو العرش ، وكذا قصد صناعة أو شراء الأسلحة النارية وتوفيرها في حالة الحروب ، وكذا عند الاحتفالات والأعياد الموسمية ، وتحفظ مبالغ الغرامات لدى رئيس القرية والذي يدعي باسم " الأمين " أو " أقرو نتادارث" أو " بأمرار " .

. المبحث الأول :

الهيئات المطبقة للقانون العرفي في بلاد القبائل ..

تتمثل تلك الهيئات في مؤسسات " ثاجماعت " والتي تتكون من الجمعية العامة لسكان القرية، يترأسها رئيس يدعى بالأمين ويساعده في مهامه مساعد يدعي بالطامن (Tamen) أو عدة مساعدين يدعون بالطمان وسوف نتناول كل من ثاجماعت والأمين والطامن فيما يلي :

1 ـ مؤسسة ثاجماعت :

هي بمثابة الجمعية العامة للقرية، وتتكون من كل شخص بالغ سن الرشد، وتنعقد تلك المؤسسة عادة مرة في الأسبوع ([1]) سواء في الساحة العمومية للقرية أو في المكان الذي يوجد فيه سوقها الأسبوعي، وفي حالة الضرورة يمكن لرئيسها المدعو بالأمين، أن يدعو لاجتماع استثنائي ، وهذا بالإعلان عن ذلك يوما واحدا قبل اليوم المحدد للاجتماع بواسطة البراح العام.

ويجب على جميع المواطنين حضور اجتماع مؤسسة ثاجمعات ، ويعاقب بالغرامة كل من يمتنع دون عذر شرعي عن حضور الاجتماع ، فقد جاء في المادة الخامسة عشر من قانون قرية تاسلنت بمنطقة أقبو ما يلي : " كل من غاب عن اجتماع لمؤسسة ثاجمعات ، يدفع ريالان غرامة ، وكل من غاب أثناء المناداة يدفع ربع ريال غرامة، ما لم يرخص له من قبل رئيس

[1] - ينعقد الاجتماع في بعض القوانين كل خمسة عشر يوما ... (المادة 26 من قانون ثاسافت أقزرا) .

ثاجمعات " . ([1])

وعند اكتمال نصاب مؤسسة ثاجمعات ، تتم المناداة من قبل كل طامن (Tamen) لأعضاء فرقته، والذي يعاين الغيابات ويقدم حسابا لأمين المؤسسة، ويتولى هذا الأخير رئاسة الاجتماع ويقوم بافتتاحه كما يعرض أسباب الاجتماع ويطلب من المواطنين إبداء رأيهم بشأن المسألة التي عقد من أجلها الاجتماع.

ويحق لبعض الرجال ذوي النفوذ أو المحترمين ، كأرباب العائلات أو العشائر أو الطمان أو الشيوخ أخذ الكلمة دون طلب الإذن من الرئيس، على خلاف الشبان والذين ليست لهم أية تجربة أو الفلاحين أو العاملين البسطاء غير المحنكين الذين لا يحق لهم ذلك.

وغالبا ما تطول جلسات مؤسسة ثاجماعت ،فالقضايا المعروضة ولو كانت بسيطة كثيرا ما تكون مسرحا لخطابات طويلة، ويتولى أمين المؤسسة والطمان السهر على الانضباط أثناء الاجتماع ، حتى لا يحتكر أحد الأطراف الكلام ويمضي في خطاب لانهاية له ، وقد يؤجل الاجتماع إذا احتدم الصراع بين الحضور أو وصل النقاش إلى طريق مسدودة ، ولا يستطيع الحاضرون مغادرة الجلسة إلا إذا انتهى الاجتماع بإشارة من الرئيس، ويتم اتخاذ القرارات بمجموع أصوات الحاضرين، لكونه لا يعبث برأي الأقلية التي تكون ورائها إحدى العائلات ذات الوزن الكبير داخل القرية ، وإن لم يتم التوصل إلى حل مناسب يؤجل الاجتماع لجلسة أخرى أو لعدة جلسات.

[1] - نصت المادة 28 من قانون ثاسافت أقزرا على أنه: " تجري المناداة في كل اجتماع ." كما نصت المادة 29 منه على أنه : " يعاقب بغرامة قدرها فرنكين ونصف الفرنك كل من يتكلم بدون إذن من الرئيس في الاجتماع ".

وإذا تطلب الأمر التوصل إلى حل سريع للقضية المطروحة ، ويكون ذلك ضروريا ، فإنه يستدعي أعيان القرية ويتفقون على الأخذ برأي معين حسما للنزاع ، وقد يؤخذ أحيانا أخرى برأي رجل واحد كأمين القرية أو رئيس إحدى العشائر أو الفرق ،أو رأي أحد الشيوخ المحنكين .

وباستطاعة أي عضو من مؤسسة ثاجماعت الإدلاء برأيه بشرط أن يكون ذلك في عبارات لائقة.

وتتولى مؤسسة ثاجماعت تطبيق القوانين العرفية، بما في ذلك تطبيق القوانين الجزائية من عقاب للمجرمين و تطبيق العقوبات وتنفيذها على هؤلاء.

كما تتولى مؤسسة ثاجماعت تحديد مقدار الضرائب ونوعيتها ، وكذا تسيير أملاك وأراضي العرش وتشريع تنظيمات جديدة وإلغاء القديمة منها، كما لها سلطة إعلان الحرب .

وهي بمثابة السلطة القضائية للقرية، فهي التي تمثل المحكمة الجنائية أو الجنحية أو البوليسية ، ولها سلطة النطق بعقوبة الإعدام وتعاقب بالغرامة على الجرائم الأقل أهمية ،وكذا المخالفات البسيطة.

أما فيما يخص النزاعات المدنية ، فإنها تفوض اختصاصاتها وسلطاتها للقضاة المحكمين juges-arbitres ،لكن تبقى لها سلطة تنفيذ أحكام هؤلاء كما تبقى لنفسها مباشرة السلطات المتعلقة بالإجراءات المدنية.

ونادرا ما تقيد قرارات مؤسسة ثاجماعت في سجلات ، باستثناء القرارات ذات الطابع الخطير والتي تسجل في أوراق يحتفظ بها رئيس القرية.

2 - الأمين : L'Amin

يطلق عليه لدى القبائل اسم " أمكسا" (Ameksa) أو راعي القرية ،

ولدى البعض الآخر" أقرو نتادارث" (Aqarou ntaddarth) أي رئيس القرية ، فهو بالفعل الحارس النشيط والحذر للجماعة ويتخذ القرارات والحلول الضرورية لأمن القرية ، كما يحافظ على مصالحها، ويسعى إلى تحقيق أهدافها كما يحافظ كذلك على النظام العام والسكينة ويرجع إلى طريق الاستقامة كل ضال ، ويوجد لكل قرية أمين أو رئيس واحد، مهما كان عدد سكانها، وفي حالة الحرب تعين كل عشيرة أو صفّ رئيسا لها ، لكن هذه الحالة الاستثنائية تنمحي إذا عاد السلم .

ويجب أن يكون الرئيس مقيما بالقرية ،ومواطنا من بين مواطنيها، ويختار من إحدى العائلات ذات النفوذ في البلد ، ويجب أن تسانده عشيرة قوية حتى يحظى بالاحترام ، ويجب أن يكون موسرا حتى لا يخضع للإغراء، ويجب أن يكون قائدا شجاعا في حالة إعلان الحرب وقادرا على قيادة العمليات الحربية .

وتتمثل مهمته الرئيسية في ترأس مؤسسة ثاجماعت كما ذكرناه سابقا، ويكلف إضافة إلى جلسات ثاجماعت ، بضمان تنفيذ قراراتها، وبتحضير القضايا الواجب عرضها عليها ، ويتلقى تقارير مساعديه من الطمان، كما يستمع إلى الشكاوى والاحتجاجات ، كما يقوم بمختلف التحقيقات قصد إبراز الحقيقة إلى حيز الوجود ، ويجمع المعلومات التي من شأنها إنارة مؤسسة ثاجماعت .

وهو المدير المسير للأملاك الجماعية ، وأراضي العرش ، ويسهر على العناية بها والزيادة من قيمتها.

ويتأكد من دفع المدينين تجاه القرية لديونهم ،كما يحضر عقود البيع أو الاشتراء أو إيجار العقارات من أراض ومساكن ، ويقدم الاقتراحات لكيفية استعمال الأموال النقدية الموجودة في صندوق المؤسسة.

وهو الذي يقوم بالدراسات الأولية لبناء الأحواض والعيون والينابيع وكذا إصلاح الطرقات ويشرف على إنجازها ، ويقدم بعد ذلك حسابا لمؤسسة ثاجماعت ،كما يقوم بتعيين العمال المسخرين لبناء مسكن أحد الأشخاص القائمين بالبناء في القرية ، وهو الذي يعطي إشارة انطلاق عملية الحرث أو جني بعض الثمار كالتين والزيتون . ([1])

ويتلقى الهبات لصالح القرية وكذا التركات الراجعة لها في حالة انعدام الوارث الشرعي أو عدم معرفته أو غيبته.

ويقوم بتحصيل الغرامات التي توقعها مؤسسة ثاجماعت على المجرمين أو التي يوقعها هو بنفسه فيما يخص المخالفات البسيطة كما يقوم بتحصيل الضرائب النقدية أو العينية ،ويقوم بحفظ تلك الأموال في منزله. ويعد واجب الضيافة واجبا مقدسا ، ويتولى رئيس القرية القيام به عند قدوم أشخاص من خارج القرية لقضاء حاجات تهمهم ،كما يتولى توزيع اللحم على سكان القرية في العيد المسماة " بتيمشرط Timechret " بعد أن يقوم بشراء الثيران التي تذبح ،ويقوم بإعداد قائمة اسمية لجميع عائلات القرية وتوزيع اللحم إلى مجموعات (Thikhamin) .

وإذا تعرضت القرية لخطر ما ،فإنه يحدد أماكن للحراسة ومن يقوم بأدائها وهذا بإعداد قائمة بذلك، كما يراقب الأسلحة والذخائر في حالة الحرب ويتأكد من حيازة كل محارب لبندقية وعدد معين من الذخيرة ، ويقوم بتوزيع البارود على الأشخاص غير القادرين على شراءه .

وإذا وصلت إلى علمه أخبار تفيد بأنه ارتكبت جريمة على تراب

[1] - فهو لا يعطي الضوء الأخضر للجني إلاّ عند معاينته بأن الثمار قد نضجت تماما خوفا من إفساد المزروعات أو كسر الأشجار من قبل الأطفال.

القرية ، فإنه يباشر التحقيق فورا ، فَيُحضر الشهود ويجمع الأدلة ، ويعرض نتائج بحثه على مؤسسة ثاجماعت التي تقرر ما إذا كان من المقتضي تحريك الدعوى العمومية وإجراء محاكمة ،ويقوم رئيس القرية آنذاك بتمثيل جهة الاتهام إذا تبين له بأن الفاعل مذنبا .

وله سلطة توقيع عقوبة الغرامة على الشخص الذي يخالف أوامره، ومثالها الأمر الذي يتخذه رئيس القرية بهدف مصلحة عامة، نتيجة لقذف أو سبّ تعرض له شخصيا أو أحد مساعديه من الطمان أو أي مواطن ، وهذه السلطة لا تمنح له إلا في حدود ضيقة حتى لا يعتدي على صلاحيات مؤسسة ثاجماعت.

ويمكن لهذه الأخيرة مسائلته عن كيفية قيامه بمهامه ، وكذا في حالة إنهاء مهامه أو عزله، فإن عليه تقديم حساب لها.

ولا تحدد وظيفة رئيس القرية بمدة زمنية ، ويوجد الكثير منهم من الذين باشروا مهامهم لمدة تجاوز العشر سنوات .

وعند قبائل الزواوة (Igawawen) يؤدي رئيس القرية عند تعيينه اليمين التالية : " أقسم باسم الكتب المقدسة بأن أكون عادلا ، وأن لا أخفي الحق ولا الحقيقة ، وأعامل عدوي مثل ما أعامل ابني ، ولن يجد المذنب أية معونة أو تواطؤ مني" .

3 - الطمان : Temman

" الطامن وجمعه" طمان" هم مُساعدو رئيس القرية في تسييره للقرية، وتجب عليهم الطاعة له، وهم مسؤولون أمامه عن كل ما يحدث في عشائرهم، وتمتد رقابتهم إلى كل تراب القرية ، غير أنه ليست لهم سلطة توقيع العقوبات على الجرائم ،وأن شهادتهم أمام مؤسسة ثاجماعت ذات

قوة إقناعية (Force Probante) .

ويسهرون على فرض احترام النظام وكذا على تهدئة الوضع ، وعند عجز أحد الأشخاص من عشيرتهم أو أسرتهم عن دفع الغرامة ، فإنهم يتولون دفعها عوضا عنه في الحال، على أن يعوضهم المذنب في وقت لاحق، كما يقومون بتحصيل بعض الغرامات والضرائب لصالح مؤسسة ثاجماعت .

ويقومون بتقديم حساب أمام مسؤولهم المباشر المتمثل في رئيس القرية . ([1])

وعند غياب الطامن فإنه يعوض بشخص من أسرته من قبل رئيس ثاجماعت. وإذا توفي الطامن ، فإن الرئيس يتشاور مع أعضاء عشيرته بقصد تعويضه ، وفي حالة تغيب رئيس ثاجماعت عن القرية لمدة طويلة ، فإنه يفوض صلاحياته لأحد مساعديه من الطمان، مع إخطاره لمؤسسة ثاجماعت بذلك وتكون وظيفة الطمان مثل وظيفة رئيس ثاجماعت مجانية ، لكن يستفيدون من بعض الامتيازات مثل حقهم في المشاركة في كل الولائم التي تقيمها القرية لضيوفها ، كما يعفون من أعمال السخرة للمصلحة العامة.

ويقوم الطمان بأداء اليمين قبل تولي مناصبهم في القرى التي يخضع فيها رئيس ثاجماعت للإجراء نفسه .

* * *

[1] - رئيس القرية هو رئيس مؤسسة ثاجماعت ، وفي بعض القرى الكبيرة نجد بأنه توجد مؤسسة ثاجماعت عامة تجمع بين كل سكان القرية ، ومؤسستين أخريين لثاجماعت ، الأولى تدعى ثاجماعت أو فلا (أي العليا) والأخرى ثاجماعت بادا " أي السفلي" وتختص كل واحدة بفرقة أو عشيرة addrum من القرية ، ومثال ذلك ما نجده في قرية ثاقا أيت يحي (عين الحمام) . إذ نجد مؤسستين وهما ثاجماعت أث ملويا و ثاجماعت أث لحسن .

. المبحث الثاني :

الهيئات المطبقة للقانون العرفي في منطقة وادي مزاب.

انتظمت مدن وادي ميزاب ، كغرداية وبريان وغيرهما في شكل جمهوريات مستقلة لكل منها قانونها الخاص بها، واختصت بتطبيق القانون هيئات قضائية مستقلة في كل مدينة ونجد في كل مدينة إدارة عامة تتمثل في ثلاث مؤسسات لثاجماعت ، وهي :

- حلقة العزابة.
- ثاجماعت العوام .
- ثاجماعت المكارس .

1 - حلقة العزابة :

تضطلع بمهمة إدارة المسجد وصيانته، وكذا بتعليم الأطفال وتدريس العلوم للبالغين، وكانت في أول وقت تقوم بمعاقبة المجرمين وإصدار الأحكام القضائية ، وتحديد حدود الممتلكات الخاصة ، إلى أن أجبرت على التخلي عن تلك المهام لصالح ثاجماعت العوام ، وتتكون حلقة العزابة من تلاميذ أو طلبة المسجد .

2 - ثاجماعت العوام :

تطابق في تكوينها مؤسسة ثاجماعت المعروفة في بلاد القبائل ، وهي لا تتكون من رجال الدين ، بل تتكون من مندوبي كل عشيرة داخل المدينة إذ تقوم كل عشيرة أو عائلة كبيرة بانتداب ممثل لها أمام مؤسسة ثاجماعت وتتكون مؤسسة ثاجماعت العوام من مجموع هؤلاء المندوبين ، وتتولى هذه

المؤسسة تسيير شؤون المدينة في الداخل والخارج ولها سلطة محاكمة مرتكبي جميع الجرائم المرتكبة على تراب المدينة، وهي المكلفة بتطبيق القانون دون تدخل لحلقة العزابة.

3 - ثاجماعت المكارس :

فهي مكلفة بالشرطة العامة والأمن العام وبإيقاف المجرمين أو المخربين فمهامها تشبه مهام الشرطة القضائية في وقتنا الحاضر. ويستنبط من ذلك بأن مؤسسة ثاجماعت العوام هي المكلفة بتطبيق القوانين وتوقيع العقوبات على المجرمين، كما أنها هي التي تتولى تحصيل الغرامات المفروضة على المذنبين بواسطة هيئة الشرطة المتمثلة في ثاجماعت المكارس ، وقد جاء في المادة الثانية من قانون غرداية على أنه : " يعاقب بخمسة وعشرين ريالا غرامة ، كل من يمنع أعضاء مؤسسة ثاجماعت من تحصيل الغرامة المفروضة كعقوبة" .

كما نصت المادة الثامنة من قانون بونورة على أنه : " عندما تنطق مؤسسة ثاجماعت بعقوبة الغرامة، فإنها ترسل وصيف ثاجماعت لتحصيل مبلغ الغرامة، وفي حالة رفض الدفع، ينتقل أعضاء ثاجماعت برمتهم إلى منزل الجانح ويفرضون عليه أن يدفع ضعف الغرامة المحكوم بها " .

فمؤسسة ثاجماعت تتولى في بعض الأحيان حسب ما هو مبين في تلك المادة مهمة تنفيذ العقوبات التي قضت بها، وهذا إذا ما تقاعص المحكوم عليه عن تنفيذ العقوبة أي دفع الغرامة المفروضة عليه.

ويتمتع أعضاء مؤسسة ثاجماعت العوام بحماية قانونية ، إذ أن إهانتهم بالكلام أو بأي فعل ، معاقب عليه في قوانين وادي ميزاب ، كما أن تلك القوانين تركت سلطة تقديرية في تحديد الحد الأقصى للعقوبة في بعض الجرائم .

. المبحث الثالث :

الهيئات المطبقة للقانون العرفي في المغرب الأقصى.

بالإطلاع على القوانين العرفية المختلفة للمغرب الأقصى ومنها على الخصوص قانون قصر زناقة ، قانون قصر أوداغير، قانون أيت أوراين شراقة وكذا قانون زمور ، فإنه يتضح بأنه توجد على مستوى كل قرية مؤسسة مكلفة بتطبيق القانون العرفي الأمازيغي وتتمثل كما هو عليه الحال في منطقة القبائل في مؤسسة ثاجماعت .

فلكل قرية مؤسسة تدعى " ثاجماعت" ، تحوز على السلطات العامة، وتتكون من كل رجال الدوار أو القرية الذين باستطاعتهم حمل السلاح الناري أو البالغين ، ويحدد سن البلوغ بخمسة عشر أو ستة عشر سنة .

وفي حالة السلم تتولى مؤسسة ثاجماعت تطبيق القوانين العرفية من محاكمة المجرمين وتنفيذ العقوبات عليهم ، أما في حالة الحرب ، فإن تلك السلطة تعود لشيخ القرية (Amghar) والذي يحدد مقدار الغرامات (Izmaz) المقابلة لكل جريمة مرتكبة على تراب القرية .

وقد تختلف مؤسسة ثاجماعت من جهة تكوينها في بعض المناطق وعلى الأخص ما نجده في قرية قصر زناقة بفقيق (Figuig) إذ نجد القصر مقسما إلى أربعة عشائر وتقوم كل عشيرة بانتخاب ستة ممثلين لها مما يرفع عدد أعضاء ثاجماعت إلى أربعة وعشرين عضوا .

وفي حالة استقالة أحد الأعضاء أو وفاته ، فإنه يعوض من قبل العشيرة التي ينتمي إليها ، وعلى خلاف منطقة القبائل بالجزائر، فإنه لا يوجد رئيس لمؤسسة ثاجماعت ، وتكون مبدئيا لكل الأعضاء نفس الحقوق ، لكن غالبا ما

نجد الأكثر ذكاء أو غنى يسيطر على الآخرين ، ويضم إليه أغلبية أعضاء مؤسسة ثاجماعت . ([1])

ويكلف أعضاء مؤسسة ثاجماعت أصلا بمهام الشرطة القضائية في كامل تراب القصر أو الواحة ، فيستمعون إلى تصريحات الأطراف محل النزاع ويتلقون الشكاوى ، ويعينون كقضاة محكمين في مختلف القضايا، ويطبقون القوانين العرفية في المعاقبة على الجرائم المرتكبة فوق تراب القصر.

ونجد التنظيم نفسه مطبقا في قصر أوداغير، لكن مؤسسة ثاجماعت أقل عددا في تكوينها لصغر القصر، وتعد قرارات مؤسسة ثاجماعت سرية لا يجوز نشرها خارج القصر، إذ جاء في المادة 30 من قانون قصر أو داغير ما يلي: " يعاقب بغرامة قدرها خمسون دينارا ، كل من أفشى أسرار مؤسسة ثاجماعت ". ([2])

وفيما يخص القانون العرفي لقرية أيت أوراين شراقة بمنطقة تازة فإن مؤسسة ثاجماعت هي المكلفة بتطبيق القانون العرفي، وتتكون من جميع سكان القرية ويستطيع كل واحد منهم إبداء رأيه في الاجتماعات ، وتقوم مؤسسة ثاجماعت بتوقيع العقوبات على المجرمين ويقوم أحد أعضائها المعينين من قبلها لذلك الغرض بتحصيل الغرامات المحكوم بها كعقوبة، كما يتلقى أعضاء مؤسسة ثاجماعت اليمين الجماعية، وتكون شهادة أحد أعضاء ثاجماعت في جريمة السرقة بمثابة الدليل الدامغ ،كما تتولى ثاجماعت تعيين أحد أعضائها ليكون محكما في القضايا المدنية وباستطاعته إنهاء النزاع بواسطة إجراء الصلح.

[1] - أي يجمع حوله أكثر من نصف الأعضاء ، أي ثلاثة عشر عضوا فما فوق .

[2] - تعاقب كذلك المادة 15 من قانون ثاسافث أقزرا على إفشاء أسرار القرية ،وكذلك المادة 31 من قانون تاسلنت. (منطقة أقبو) ، وأيضا المادة التاسعة من قانون قصر زناقة وتحمي المادة 10 من القانون نفسه أعضاء مؤسسة ثاجماعت من الإهانة بالمعاقبة على ذلك بقولها " يعاقب بغرامة قدرها عشرة دنانير كل من يهين أعضاء مؤسسة ثاجماعت" .

الفَصل الثالث

أنـواع الجـرائم والعقوبـات المقررة عُرفا .

تمهيد :

سوف نتناول في هذا الفصل أنواع الجرائم وأنواع العقوبات التي عرفتها القوانين العرفية والتي لا تختلف من قانون لآخر وتهدف في غالبيتها إلى نشر الأمن والطمأنينة بين الأفراد وهذا بتجريم كل الأفعال التي من شأنها الإخلال بالنظام العام وكذا حماية الأموال والأشخاص ، كما تعاقب القوانين على المساس بالشرف، ويلاحظ بأن القوانين العرفية أخذت بنظام عقوبة الغرامة ،ولم تأخذ بالعقوبات الأخرى الماسة بالحرية أو الجسم الإنساني إلاّ نادرا ، لكون الأمازيغي يقدس الحرية ، وهو مفرط في حب الاستقلال الشخصي والحرية الفردية، فلذلك نرى القبائل المختلفة بل وحتى القرى انتظمت في شكل جمهوريات صغيرة أو جمهوريات المدن لكل منها قانونها العرفي ولها سلطتها القضائية والتنفيذية .

المبحث الأول :

أنواع الجرائم .

سوف نتولى في هذا المبحث تعداد وذكر مختلف الجرائم التي نصت عليها القوانين العرفية ، مقسمين في ذلك الجرائم إلى مجموعات متجانسة حتى يسهل على الباحث حصرها والتي تولينا ترتيبها كما يلي :

1 - الجرائم ضد أمن القبيلة أو القرية .

2 - الجرائم ضد الأمن العمومي .

3 - الجرائم ضد الأشخاص .

4 - جرائم الاعتداء على الاعتبار .

5 - الجرائم ضد الأخلاق .

6 - الجرائم ضد الأموال .

وفيما يلي سوف نتولى تبيان ذلك بشيء من الإطناب والتفصيل .

1 ـ الجرائم ضدّ أمن القبيلة أو القرية .

• أولا : قانون ثاسفْثْ أقزرا Thassafth Guezra .

* المادة الأولى : مخالفة التخلف عن اجتماع مؤسسة ثاجماعت .
* المادة 2 : تناول الخمور .
* المادة 3 : حمل السلاح المحظور .
* المادة 11 : منع الوقوف في الساحة العمومية للقرية .
* المادة 15 : إفشاء أسرار القرية للأجانب .
* المادة 22 : رمي الطلاسم بغرض السحر في منابع المياه .
* المادة 23 : مخالفة قرارات مؤسسة ثاجماعت المقررة للعقوبة .
* المادة 24 : تغيب القضاة أو المحكمين أثناء المصالحة .
* المادة 25 : رفض تطبيق قرارات القضاة .
* المادة 27 : إخفاء المجرمين .
* المادة 29 : الكلام بدون إذن من الرئيس أثناء الاجتماع .
* المادة 31 : عدم إخبار سكان القرية عند البيع أو الكراء .
* المادة 32 : منع الصيد للأجانب في أرض القرية .

• ثانيا : قانون قرية تاسلنت (منطقة أقبو) .

* المادة 14 : مخالفة أوامر و محظورات الرئيس .
* المادة 15 : الغياب عن اجتماع لمؤسسة ثاجماعت.
* المادة 25 : هجر القرية.
* المادة 27 : إهانة رئيس ثاجماعت .

* المادة 28 : التغيب عن الاجتماع .
* المادة 29 : التغيب عن القرية دون إعلام الرئيس .
* المادة 31 : إفشاء أسرار القرية.
* المادة 40 : عدم إخبار سكان القرية عن البيع قصد استعمال حق الشفعة . ([1])

• ثالثا : قانون غرداية (بوادي ميزاب) :

* المادة 1 : عقوبة عدم دفع الغرامة.
* المادة 2 : الاعتراض على تحصيل الغرامة .

• رابعا : قانون مليكة بوادي ميزاب :

* المادة 5 : عرقلة تنفيذ العقوبات .

• خامسا : قانون بني يزقن :

* المادة 2 : التحريض على الإخلال بالنظام العام.
* المادة 4 : ضرب ممثل السلطة أو إهانته
* المادة 4 : حمل السلاح أو محاولة استعماله في مكان عمومي.

• سادسا : قانون بونورة (بوادي ميزاب) .

* المادة 8 : عدم دفع الغرامة الجزائية.

• سابعا : قانون العطف (بوادي ميزاب) :

* المادة 1 : قطع الطريق (جمعية الأشرار) .

---

[1] - ذلك أن حق الشفعة يحق للأقارب وكذا لسكان القرية ، وهذا حتى لا يكتسب الأجانب عن القرية أراضي فيها.

• **ثامنا : قانون قصر أوداغير (بالمغرب الأقصى) :**

* المادة 30 : إفشاء أسرار مؤسسة ثاجماعت .
* المادة 32 : نشر أقوال تدعو إلى المشاجرة .
* المادة 2/36 : التخلف عن الحضور أمام المحكمة .

• **تاسعا : قانون قصر زناقــة (المغرب الأقصى) :**

* المادة 9 : إفشاء أسرار مؤسسة ثاجماعت.
* المادة 10 : إهانة أعضاء مؤسسة ثاجماعت .
* المادة 24 : عرقلة تنفيذ العقوبة.
* المادة 25 : عدم الاستجابة لاستدعاءات ثاجماعت.
* المادة 28 : الخيانة (كشف أسرار القرية للعدو).
* المادة 28 : تناول الخمور . ([1])

[1] المادة 28 : نصت على الجريمتين أعلاه.

2 - الجرائم ضـد الأمن العمومي .

• **أولا : قانون قرية تاسلنت .**

* المادة 32 : رفض أداء الشهادة ، أو التراجع عنها بعد الإدلاء بها.
* المادة 41 : إخفاء الحقيقة أو شهادة الزور.

• **ثانيا : قانـون مليكـة .**

* المادة 4 : التمتع بالموسيقى والألعاب .
* المادة 8 : نقل الأخبار الخاطئـة .

• **ثالثا : قانون بني يزقـن .**

* المادة 2 : التحريض على المتعة الممنوعة من ألعاب و غناء .
* المادة 2 : الاجتماع بغرض شرب القهوة والتبـغ .

• **رابعـا : قانون العطف .**

* المادة 17 : شهادة الزور .
* المادة 23 : منع أدوات الموسيقى .

• **خامسـا : قانون قصر أوداغير.**

* المادة 28 : شهادة الـزور .
* المادة 37 : غـش اليهودي للفضـة .

• **سادسا : قانون قصـر زناقـة .**

* المادة 33 : عرقلة حركة المرور .

3 ـ الجرائـم ضـد الأشخـاص .

ـ أولا : قانون ثاسفت أقـزرا .

* المادة 8 : المشاجرة .
* المادة 10 : مشاجرة النساء .
* المادة 18 : العنف ضد النساء .

• ثانيـا : قانون معاتقـة .

* المادة 8 : المشاجرة باستعمال السلاح .
* المادة 12 : قتل الأخ لأخيه أو لعاصبه قصد الحصول على الميراث.

• ثالثا : قانون تاسلنـت .

* المادة 3 : محاولة القتل العمدي أو الجرح العمدي بسلاح ناري .
* المادة 3 : الجروح بالسلاح الناري .
* المادة 4 : القتـل العمـدي .
* المادة 5 : الضرب العمدي بسلاح أبيض .
* المادة 7 : الضرب العمدي بواسطة العصي أو الحجر.
* المادة 12 : المشاجرة مع النساء .
* المادة 16 : المشاجـرة .

• رابعـا : قانون غردايـة .

* المادة 6 : الضرب بسلاح أبيض .
* المادة 7 : العنف ضـد النساء .
* المادة 8 : الضرب والجرح بآلة حادة .
* المادة 12 : القتـل العمـدي .
* المادة 13 : المشاجـرة .

• خامسـا : قانون مليكـة .

* المادة 3 : الضرب العمـدي .
* المادة 6 : محاولة الضرب العمدي بسلاح أبيض .
* المادة 7 : الضرب العمدي بسلاح أبيض .
* المادة 7 : الضرب العمدي المؤدي إلى الوفاة دون قصد إحداثها.

• سادسا : قانون بني يزقـن .

* المادة 3 : محاولة الضرب أو الجرح بسلاح أبيض .
* المادة 4 : الضرب والجرح العمدي بسلاح أبيض .

• سابعا : قانون بونورة .

* المادة 1 : القتـل العمـدي .
* المادة 3 : الضرب والجرح العمدي بسلاح أبيض .
* المادة 4 : الضرب والجرح العمدي بالأيدي .
* المادة 5 : البصق في وجه آخر، أو رميه بالتراب .

• ثامنا : قانون العطـف .

* المادة 3 : الضرب والجرح العمدي.
* المادة 4 : الضرب والجرح العمدي بسلاح أبيض .
* المادة 11 : البصق في وجه آخر .
* المادة 18 : القتـل العمـدي .

• تاسعا : قانون بريان :

* المادة 1 : المشاجرة بسلاح أبيض .
* المادة 3 : شهر الخنجر في وجه الغيـر .

* المادة 4 : القتل العمدي بسلاح ابيض .

• **عاشرا : قانون القرارة .**

* المادة 4 : الجرح العمدي للغير بواسطة السلاح الأبيض .
* المادة 4 : الجرح العمدي للغير بواسطة العصا .
* المادة 6 : القتل العمدي .
* المادة 7 : القتل غير العمدي .

• **حادي عشر : قانون قصر أوداغير .**

* المادة 1 : القتل العمدي مع سبق الإصرار .
* المادة 2 : القتل غير العمدي .
* المادة 3 : الجروح بالبندقية .
* المادة 3 : محاولة القتل العمدي بالبندقية .
* المادة 4 : الضرب بآلة حديدية .
* المادة 5 : الضرب بالعصا .
* المادة 6 : التهديد بالعصا.
* المادة 24 : الضرب المؤدي إلى كسر السنّ .
* المادة 25 : الضرب البسيط .
* المادة 25 : الضرب بالعصا .
* المادة 26 : المساندة في المشاجرة .

• **ثاني عشر : قانون أيت أورابن شراقة .**

* المادة 1 : القتل العمدي .
* المادة 2 : القتل غير العمدي .
* المادة 9 : الضرب والجرح العمدي .

* المادة 12 : الضرب والجرح العمدي المؤدي إلى الوفاة دون قصد إحداثها.
* المادة 13 : الضرب والجرح العمدي المؤدي إلى عجز مؤقت عن العمل.

• **ثالث عشر : قانون قصر زناقة .**

* المادة 1 : القتل مع سبق الإصرار.
* المادة 2 : الضرب والجرح العمدي المفضي إلى الوفاة دون قصد إحداثها.
* المادة 3 : القتل غير العمدي .
* المادة 5 : القتل العمدي بسلاح ناري .
* المادة 6 : التهديد بسلاح ناري .
* المادة 6 : الضرب بسلاح ناري .
* المادة 15 : الضرب العصا .
* المادة 18 : المشاجرة .
* المادة 19 : الضرب بالحذاء .
* المادة 22 : الضرب البسيط بالأيدي .
* المادة 23 : العودة إلى المشاجرة بعد نهايتها .
* المادة 30 : القتل بالتسميم .
* المادة 37 : شهر السلاح في وجه الغير .
* المادة 37 : محاولة الضرب بالعصا أو الخنجر . (1)

(1) نصت المادة 37 على الجريمتين أعلاه ، وهما شهر السلاح ومحاولة الضرب.

4 - جرائم الاعتداء عل الاعتبار .

• **أولا : قانون ثاسفث أقزرا .**

* المادة 9 : السب والشتـــم .
* المادة 13 : العبارات أو الألفاظ الفاحشة .

• **ثانيا : قانون قريـــة تاسلنت .**

* المادة 36 : فعل الاحتقار.

• **ثالثا : قانون غرداية .**

* المادة 3 : التحدث مع امرأة في الشارع .
* المادة 10: انتهاك حرمة منزل .

• **رابعا : قانون مليكـة .**

* المادة 2 : الإهانة والوشايـة.

• **خامسا : قانون بني يزقـن .**

* المادة 2 : السب والشتـم .
* المادة 2 : القـذف .
* المادة 2 : اقتحام مسكن الغير .
* المادة 2 : الاختلاء بامرأة الغير . ([1])

[1] - نصت المادة 2 من قانون بني يزقن على الجرائم الأربع أعلاه وعاقبت عليها بالعقوبة نفسها.

• **سادسا : قانون بونورة .**

* المادة 6 : القـذف .

• **سابعـا : قانون العطـف .**

* المادة 13 : السب والشـتم .
* المادة 24 : العبارات أو الألفاظ الجارحة.
* المادة 25 : اقتحام مسكـن الغير.

• **ثامنـا : قانون بريان .**

* المادة 8 : السب والشتـم .

• **تاسعـا : قانون القـرارة :**

* المادة 2 : اقتحام مسكن الغير.

• **عاشرا : قانون قصر زناقـة :**

* المادة 38 : السخرية من الغير.

5 ـ الجرائـم ضـد الأخلاق .

ـ أولا : قانون معاتقـة :

* المادة 13 : الاغتصاب Viol .
* المادة 14 : الزنـا.

• ثانيا : قانون تاسلنت .

* المادة 9 : محاولة الاغتصاب.
* المادة 26 : إرجاع الزوج لزوجته المطلقة بدون ترخيص من القاضي . ([1])
* المادة 34 : تجاوز حدود الصداق العرفي .
* المادة 35 : عدم المشاركة في الأعمال ذات المنفعة العامة . ([2])

• ثالثـا : قانون غردايـة :

* المادة 5 : الاغتصاب .
* المادة 14 : اللواط ضد الأطفال.
* المادة 17 : الزنـا.

• رابعا : قانون بني يزقـن :

* المادة 4 : الاغتصاب .

---

1 – القاضي هو مؤسسة ثاجماعت التي توجد على مستوى كل قريـة .

2 – مثل الأعمال الخاصة بالحصاد ، وجني الثمار كالزيتون والتين أو العنب ، وكذا بناء البيوت وإصلاح قنوات المياه والينابيع والعيون العمومية، وكذا تنظيف المقابر.الخ...

• خامسا : قانون العطـف .

* المادة 2 : الزنـا .
* المادة 2 : أكل لحم أو دم حيوان غير مذبوح .
* المادة 2 : أكل لحم الخنزيـر .
* المادة 7 : فرار المرأة المتزوجة مع رجل آخر أو العكس.
* المادة 9 : تحريض القصر على الفسـق .
* المادة 10 : الهروب مع امرأة غير متزوجة بقصد الزواج بها.
* المادة 14 : الفعل المخل بالحياء بالعنف أو بدون عنـف .
* المادة 14 : الاغتصاب .
* المادة 15 : الشـذوذ الجنسي ضد الأطفال .

• سادسا : قانون قصر أوداغير .

* المادة 10 : الزنـا .
* المادة 11 : الفرار مع امرأة .
* المادة 38 : الزنـا.
* المادة 39 : عدم المشاركة في الأعمال ذات المنفعة العامة .

• سابعا : قانون أيت أوراين شراقة .

* المادة 15 : زنـا الزوجـة.
* المادة 16 : زنا الـزوج.
* المادة 18 : الزنا في حالة التلبس بالجريمـة.

* المادة 23 : الاغتصاب .
* المادة 29 : الفاحشة بين المحارم .
* المادة 30 : خطف القصر .

• **ثامنا : قانون قصر زناقة .**

* المادة 8 : العلاقات الجنسية غير المشروعة بعنف أو بدون عنف .
* المادة 13 : الأعمال الجنسية ضد الأطفال ، واللواط .
* المادة 21 : الإخلال بواجب الضيافة . ([1])
* المادة 20 : عدم التدخل لمساعدة طالب النجدة . ([2])
* المادة 39 : الاغتصاب .

[1] - تعد الضيافة واجبا مقدسا عند الأمازيغ كما سوف نعرف في الفصل الأخير أدناه.
[2] - أو الشخص الذي يكون في حالة خطر، فالقانون هنا جعل من الواجب الأخلاقي بمثابة واجب قانوني يشكل الإخلال به جريمة ويعرض صاحبه للعقوبة الجزائية.

6 - الجرائم ضد الأموال .

• **أولا : قانون ثاسفت أقزرا .**

* المادة 16 : إطلاق حيوانات في ملك الغير .
* المادة 19 : سرقة العلف أو المحاصيل الزراعية .
* المادة 20 : الاعتداء على حدود ونُصُب الحقول .
* المادة 30 : إحداث أضرار في حقول القرى المجاورة .

• **ثانيا : قانون معاتقة .**

* المادة 10 : السرقة في النهار في الحدائق والبساتين.
* المادة 10 : السرقة في الليل .

• **ثالثا : قانون تاسلنت .**

* المادة 1 : السرقة من منزل أثناء الليل .
* المادة 2 : السرقة في الحدائق المزروعة بالخضر .
* المادة 10 : السرقة في الليل للعلف، أو أوعية تجفيف التين (Addnech).([1])
* المادة 11 : سرقة الثمار .
* المادة 13 : الرعي في ملك الغير .
* المادة 18 : سرقة الحيوانات .
* المادة 19 : سرقة المسافرين .

[1] - تصنع تلك الأوعية من القصب وتربط بالأسلاك إلى بعضها البعض.

* المادة 20 : السرقة في الأسواق .
* المادة 33 : المرور فوق طريق الغير .
* المادة 37 : كسر نصب أو حدود أراضي الغير . ([1])
* المادة 38 : حرق المنازل أو الأشجار .

• رابعا : قانون غردايـة :

* المادة 4 : عقوبة اليهود المرتكبين للسرقـة .
* المادة 9 : السرقة من الحدائـق .
* المادة 11 : السرقة من منزل .

• خامسا : قانون بني يزقن :

* المادة 4 : السرقـة والنهـب .

• سادسا : قانون بونـورة :

* المادة 2 : السرقـة .

• سابعا : قانون العطف .

* المادة 1 : السرقة المرتكبـة من قبل قطاع الطرق (العصابات) .
* المادة 2 : النهب والسرقـة .
* المادة 13 : تحطيـم ملك الغير .

[1] هي أحجار كبيرة من نـوع تنيشا (Thinicha)توضـع بـالعمق في الأرض في الزوايا الأربعة للقطعة الأرضية والتي تصلح للفصل فيما بينها وبين أراضي الغير.

• ثامنا : قانـون بريان .

* المادة 5 : السرقة من منزل مسكـون .
* المادة 6 : سرقـة التمـور .
* المادة 7 : سرقـة الثمـار .

• تاسعا : قانون القـرارة .

* المادة 3 : السرقـة في الحدائق .

• عاشرا : قانون قصـر أوداغير .

* المادة 7 : السرقـة من منـزل .
* المادة 8 : السرقة من قافلـة .
* المادة 9 : سرقـة النعجـة .
* المادة 12 : السرقـة من سوق .
* المادة 13 : قطع النخلـة.
* المادة 14 : محاولة سرقة الثمار أو الحطب من النخلـة .
* المادة 15 : إتلاف النخلـة.
* المادة 16 : تخريب المحصولات في الحقول .
* المادة 17 : سرقـة الحطـب.
* المادة 18 : سرقـة مياه القنوات .
* المادة 19 : سرقة آلة رفع المياه .
* المادة 20 : سرقة الحبـال .
* المادة 21 : سرقـة الأبواب .

* المادة 22 : السرقة من قادوس المياه .
* المادة 23 : نزع الحشيش من شوارع الواحة أو الحطب .
* المادة 27 : الغسل في الساقية .
* المادة 29 : سرقة اليهودية للصوف .
* المادة 33 : النصب على سكان القرية .
* المادة 34 : السرقة من قبل الأطفال .

• حادي عشر : قانون أيت أورين شراقة .

* المادة 31 : السرقة .

• ثاني عشر : قانون قصر زناقة .

* المادة 14 : السرقة من منزل .
* المادة 16 : السرقة في الحدائق والمزارع .
* المادة 16 : سرقة الثمار .
* المادة 17 : سرقة الحيوانات وذبحها.
* المادة 18 : سرقة المياه .
* المادة 31 : قتل حيوان مملوك للغير أو الاعتداء عليه.
* المادة 35 : إهمال حارس القطيع لقطيعه ومغادرة مكان الرعي .
* المادة 40 : السرقة من مكان عمومي .
* المادة 40 : سرقة الحبوب المنزوعة من الأرض .
* المادة 42 : سرقة المرأة من منزل أو من منابع المياه .

من هذا السرد المطنب لأنواع الجرائم ، يلاحظ بأن القانون العرفي الأمازيغي في جميع مناطق شمال إفريقيا ، نظم الحياة الاجتماعية بصفة شاملة وهذا بتجريم كل فعل لا يرتضيه الأفراد والذي يشكل اعتداءا على أمن واستقرار القرية أو القبيلة ، خاصة وأن القرى انتظمت في شكل جمهوريات صغيرة لها سلطتها الإدارية والقضائية والتنفيذية المستقلة عن القرى الأخرى مع وجود ما يعرف بكنفدرالية العروش واتفاقيات سياسية للدفاع المشترك وعدم الاعتداء ، وقد جرمت القوانين العرفية كل ما يمس بالأمن والنظام وحمت مؤسسة ثاجماعت من كل اعتداء عليها باعتبارها السلطة الإدارية والقضائية والتنفيذية للجمهوريات الصغيرة التي تمثلها القرية ، وجرمت القوانين كل اعتداء على شخص رئيس مؤسسة ثاجماعت الذي يعد بمثابة رئيس للجمهورية والذي له كما رأينا أعلاه سلطة إعلان الحرب وتوقيع المعاهدات واستدعاء الجمعية العامة لمؤسسة ثاجماعت للاجتماع والنظر في الشؤون العامة للقرية ، كما جرم القانون فعل عرقلة تنفيذ أحكام مؤسسة ثاجماعت ، بل وكذا إفشاء أسرارها ، واعتبرت جريمة شهادة الزور من الجرائم الخطيرة وصنفت ضمن الجرائم الماسة بالأمن العمومي بل واعتبرت بعض القوانين العرفية رفض أداء الشهادة أو التراجع عنها بعد أدائها جرما معاقب عليه بالغرامة .

كما حمت القوانين العرفية الحق في السلامة الجسمية وفي الحياة ، فجرمت أفعال القتل العمدي والقتل غير العمدي والضرب والجرح العمديين وكذا المشاجرة ، كما اعتبرت استعمال السلاح الناري أو الأبيض ظرفا مشددا في تلك الجرائم ، كما ميزت بين جريمتي الضرب العمدي العادي ، والضرب العمدي المؤدي إلى الوفاة دون قصد إحداثها، إضافة إلى تجريم

المحاولة في الجرائم ضد الجسم والحياة وكذا المشاركة في تلك الجرائم .

وخصصت القوانين العرفية جانبا مهما للجرائم ضد شرف واعتبار الأشخاص كجريمة السب أو التلفظ بعبارات فاحشة أو جارحة ، وكذا انتهاك حرمة منزل أو القذف، أو السخرية من الغير.

أما الجرائم ضد الأخلاق فقد شددت فيها العقوبة وتتمثل في الاغتصاب أو محاولة ذلك ، واللواط و الزنا ، وكذا الفعل المخل بالحياء بالعنف أو بدون عنف، والفاحشة بين المحارم وخطف القصر.

أما الجرائم ضد الأموال فإنها تتمثل في السرقة بأنواعها المختلفة والمتمثلة في السرقة المقترنة بظروف مشددة كظروف الليل والكسر أو السرقة في المنازل ، أو السرقة التي ترتكبها العصابات ، كما تضمنت القوانين أحكاما خاصة بسرقة المياه والثمار والآلات المستعملة في التزود المياه كآلات رفع المياه والحبال ، وجرمت القوانين جميع الاعتداءات الأخرى على الأموال مثل إطلاق الحيوانات في ملك الغير والاعتداء على حدود و نُصُب الحقول وتحطيم ملك الغير، إضافة إلى المعاقبة على المحاولة في السرقات .

وتبعا لذلك فإن القوانين العرفية عرفت معظم الجرائم التي نصت عليها قوانين العقوبات الحديثة وهي توازيها من جهة التنظيم وعرفت المبادئ الأساسية لعلمي الإجرام والعقاب والمبادئ المتعارف عليها عالميا، بل نجد بأن القوانين العرفية كانت السباقة في تجريم مخالفة بعض المبادئ الأخلاقية ومنها :

أ - جريمة تجاوُز حدود الصداق العرفي :

يعتبر تحديد الصداق من الأمور المتروكة للأفراد والتي لم تنظمها أغلب القوانين وترك ذلك للعرف والأخلاق ،ولم يرتب أي قانون جزاءا على

مخالفة العرف والأخلاق ، لكن نجد بعض الأعراف ومن بينها قانون تاسلنت بمنطقة أقبو ، نظم كيفية دفع الصداق ومقداره ورتب على مخالفة ذلك النص المحدد لمقدار الصداق عقوبة جزائية يدفعها المخالف لمؤسسة ثاجماعت ، فقد جاء في المادة 34 منه على أنه : " كل من يزوج ابنته يتلقى ثمانية وخمسون ريالا صداقا لها كحد أقصى دون إخلال بالشروط ، وإن تجاوز هذا المقدار، عوقب بعشر ريالات غرامة " .

فالحد الأدنى للصداق غير محدد في هذا القانون بخلاف الحد الأقصى الذي لا يمكن أن يتجاوز ثمانية وخمسون ريالا تحت طائلة التعرض لعقوبة الغرامة .

ب - جريمة الإخلال بواجب الضيافة .

يعتبر واجب الضيافة كمبدأ عام ،واجبا منبعه الأخلاق ،لكن القانون العرفي جعله واجبا قانونيا ،بل وعاقب على مخالفة ذلك الواجب المقدس بعقوبة جزائية ، وعلى ذلك نصت المادة 21 من قانون قصر زناقة على أنه: " كل من لا يقوم بواجبه المعروف باسم " ثامورث " (الضيافة) يعاقب بغرامة قدرها اثني عشر مورزنا " .

ج - جريمة عدم التدخل لمساعدة طالب النجدة :

وهو ما يعبر عنه بعدم تقديم مساعدة لشخص في حالة خطر، فالقانون العرفي الأمازيغي لم يقتصر على تجريم الأفعال الإيجابية ، بل نص كذلك على تجريم الأفعال السلبية فواجب مساعدة طالب النجدة أو من هو متواجد في حالة خطر، هو واجب أخلاقي ، لكن القانون العرفي سبق القانون الحديث بعدة قرون في جعله واجبا قانونيا يترتب على مخالفته

العقاب الجزائي ، وعلى ذلك نصت المادة 20 من قانون قصر زناقة بمنطقة فقيق بالمغرب الأقصى على أنه :" كل من سمع نداءا بالاستغاثة ولم يتدخل ، يعاقب بغرامة قدرها دورو واحد " .

فعلى الإنسان أن يقدم مساعدة لمن هو في حالة خطر ، إذا سمع هذا الأخير يطلب الاستغاثة وإلاّ طبقت عليه العقوبة أعلاه .

فالقانون الفرنسي لم يكن يعاقب على فعل الامتناع عن تقديم مساعدة لشخص في حالة خطر إلاّ بعد صدور قانون بتاريخ : 25 أكتوبر 1941 ، والذي أعاد صياغته لأمر صادر في 25 يونيو 1945 ([1]) . ولقد أخذ قانون العقوبات الجزائري بذلك النص في المادة 182 التي نصت على أنه :

" يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى خمس سنوات ،وبغرامة من 500 إلى 15.000 دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من يستطيع بفعل مباشر منه وبغير خطورة عليه أو على الغير، أن يمنع وقوع فعل موصوف بأنه جناية أو وقوع جنحة ضد سلامة جسم الإنسان ، وامتنع عن القيام بذلك .

ويعاقب بالعقوبات نفسها كل من امتنع عمدا عن تقديم مساعدة إلى شخص في حالة خطر ، كان في إمكانه تقديمها إليه بعمل مباشر منه أو بطلب الإغاثة له ، وذلك دون أن تكون هناك خطورة عليه أو على الغير ..." .

[1] - Henri Léon et Jean Mazeaud : leçons de droit civil . P 459.

المبحث الثالث :

أنواع العقوبات .

يتضح بجلاء عند دراسة مختلف القوانين العرفية التي هي في متناولنا ، بأن أغلب القوانين أخذت بعقوبة الغرامة كعقوبة رئيسية ، في حين أن باقي القوانين أخذت بعقوبات أخرى ، ولم تعرف عقوبة الغرامة وتتمثل في قانوني بني يزقن والعطف بمنطقة وادي ميزاب ، وإلى جانب ذلك نجد قانون آيت أوراين شراقة بالمغرب الأقصى ينص على اعتبار عقوبة الغرامة عقوبة استثنائية وعلى ذلك سوف نتناول تلك القوانين تباعا:

1 - القوانين التي أخذت بعقوبة الغرامة كعقوبة رئيسية :

تتمثل في جميع قوانين بلاد القبائل ، وهي في دراستنا هذه ثلاثة ، وكذا في جميع قوانين وادي ميزاب باستثناء قانوني بني يزقن والعطف وجميع قوانين المغرب الأقصى باستثناء قانون آيت اوراين شراقة الذي جعل من عقوبة الغرامة عقوبة استثنائية ، وسوف نتناول تلك القوانين الآخذة بعقوبة الغرامة كعقوبة أساسية على المنوال التالي :

• أولا : قانون قرية ثاسافث أقزرا :

أغلب العقوبات في هذا القانون عقوبات مالية، أي عبارة عن غرامات تدفع من قبل المذنب لصالح مؤسسة ثاجماعت ، وقد نصت المادة 23 من ذلك القانون على أنه لا تجوز المنازعة في عقوبة الغرامة إلاّ بعد دفعها أمام مؤسسة ثاجماعت ،كما نصت المادة 25 من القانون نفسه على تطبيق عقوبة الغرامة على من لا يطبق قرارات القضاة .

• ثانيا : قانون قرية معاتقة :

وعلى منوال القانون المذكور أعلاه، فإن أغلب العقوبات غرامات مالية ، في حين نصت المادة 12 منه على عقوبة مصادرة الأموال كعقوبة أصلية ، كما نصت المادة 12 على أنه : " لا ميراث لمن يقتل أخاه أو عاصبا له للحصول على الميراث . وتستولي مؤسسة ثاجماعت على كل أمواله وتصادرها كغرامة " .

• ثالثا : قانون قرية تاسلنت .

نص على عقوبة الغرامة كعقوبة أساسية ووحيدة في أغلب الجرائم باستثناء الجرائم التالية :

أ - نصت المادة 3 على عقوبة القصاص في حالة الجروح العمدية المحدثة بواسطة بندقية ، ويجوز للضحية أن تتنازل على القصاص مقابل الدية والتي يحدد مقدارها القاضي المحكم (Juge Arbitre) والذي تعينه مؤسسة ثاجماعت لذلك الغرض ، ومن النادر أن تقبل الضحية الدية ، وغالبا ما يفر المذنب من القرية تفاديا للانتقام .

ب - نصت المادة 4 على عقوبة القصاص في جريمة القتل العمدي ما لم يقبل أهل الضحية الدية ، كما تستولي مؤسسة ثاجماعت على أموال المذنب جميعا بما في ذلك حقه في المياه كعقوبة أصلية .

ج - نصت المادة 5 على عقوبة القصاص في حالة الضرب بالساطور أو السيف ، وفي حالة التنازل ، يقوم القاضي المحكم بتحديد التعويض الذي يدفع للضحية ، وتطبق العقوبة نفسها في حالة الضرب بالعصا .

د - نصت المادة 9 على أنه في حالة محاولة اغتصاب النساء ، فإن عقوبة الغرامة هي المطبقة على الجاني إضافة إلى عقوبة عينية ، وهي أن تقوم مؤسسة ثاجماعت بكسر قرميد منزل الجاني ، وهذه العقوبة الثانية هي عقوبة أصلية أي لا توقع إلاّ مع عقوبة الغرامة .

ن - نصت المادة 16 على عقوبة العود في المشاجرة ، بأن تضاعف الغرامة في حالة العود الأولى وكذا في حالة العود الثانية . ([1])

• رابعا : قانون غردايـة .

بجانب عقوبة الغرامة التي هي عقوبة أصلية و أساسية في أغلب الجرائم ، توجد الاستثناءات التالية :

أ - إذا لم يقم الجانح بدفع الغرامة المحكوم بها عليه ، وامتنع عن ذلك دون عذر، فإنه تطبق عليه عقوبة الضرب بالعصا بمقدار عشر ضربات مقابل كل ريال ، فهنا تحل عقوبة الضرب بالعصا محل الغرامة .

ب - إلى جانب عقوبة الغرامة في جرائم الاغتصاب، الجروح بآلة حادة ، السرقة في الحدائق أو في منزل ، تطبق على الجاني عقوبة النفي لمدة عامين وهي عقوبة أصلية ، والهدف من ذلك هو إبعاد الجاني عن المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة، تفاديا لاستعمال الضحية أو أهلها حق الثأر ضده وحتى يتناسى المجتمع تلك الجريمة ،ويكون النفي عادة إلى مدن الجزائر الشمالية كالجزائر العاصمة ، وهران ، عنابة ، أو إلى تونس وتطبق تلك العقوبة أي النفي إلى جانب الغرامة على جريمة اللواط ضد الأطفال .

---

[1] - سوف نتناول حالة العود عند التعرض للمبادئ الجزائية التي تضمنتها القوانين العرفية.

ج - يعاقب على جريمة القتل العمدي إلى جانب عقوبة الغرامة ، بعقوبة الضرب بالعصا والنفي النهائي من منطقة ميزاب ، وهذا تفاديا من أن يثأر أهل الضحية من المجرم وحفاظا على النظام العام، بما يشكل بقاء المجرم في المدينة التي ارتكب فيها الجريمة من استفزاز لأهل الضحية وجرحا لعواطفهم وشعورهم .

د - يعاقب على جريمة استهلاك الخمور بثمانين ضربة عصا، وهي عقوبة مصدرها الفقه الإباضي.

ن - تعاقب المرأة المتزوجة والمرتكبة للزنا بعقوبة الضرب بالعصا، إذ نصت المادة 17 من القانون على أنه :

" تعاقب المرأة التي ثبت ارتكابها لجريمة الزنا (الخيانة الزوجية) بعقوبة الضرب بالعصا ، ويتولى أبوها تنفيذ العقوبة عليها، أو أخوها أو أحد أقاربها ، كما يمكن لهؤلاء حبسها لمدة غير محددة تترك لتقديرهم ، ونظرا لكون هذه الجريمة تمس بشرف الأسرة ، فقد ترك القانون العرفي مهمة توقيع العقوبة إلى أهل المذنبة ، حفاظا على شرف العائلة ، وكذا على سمعة المذنبة التي يقوم زوجها بتطليقها للزنا ، والتي قد تتمكن من الزواج ثانية، فالعرف هنا لم ينحوا إلى تطبيق عقوبة الإعدام بالنسبة للزنا والذي عرفته بعض الشرائع الدينية .

• خامسا : قانون مليكة .

بجانب عقوبة الغرامة التي هي عقوبة أساسية توجد بعض الاستثناءات التي نجد فيها تطبيق عقوبات أخرى إلى جانب عقوبة الغرامة وهي :

أ - نصت المادة 2 من القانون على تطبيق عقوبة الغرامة على من يرتكب جريمة الإهانة بالكلام أو الوشاية ، إضافة إلى عقوبة النفي لمدة عامين ، ويكون النفي إلى مدينة الجزائر أو تونس .

ب - تعاقب المادة الرابعة من يتمتع بالموسيقى أو الألعاب الخ ... بغرامة، وكذا بعقوبة العزل من حلقة الطلبة.

ج - يعاقب على جريمة الضرب العمدي بسلاح أبيض إذا أفضى إلى الوفاة ، إلى جانب عقوبة الغرامة ، بعقوبة النفي لمدى الحياة وهذا للأسباب السابق ذكرها أعلاه ، جوهرها تفادي انتقام أهل الضحية من المذنب وحتى يتناسى المجتمع الجريمة .

وإذا قام شخص بعرقلة تنفيذ العقوبات ، كأن يمتنع عن دفع الغرامة أو يحرض الغير على عدم دفعها والذي يكون مدانا بجريمة ما ، فإنه يعاقب بعقوبة الغرامة .

• سادسا : قانون بونورة .

يعاقب على أغلب الجرائم بالغرامة باستثناء الجرائم التالية :

أ - يعاقب على القتل العمدي إلى جانب عقوبة الغرامة ، بعقوبة النفي لمدى الحياة .

ب - يعاقب على جريمة السرقة ، بعقوبة الغرامة ، إلى جانب النفي لمدة عامين، غير أن عقوبة النفي لا تطبق على النساء والأطفال ، ويعاقب على عدم دفع الغرامة المفروضة بمضاعفة الغرامة.

علما بأن العقوبات أعلاه هي نفسها المطبقة بمدينة بريان، غير أن

قانون هذه الأخيرة نص على أنه في حالة العود في جريمة السرقة ، فإنّ الجاني يعاقب بالغرامة وكذا بالنفي من المدينة .

• سابعا : قانون القرارة .

كما هو عليه الحال بالنسبة للقوانين أعلاه ، جعلت عقوبة الغرامة هي العقوبة الأساسية لجميع الجرائم ماعدا بعض الاستثناءات ، وهي :

أ ـ نصت المادة 2 من القانون على معاقبة مرتكب جريمة انتهاك حرمة منزل بعقوبة الغرامة ، إضافة إلى عقوبة النفي لمدة أربع سنوات إلى مدينة الجزائر، تونس أو وهران .

ب ـ كما يعاقب على جريمة السرقة إضافة إلى الغرامة ، بعقوبة النفي لمدة عامين.

ج ـ يعاقب على القتل العمدي بالقصاص، وإذا قبل أهل الضحية الدية ، فإنه العقوبة هي الغرامة .

• ثامنا : قانون قصر زناقة .

يعاقب بالغرامة على معظم الجرائم باستثناء ما يلي :

أ ـ تعاقب المادة 3 على جريمة القتل العمدي بالقصاص ، لكونها تعطي لأهل الضحية الحق في الثأر من القاتل ، وهي العقوبة نفسها الموقعة على جريمة القتل غير العمدي.

ب ـ لكن إذا لم يقم أهل الضحية باستعمال حقهم في الثأر، فإن المجرم يعاقب بالنفي لمدة غير محددة ولا تنقضي تلك العقوبة إلا في حالة العفو عنه من قبل أهل الضحية .

وقد نصت المادة 24 من القانون على المعاقبة عن فعل عرقلة تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن مؤسسة ثاجماعت بقولها :

" كل من يستند إلى أحد أعيان قبيلة فيقيق للحصول على تخفيض للغرامة من مؤسسة ثاجماعت ، يعاقب بغرامة مالية تتولى هذه الأخيرة تحديد مقدارها " .

فلا يجوز التدخل في أعمال القضاء ولا في تطبيق الأحكام الجزائية لإخلال ذلك بالنظام العام .

• تاسعا : قانون قصر أوداغير .

عقوبة الغرامة هي الأصل غير أنه قد تقترن استثنائيا بها بعض العقوبات في بعض الجرائم وهما جريمتان :

أ ـ يعاقب على جريمة القتل العمدي بعقوبة الغرامة، وكذا النفي لمدى الحياة .

ب ـ تعاقب المرأة الزانية التي تلد مولودا بخمسين دينارا غرامة ، وكذا الرجم وتوقع العقوبتين على شريكها في الزنى . أما عقوبة الزنا البسيطة والتي لا تلد فيها الزانية مولودا ، فإن العقوبة الموقعة على الرجل والمرأة هي غرامة قدرها ثلاثون دينارا لكل واحد منهما .

2 ـ القوانين التي لم تعرف عقوبة الغرامة :

هناك قانونين عرفيين في منطقة وادي ميزاب بالجزائر لم يعرفا الغرامة كعقوبة ، وهما قانوني مدينتي بني يزقن والعطف :

• أولا : قانون بني يزقن .

يمكن اعتبار هذا القانون من أقدم القوانين التي عرفتها منطقة وادي ميزاب لكونه لم يأخذ بعقوبة الغرامة التي تعد تطورا نوعيا في القانون العرفي الذي نبذ العقوبات الجسدية ،وقد قسم هذا القانون العقوبات إلى أنواع ثلاثة وهي : التأديب ، التعزير، والتنكيل .

أ - عقوبة التأديب :

تتمثل في الضرب بالسوط الذي يقل عن عشرين ضربة والحبس الذي يقل عن عشرين يوما .

ب - عقوبة التعزير :

وتتمثل في الضرب بالسوط ، الذي يقل عن أربعين ضربة ، والحبس لمدة تقل عن أربعين يوما .

ج - عقوبة التنكيل :

تركت لتقدير القضاة وتطبق على الجرائم الخطيرة، مثل القتل العمدي والسرقة والاغتصاب .

ويلاحظ على هذا النظام أنه ترك حرية كبيرة للقاضي أي لمؤسسة ثاجماعت في تحديد العقوبة في حالة الجرائم الخطيرة، وهذا أمر جسيم، غير أنه فيما يخص عقوبتي التأديب والتعزير فإن الحد الأدنى والأقصى للعقوبة محددين بشكل دقيق وتركت حرية للقضاة في اختيار العقوبة الأنسب تبعا لظروف كل جريمة وشخصية الفاعل ، وهذا دون النزول عن الحد

الأدنى ودون تجاوز الحد الأقصى ، ففي عقوبة التأديب نجد أن الحد الأدنى هو ضربة سوط واحدة ويوم حبس واحد ، والحد الأقصى هو تسعة عشر ضربة سوط وتسعة عشر يوم حبس ، في حين نجد في عقوبة التعزير ، أن الحد الأدنى هو عشرون ضربة سوط و عشرون يوم حبس ، والحد الأقصى هو أربعون ضربة سوط ، وأربعون يوم حبس ، مع الملاحظة بأن قانون بني يزقن من القوانين العرفية الاستثنائية التي نصت على عقوبة الحبس ، ذلك أن أغلب القوانين العرفية لم تلجأ إلى الأخذ بعقوبة الحبس لكون الشخصية الأمازيغية الميالة إلى الحرية وحب الذات ، تأبى توقيع الحبس على الإنسان حفاظا على مبدأ تقديس الحرية .

• ثانيا : قانون العطف :

لم يعرف هذا القانون عقوبة الغرامة بل نجد أغلب العقوبات فيه هي الضرب بالسوط أو العصا وبعض العقوبات الأخرى .

أ - عقوبة الضرب بالعصا :

يعاقب على أغلب الجرائم بالضرب بالعصا، ومثال ذلك ما نصت عليه المادة الأولى على معاقبة قاطع الطريق الذي لم يأخذ شيئا ، بالضرب بالعصا ، وأن لا يقل الضرب عن خمسين ضربة ، ويمكن أن يصل الضرب إلى خمسمائة ضربة إذا ارتكب الشخص جريمة السرقة أو النهب أو الزنا .

ب - عقوبة السجن المؤبد :

توقع هذه العقوبة على قاطع الطريق الذي يسرق أو يقتل عمدا، وإن تعذر حبسه ، فإن العقوبة هي الإعدام ، ويعد قانون العطف القانون الوحيد من بين القوانين العرفية الأمازيغية الذي عرف عقوبة السجن المؤبد .

ج - عقوبة القصاص :

يعاقب بها مرتكب القتل العمدي ، ويتولى أهل الضحية توقيعها على المذنب وتتمثل في القصاص منه أي قتله ، وباستطاعتهم العفو عنه ، كما أنه باستطاعتهم قبول الدية ، وفي حالة العفو ، فإن مؤسسة ثاجماعت تتولى حبسه لعدة سنوات وكذا ضربه بالعصا بدون تحديد . أما الشخص الرافض تنفيذ قرارات مؤسسة ثاجماعت أو العقوبات التي قررتها فإنه يعاقب بالحبس ، الذي تترك تحديد مدته لمؤسسة ثاجماعت .

3 - القوانين التي أخذت بعقوبة الغرامة كعقوبة استثنائية :

يوجد قانون واحد وهو قانون آيت أوراين شراقة (منطقة تازة بالمغرب) وهو من أقدم القوانين العرفية التي عرفها المغرب الأقصى إلى جانب قانون منطقة زمور (ZEMMOUR) وقوانين منطقة جبال الأطلس الأعلى ، فهذا القانون لم يعرف عقوبة الغرامة إلا استثنائيا ونص على جريمتين يعاقب عليهما بالغرامة ، تتمثلان في جريمة زنا الزوج والسرقة، ناهيك عن جريمة الاغتصاب. فالمادة 16 تنص على أنه : " إذا كان الزوج هو الزاني، يعاقب بعقوبة الغرامة مع ذبح ثور لأعضاء مؤسسة ثاجماعت " .

كما نصّت المادة 31 منه على ما يلي : " يعاقب على جريمة السرقة بغرامة تساوي قيمة الشيء المسروق نقدا ، إضافة إلى رد السارق للمسروقات للضحية ، وإن امتنع عن دفع الغرامة أو رد ما سرقه ، تصادر أمواله وعقاراته وتباع من قبل مؤسسة ثاجماعت التي تستولي عليها بالقوة " .

و تتميز العقوبات الموقعة على المجرمين في أنها لا تخرج عن عقوبتي الإعدام والقصاص :

أ - عقوبة الإعدام :

تطبق عقوبة الإعدام على جريمة زنا الزوجة ، الفاحشة بين المحارم وخطف القصر، فالعقوبات هنا تمتاز بالقسوة على خلاف معظم القوانين العرفية التي أخذت بعقوبة الغرامة .

ب - عقوبة القصاص :

توقع على مرتكب جريمة القتل العمدي ، إذ يقوم أهل الضحية بتوقيع العقوبة على الجاني، لكن باستطاعتهم التنازل عن ذلك بقبول الدية، وهي العقوبة نفسها الموقعة في حالة القتل غير العمدي ، فالقانون هنا ذو طابع بدائي فلا يميز بين جريمتي القتل العمدي والقتل غيرالعمدي، فالإرادة في القتل منعدمة في الجريمة الثانية دون الأولى ، وهذا على خلاف باقي القوانين العرفية التي تعفي من العقوبة في حالة القتل غير المتعمد كما سوف نعرفه أدناه . وتوقع عقوبة القصاص تلك على جريمة الضرب والجرح العمدي ما لم تقع مصالحة بين المجرم والضحية . غير أنه إذا كان مرتكب جريمة القتل بنوعيه العمدي وغير العمدي طفلا لم يصل سن البلوغ ،فإنه يعفى من العقوبة ، وعلى والديه دفع الدية لأهل المقتول وإلا طبقت عقوبة القصاص ضدهما ، وهذا ما نصت عليه المادة الرابعة بقولها : " إذا كان القاتل طفلاً ، فإن على أبويه دفع الدية ، وإلا طبق حق الانتقام على شخصيهما " .

الفَصل الأخير.

المبادئ الجزائية التي تضمنتها القوانين العرفية.

تمهيد :

لقد عرفت القوانين العرفية منذ الأزل، سواء في الجزائر أو في المغرب الأقصى أغلب المبادئ المتعارف عليها حديثا كدعامة للقانون الجزائي، إذ نجدها تتناول مبدأ الشروع في الجريمة وكذا الاشتراك فيها والذي تعاقب عليه بعقوبة الجريمة الأصلية، كما عرفت مبدأ الفصل بين العقوبة والتعويض، أي ما بين المسؤوليتين المدنية والجزائية، كما تعرضت لقواعد العود في الجريمة، وميزت بين جريمتي النصب والسرقة والتي لم يتوصل إليها القانون المكتوب إلا حديثا، كما تعرضت القوانين العرفية إلى أسباب عدم المساءلة الجزائية أو أسباب عدم النسبة كإذن القانون والإكراه وكذا نظرية الدفاع الشرعي، ناهيك عن وسائل الإثبات التي تعرض لها القانون العرفي بشكل مطنب، كما أقرت مبدأ التضامن الاجتماعي في حالة الجرائم غير العمدية، وسوف نتناول أدناه تلك المبادئ في مباحث أربعة .

. المبحث الأول :

من جهة عدم المسؤولية الجزائية .

قد يختفي أحيانا العنصر المعنوي للجريمة، لكونه يتطلب أهلية الفهم والإرادة، فتلك الأهلية تختفي إذا ارتكب الفعل مثلا من قبل طفل (1) كمالا يمكن نسبة الفعل إلى مرتكبه إذا قام به وهو في حالة جنون أو كان مكرها، وكذا الشأن بالنسبة للغلط في القانون .

كما قد يعد ارتكاب الجريمة مسموحا به ، إذا ظهر في شكل استعمال لحق، أو أداء واجب، ونسمي تلك الحالات بالأفعال المبررة ومثالها حالة الدفاع الشرعي وأمر أو إذن القانون وكذا حالة الضرورة .

ولقد نصت القوانين العرفية على ستة أسباب لعدم المسؤولية وتتمثل في المرض ، الدفاع الشرعي، الاستفزاز ، الإكراه ، صغر السن ، وإذن العرف والتي سنتناولها تباعا .

1 - المرض :

لم ينص القانون الحديث على المرض كسبب من أسباب عدم المسؤولية بخلاف القانون العرفي الذي جعله سببا معفيا من العقوبات ، لكن دون ذكر نوعية المرض ، وأغلب الظن أن الأمر يتعلق بالمرض الذي يقعد صاحبه في الفراش ويمنعه من أداء عمل يقع الامتناع عن الإتيان به تحت طائلة العقاب الجزائي، ومثاله ما جاء في المادة الأولى من قانون ثاسفت أقزرا بمنقطة

1 - Crim . 13 / 12 / 1956

القبائل على أنه : " يعاقب بالغرامة كل من تأخر عن اجتماع لمؤسسة ثاجماعت ، ماعدا المرضى " .

2 - الدفاع الشرعي :

يعد الدفاع الشرعي استثناء عن المبدأ القائل بأنه : " لا يحق لأحد أن يقتص لنفسه" ، فبسبب حالة الضرورة القصوى والاستحالة المادية كي يقوم الشخص باللجوء إلى السلطة العامة لتدافع عنه أو عن ماله، سمح القانون للأفراد أن يرتكبوا بعض الجرائم بهدف دفع الاعتداء الذي هم عرضة له ، لكن دون تجاوز لحدود الدفاع الشرعي وإلا كنا بصدد جريمة معاقب عليها، ولقد عرفت القوانين العرفية نظرية الدفاع الشرعي وكرست لها عدة حالات ومنه ما جاء في المادة 11 من قانون قرية معاتقة بالقبائل والتي نصت على أنه : " إذا وقعت السرقة في حديقة ، أو حديقة للعنب، أو بستان فاكهة أو خلية نحل ، وإذا ارتكبت في النهار، فإن الضحية تحصل على الشيء المسروق أو قيمته نقدا ، بشرط أن تثبت السرقة بواسطة الشهود ، أو تقبض على السارق في حالة تلبس ... ولا يكون محلا لأية عقوبة أو دية ، من يقتل سارقا أو زانيا أو قاطع طريق يفاجئه في حالة تلبس بالجريمة ، ولا يكون عرضة لأي انتقام " فهذه المادة تبيح ارتكاب جريمة القتل العمدي ، دفاعا عن المال أو الشرف أو النفس ، لكن بشرط أن يفاجئ المجرم في حالة تلبس بالجريمة . (1)

كما جاء في المادة 12 من قانون قصر زناقة بالمغرب الأقصى على أنه : " لا يستحق الدية أهل السارق الذي يُقتل أو يُجرح داخل منزل ، ولا توقع على قاتله أية عقوبة " . ومثاله أيضا ما نصت عليه المادة التاسعة من قانون

1 - في حين يشترط قانون العقوبات الجزائري أن يقع الاعتداء أو الجرم ليلا .

غرداية بالجزائر من أنه :

" يعاقب بمائة ريال غرامة ، كل من يقتحم مسكنا مملوكا للغير، وإذا ما تعرض للقتل من قبل مالك المنزل ، فإن هذا الأخير لا يكون عرضة لأية عقوبة " (1) . فهذين القانونين الأخيرين يبيحان اللجوء إلى الدفاع الشرعي عن المال في حالة تعرضهم من قبل الفاعل لاقتحام لمنزلهم ، وقد يكون قصد الفاعل ارتكاب جريمة السرقة أو القتل أو أية جريمة أخرى كالاعتداء على العرض ، أو مجرد الفرجة على أهل البيت ، فالعرف هنا صارم لكونه يسمح للمالك بارتكاب جريمة القتل وهذا حفاظا على حرمة البيوت وقداستها ، ولا يشترط العرف أن يكون اقتحام المنزل باستعمال الكسر أو التسلق، بل أن مجرد الدخول إلى منزل الغير ولو من الباب ، لكن دون رضا رب البيت ، يسمح لهذا الأخير استعمال حقه في الدفاع الشرعي ، وعلى خلاف ذلك يشترط القانون العرفي لقرية آيت إغزر بمنطقة آيت جناد بالقبائل في مادته الخامسة عشر ، أن يكون اقتحام المنزل بواسطة الكسر .

3 - الاستفزاز :

لا يعد الاستفزاز في القانون الوضعي سببا من أسباب عدم المسؤولية ،

1 - نصت المادة 5 من قانون القرارة بوادي ميزاب على أنه : " يعفى من دفع الغرامة أو الدية ، الشخص الذي يقتل أخر اقتحم منزله ليلا " . كما نصت المادة 07 من قانون قصر أوداغير بمنطقة فقيق بالمغرب الأقصى على أنه : يعاقب بغرامة قدرها ثلاثون دينارا ، كل من يرتكب سرقة في منزل ، وإذا قتل السارق أثناء قيامه بالسرقة ، فلا عقاب على القاتل ولا يلزم بالدية " .

ويلاحظ بأن نص المادة 05 من قانون القرارة هو القريب من القانون الجزائري للعقوبات لاشتراطه توافر ظرف الليل حتى يكون الشخص بصدد الدفاع الشرعي، وهذا على خلاف أغلب القوانين العرفية التي لا تشترط توافر هذا الظرف .

بل عذرا مخففا للعقوبة ، وهو الذي أخذ به قانون العقوبات الجزائري في جرائم الضرب والجرح العمدي أو القتل العمدي أو في حالة مفاجئة أحد الزوجين للزوج الآخر في حالة تلبس بالزنا ، ولقد كان القانون الفرنسي ينص على حالة الاستفزاز كما هو عليه الحال بالنسبة للقانون الجزائري الحالي على أنه عذر مخفف للعقوبة ، غير أن قانون العقوبات الفرنسي الجديد لعام 1993 لم ينص عليه ، وما على القاضي إلاّ اللجوء إلى تطبيق الظروف المخففة على الفاعل طبقا للقواعد العامة أو إعمال فرضية الدفاع الشرعي إذا توفرت شروطه . (1)

و فيما يخص القانون العرفي، نجده اعتبرالاستفزاز ، ليس كعذر مخفف من العقوبة بل كعذر معفي من العقاب، فقد جاء في المادة 22 من قانون قصر زناقة بالمغرب الأقصى على أنه : " يعاقب بغرامة قدرها خمسة دنانير كل من يضرب شخصا آخر بدون حق ، وإذا ثبت تعرض الضارب للاستفزاز من قبل الضحية ، فإن عقوبة الغرامة لا توقع عليه بشرط أن يثبت قيام حالة الاستفزاز " .

فالعرف يشترط للإعفاء من العقوبة قيام حالة الاستفزاز وإثباتها من قبل مرتكب الجريمة ، وهذا بواسطة شهادة الشهود أو اليمين الحاسمة الجماعية ومثال حالة الاستفزاز ، أن يقوم الضحية بسب الفاعل بعبارات جارحة تؤثر على كرامته ، فيشتد غضب هذا الأخير ، ويقوم بضرب الضحية فيتسبب لها في إصابة بجروح ، أو أن يقوم شخص بالرعي بمواشيه في أرض شخص آخر بالرغم من التحذير الذي تلقاه من مالك الأرض بعدم الرجوع إلى مثل ذلك الفعل ، فيقوم هذا الأخير بضربه .

1 - LE VASSEUR CHAVANNE MONTREUIL et BOULOC . P : 86

4 - الإكـراه :

يعتبر الإكـراه في قـانون العقوبـات الجزائـري سـببا مـن أسـباب عـدم العقاب [1] .. ويشترط في الإكراه أو القوة القاهرة ليعتبر سببا لعدم العقـاب، أن ينتج عن حـادث لا يمكن دفعه ، سـواء كـان الحـادث طـبيعيا أي من فعل الطبيـعة أو بسـبب تدخل الغير ، ومـثاله تكوّن الجـليد فـجأة على الطريـق ، يعـد قوة قاهرة لسائق السيارة الـذي يرتكـب حادثـا و يتسـبب في قتل أو جرح الغير . [2]

ولقد اعتبر العرف الإكراه كسبب من أسباب عدم المسؤولية ، إذ نصت المادة 10 من قـانون قصـر أوداغـير بـالمغرب الأقصـى علـى أنـه : " يعـاقب بثلاثين دينارا غرامة ، كل من يرتكب جريمة الزنـا ،وتطبـق العقوبـة على الرجل والمرأة ، لكن إذا أكرهت المرأة على الزنا بالقوة فلا عقوبة عليها " .

فالإكراه يشترط فيه أن يكون بواسطة قـوة لا يسـتطيع الفـاعل دفعهـا وتجبره على ارتكاب الفعل الإجرامي .

5 - صغـر السـن :

لقد وضع القانون الوضعي قرينة عـدم مسـؤولية الأحـداث الجـانحين، وهي قرينة قاطعة لا تقبل إثبات عكس مدلولها بالنسبة للقصـر البـالغين مـن عمرهم أقل من ثلاثة عشر سـنة ، في حـين أنهـا قرينـة بسـيطة في مواجهـة الأحداث البالغين من عمرهم من 13 إلى 18 سنة ، وهذه المقتضيات جاء بها قانون 02 فبراير 1945م ، والذي تبنى أحكامه القانون الجزائري .

---

1 - على خلاف القانون الفرنسي الذي يعتبر الإكراه سببا من أسباب عدم المسؤولية .

2 - نقض جنائي فرنسي ، في 18 ديسمبر 1978.

وبالنسبة للقانون العرفي ، فإننا نجده ينص على عـدم مسؤولية القصر عن الجرائم التي يرتكبونها بسبب صغر سنهم وعـدم إدراكهـم، فقد نصت المادة 34 من قانون قصر أوداغير بالمغرب الأقصى على أنه : إذا ارتكب طفل سرقة ، فإن أباه هو المسؤول ماليا ، وكذا الشأن بالنسبة للعبد الذي يدفع سيده الغرامة عوضا عنه " وقد نص القانون العرفي لقرية أيت أوراين شراقة بمنطقة تازة بالمغرب الأقصى في مادته الرابعة على أنه " إذا كان القاتل طفلا فان على أبويه دفع الدية ، وإلاّ طبق على شخصيهما حق الانتقام " .

ولم تحـدد القوانـين العـرفية السن التي يـزول فيهـا اعتبـار الشخص طفلا ، تاركة ذلك للسلطة التقديريـة لمؤسسـة ثاجماعت ، والـتي غالبـا مـا تعتبر الشخص بالغا بمجرد قدرته على حمل السلاح الناري .

6 - إذن العـرف :

يعد إذن القانون فعلا مبررا، فلا يعاقب الشـخص في القـانون الوضعي إذا سمح القانون بارتكاب الفعل ، ومثال ذلـك العنـف المرتكـب في الألعاب الرياضية كـالمصارعة أو الملاكمة ، وكـذا الأعمـال الـتي يقـوم بهـا الطبيـب كالجراح ، الذي يرتكب جروحا عند قيامه بإجراء عملية جراحيـة لشخص المريض ، فلو قام بذلك غيره لعد الفعـل جريمـة ، وكـذا اسـتعمال الوالديـن لحقهما في تأديب أبنائهما ، ويشترط في ذلـك عـدم تجـاوز حـدود اللعبـة في الألعاب الرياضية وعدم التعسف في استعمال حق التأديب في ارتكـاب ضرب مبرح على الأطفال ، وكذا احـترام الطبيـب لأخلاقيـات مهنـة الطـب وعـدم ارتكابه لخطا مهني أثناء قيامه بعمله.

وفيما يخص القانون العرفي فإننا نجده يقر بانعدام المسؤولية ، إذا أذن

بذلك ومثال ذلك ما نصت عليه المادة 11 من قانون قرية أيت أورايـن شراقة بقولها : " لا يكون مسؤولا جزائيا من يرتكب أفعال الضرب أو الجرح العمدي في الحالات التالية :

ب - إذا كان الفاعل طبيبا معترفا له بممارسة مهنته ، والذي جرح بدون عمد أحد مرضاه ، وكان ذلك أثناء عملية العلاج ... " .

ويشترط لاعتبار إذن العرف سببا من أسباب عدم المسؤولية في هذه الحالة ما يلي :

- **أولا** : أن يكون الفاعل طبيبا معترفا له بممارسة مهنة الطب .

- **ثانيا** : أن يرتكب الفعل أثناء عملية العلاج ، فإذا تم الجرح خارج عملية العلاج كنا بصدد جريمة الجروح غير العمدية المعاقب عليها من قبل العرف .

- **أخيرا** : أن يكون الفعل غير عمدي ، فلو تعمد الطبيب إلحاق جروح بالمريض ، فإنه يعاقب على ذلك، وكذا الحال في حالة ارتكابه خطأ مهنيا جسيما لا يصدر عن مثله من الأطباء ، وتلحق هذه الحالة بحالة العمد .

كما جاء في المادة 15 من قانون قرية تاسلنت بمنطقة أقبو على أنه: " يعاقب بريالين غرامة كل من غاب عن اجتماع لمؤسسة ثاجماعت ... ما لم يرخص له بذلك من قبل رئيس ثاجماعت ".

فعدم الحضور إلى الاجتماع يعد جريمة معاقب عليها بالغرامة ، لكن إذن العرف (وهو هنا ترخيص رئيس ثاجماعت) يعد سببا من أسباب عدم المساءلة الجزائية .

المبحث الثاني :

من جهة التجريم .

تضمنت القوانين العرفية أغلب المبادئ المتعارف عليها حاليا في ميدان التجريم إذ عاقبت على الشروع في الجرائم ، وكذا على الاشتراك في الجرائم ، بالعقوبة نفسها المقررة لمرتكبي الجريمة التامة ، وكذا تلك المقررة للفاعل الأصلي ، كما ميزت بين جريمتي النصب والسرقة ، كما أنها عاقبت على بعض الجرائم السلبية ، وسوف نتناول تلك المبادئ فيما يلي:

1 - المعاقبة على الشروع في الجرائم :

لا يعاقب القانون الوضعي فقط على الجريمة التامة، بل يعاقب أيضا على بعض الأفعال التي تعد من الأعمال التحضيرية لارتكاب الجريمة لخطورتها ، كما يعاقب على حالة البدء في تنفيذ الجريمة ، والتي لا تتوقف إلا نتيجة لظروف مستقلة عن إرادة الفاعل ، كما يعاقب القانون على الجريمة الخائبة والجريمة المستحيلة أخذا بالمذهب الشخصي الرامي إلى معاقبة الإرادة الآثمة لمرتكب المحاولة .

ولقد عاقبت القوانين العرفية بدورها ليس فقط على ارتكاب الجريمة، بل أيضا على الشروع فيها ، ومثال ذلك ما جاء في المادة 3 من قانون تاسلنت (منطقة أقبو) بالقبائل والتي تنص على أنه : " يعاقب بغرامة قدرها مائة ريال ، كل من يطلق عيارا ناريا بواسطة بندقية على شخص آخر ، إذا لم تصب الضحية بجروح ، فإن أصيبت بجروح طبقت على الفاعل عقوبة القصاص ... ".

فالقانون العرفي يعاقب الفاعل والذي يطلق عيارا ناريا على أخر ببندقيته حتى ولو لم يصبه لعدم الدقة في التصويب، غير أنه لا يعاقب على الشروع في الجروح بعقوبة الجريمة التامة بل بعقوبة الغرامة ، في حين يعاقب بالقصاص في حالة حدوث النتيجة .

كما نصت المادة 3 من قانون قصر أوداغير بالمغرب الأقصى على أنه : " يعاقب بغرامة قدرها مائة دينار ، كل من أطلق عيارا ناريا على أخر ببندقيته، وإن لم يصبه، تكون العقوبة خمسون دينارا غرامة ... " .

فالعقوبة في حالة الشروع هي نصف العقوبة المطبقة على حالة الجريمة التامة . (1)

أما المادة الخامسة من قانون قصر زناقة بمنطقة فقيق بالمغرب الأقصى فقد نصت على أنه : " يعاقب كالقاتل ، كل من استعمل سلاحا ناريا في قتل أخر، لكن يعاقب بغرامة قدرها مائة دينار إذا لم يصب الهدف " .

مع الملاحظة بأن القوانين العرفية الثلاثة أعلاه تعاقب على الشروع في الجريمة بعقوبة مخالفة للقانون الوضعي المكتوب ، إذ تكون العقوبة أقل شدة عن حالة الجريمة التامة .

2 - المعاقبة على الجرائم السلبية :

تنقسم الجرائم بالنظر إلى عنصرها المادي إلى جرائم إيجابية وجرائم سلبية فالأولى ترتكب بواسطة فعل مادي ملموس كالسرقة و القتل العمدي إلخ ...

1 - وهذا على خلاف قانون العقوبات الجزائري الحالي الذي يعاقب على الشروع في الجنايات والجنح بالعقوبة نفسها المقررة للجريمة التامة .

في حين يكفي لارتكاب الثانية الامتناع عن الإتيان بفعل يأمر به القانون ومثالها عدم تقديم مساعدة لشخص في حالة خطر ، أو أن تمتنع الأم عن إرضاع ابنها فتتسبّب في وفاته ، فنكون بصدد ارتكاب جريمة قتل بالامتناع وكذا عدم التبليغ عن الجرائم وأغلب مخالفات قانون المرور . (1)

ونجد القانون العرفي بدوره يعاقب الجرائم السلبية ومثال ذلك ما جاء في المادة 20 من قانون قصر زناقة بالمغرب الأقصى بقولها : " كل من سمع نداءا بالاستغاثة ولم يتدخل ، يعاقب بغرامة قدرها دورو واحد " .

كما نصت المادة 21 من القانون أعلاه على أنه :" يعاقب بغرامة قدرها اثني عشر موزونا ، كل من لا يقوم بواجبه المعروف باسم ثامورث) THAMOURTH) الضيافة (2)" .

فالقانون العرفي هنا يعاقب كل من يمتنع عن التدخل لتقديم النجدة للغير وكذا على عدم القيام بواجب الضيافة الذي هو مقدس في المجتمع الأمازيغي .

ومن أمثلة الجرائم السلبية أيضا ما نصت عليه المادة 35 من قانون تاسلنت بمنطقة أقبو بقولها : " يعاقب بغرامة قدرها أربع ريالات ، كل من لا يشترك في الأعمال ذات المنفعة العامة ".

1 - ومثالها مخالفة عدم احترام إشارة قف ، أو عدم تجديد دفتر الصيانة . الخ..

2 - يعتبر واجب الضيافة واجبا مقدسا، وهذا ما يفسر تخصيص العرف لعقوبة جزائية لكل من يخالف ذلك الواجب ، كما أن على ربة البيت تخزين المواد الغذائية تحسبا لأي طارئ وحتى يكرم الضيف تكريما خاصا وتتمثل تلك المواد في الزيت والسميد واللحوم المجففة .

VOIR : YOUCEF NACIB : PROVERBES ET DICTONS KABYLES. P : 46.

فالقانون العرفي حوّل بعض الالتزامات ذات الطابع الأخلاقي إلى التزامات قانونية بحتة ويتعرض الممتنع عن القيام بها لعقوبات جزائية.

3 - التمييز بين جريمة النصب والسرقة :

لم تكن جريمة النصب بمفهومها الحالي معروفة في التشريعات القديمة ، ولم تميز عن السرقة إلا في القانون الحديث .

ففي السرقة نكون بصدد الانتزاع عن غش لشيء مملوك للغير وقبضه دون رضى المالك ، بينما في النصب وعلى خلاف ذلك، نجد بأن الفاعل يتلقى الشيء من الضحية ، ويكون التسليم بإرادة هذه الأخيرة وهذا ما ينفي وجود السرقة ، ولكن رضى الضحية معيب بواسطة وسائل احتيالية ، وذلك باستعمال أسماء أو صفات كاذبة .

وفيما يخص القانون الوضعي فإن جريمة النصب لم تحدد بوضوح إلاّ بصدور قانون العقوبات الفرنسي لعام 1791 الذي أخضعها لاختصاص المحاكم الجنحية كما حدد قانون العقوبات لعام 1810 ماهية الأفعال المكونة للنصب .

أما القانون العرفي فنجده عرف جريمتي السرقة والنصب وميّز بينهما مخصصا لكل جريمة منهما عقوبة خاصة بها ، إذ نصت المادة 33 من قانون قصر أوداغير على أنه : " كل من يرتكب نصبا على أهل البلدة، أو على آخرين يعاقب بدينارين غرامة " .

4 - المعاقبة على الاشتراك في الجرائم :

يعاقب القانون الحديث على الاشتراك في الجرائم ، ويشترط في

ذلك أن تكون المشاركة إيجابية وتتمثل في مساعدة المجرمين على ارتكاب جرائمهم بواسطة المساندة وتوفير الوسائل كالأسلحة أو الأدوات الضرورية لفتح الأبواب أو النوافذ في جريمة السرقة، أو عن طريق تقديم معلومات هامة بدونها لا يمكن ارتكاب الفعل الإجرامي، أو تقديم مركبة يستعملها المجرمون في التنقل أو تقديم مأوى لهؤلاء يختفون فيه استعدادا لارتكاب الجريمة أو بعد ارتكابهم لها ، ويعاقب الشريك في الجناية أو الجنحة بالعقوبة نفسها المقررة للفاعل الأصلي وهذا تطبيقا لنظام استعارة الجريمة . (1)

ولقد نص القانون العرفي لقرية تاسلنت بمنطقة أقبو في المادة 21 على أنه: " إذا وقعت مشاجرة بين شخصين ، وقام آخرون بمساندتهما فإنهم يدفعون غرامة ، وإذا ساند عدة أشخاص أحد المتشاجرين دون الأخر ، يعاقب كل واحد منهم بغرامة قدرها خمسة ريالات ".

فالقانون العرفي يعاقب المساندين لآخرين أثناء الشجار، خاصة في الحالة التي يقوم فيها فريق بمساندة أحد المتشاجرين دون الأخر ويشجعه على ارتكاب أفعال الضرب والجرح العمدي .

كما جاء في القانون العرفي لقصر أوداغير بالمغرب الأقصى في المادة 26 على أنه : " يعاقب بدينارين غرامة ، كل من يساند الغير في مشاجرة ".

1- لا يعني هذا بأن الشريك سوف يعاقب بالعقوبة المطبقة على الفاعل الأصلي بل باستطاعة القاضي تطبيق ظروف التخفيف على أحدهما دون الآخر.

.المبحث الثالث :

من جهة العقاب .

عرف القانون العرفي الأمازيغي حالتي تشديد العقوبة بسبب الظروف المشددة وكذا العود في الجرائم ، كما أنه فصل ما بين العقوبة الجزائية والتعويض كما أننا نجده أحيانا لم يترك للقاضي حرية تقديرية في تقدير التعويض، بل قدره بمقتضى خاص، كما أقر مبدأ التضامن الاجتماعي في حالة الجرائم غير العمدية، ونجد بعض الأعراف أعفت من المسؤولية الجزائية إذا ما كان الفعل غير عمديا ولم تفتح الباب إلا للتعويض المدني ، وعلى ذلك سوف نتناول أدناه المبادئ التي يقوم عليها نظام العقوبة في الأعراف .

1 - الظروف المشددة في الجرائم :

لقد أخذ القانون العرفي بنظام الظروف المشددة في مختلف الجرائم خاصة منها القتل العمدي وجرائم الضرب والجرح العمديين والسرقة .

وعرفت الظروف المشددة بأنها وقائع تزيد من جسامة الجريمة المرتكبة و يترتب عنها رفع العقوبة الموقعة ، وهي ظروف منصوص عليها قانونا.

فحالاتها محددة بوضوح في القانون ومثالها ظرفي سبق الإصرار والترصد في جريمة القتل العمدي ، وكذا ظروف الليل والكسر والتعدد في جريمة السرقة وظرف استعمال السلاح الناري أو الأبيض في جرائم الضرب والجرح العمدي ، وهي الظروف نفسها التي نص عليها القانون العرفي والتي سوف نتناولها أدناه حسب كل جريمة على حدى .

. أولا - الظروف المشددة في جريمة القتل العمدي :

نصت المادة الرابعة من قانون بريان بمنطقة ميزاب على ظرف مشدد واحد في جريمة القتل العمدي ويتمثل في استعمال السلاح ، سواء تعلق الأمر بسلاح أبيض أو بسلاح ناري بقولها : " يعاقب بغرامة قدرها مائة وخمسة وستون ، وينفى لمدة عامين لغاية أن يرى البحر ، كل من يثبت ارتكابه للقتل بواسطة الخنجر، كما تطبق العقوبات نفسها إذا استعمل القاتل سلاحا ناريا ".

أما القانون العرفي لقرية قصر زناقة بالمغرب الأقصى فنجده ينص في المادة الأولى على أنه : " يعاقب من يقتل أخر مع سبق الإصرار ، بغرامة قدرها ثمانمائة دينار ، تتولى تحصيلها مؤسسة ثاجماعت ..." . ()[1]

ويلاحظ هنا بأن الظرف المشدد يتمثل في سبق الإصرار ، ويعرف هذا الظرف على أنه عقد للعزم على قتل إنسان آخر قبل ارتكاب الفعل الإجرامي ويفترض هذا الظرف لدى الفاعل :

أ - إرادة جنائية ناضجة ومفكرة ، ويستبعد بذلك بوصفه فعل مصرّ كل جرم مرتكب تحت تأثير عاطفة قوية انفعالية بل يجب أن تتكون الإرادة وتتحدد بوضوح .

ب - يجب أن تتكون تلك الإرادة المحددة قبل ارتكاب الفعل ، والفعل

1- كما نصت المادة 5 من القانون نفسه على ظرف مشدد أخر وهو استعمال السلاح الناري في القتل العمدي بقولها : " يعاقب كالقاتل كل من استعمل سلاحا ناريا في قتل أخر" . أما قانون قصر أوداغير بالمغرب الأقصى فقد نص على ظرف سبق الإصرار في مادته الأولى: " يعاقب بغرامة قدرها أربعمائة دينار كما يعاقب بالنفي لمدى الحياة كل من قتل إنسانا مع سبق الإصرار" .

الذي يرتكبه الشخص دون أن يكون له وقت للتفكير لا يعد سبق إصرار .

كما نصت المادة 30 من القانون أعلاه على ظرف مشدد أخر وهو القتل بالتسميم بقولها : " كل من يقتل إنسانا أخر بالسم ، يعاقب بغرامة قدرها ثمانمائة دينار" .

في حين نجد القانون العرفي لقرية آيت أوراين شراقة بمنطقة تازة بالمغرب الأقصى لا ينص على أي ظرف مشدد لجريمة القتل العمدي ، ويعاقب على تلك الجريمة بعقوبة القصاص ، إذ جاء في مادته الأولى ما يلي: " يعاقب على القتل العمدي بعقوبة الانتقام ،أي القصاص ، ويتولى توقيعه أهل المقتول، غير أنه باستطاعتهم قبول الدية، ويمارس حق الانتقام على مرتكب الجريمة أو على أحد من أهله.

• ثانيا - الظروف المشددة في جريمة السرقة :

تضمنت القوانين العرفية ستة ظروف مشددة في جريمة السرقة، تشدد فيها العقوبة عند توفر أحدها ، وتتمثل في ظرف الليل ، وظرف السوق العمومي ، وظرف السرقة في مكان عمومي ، سرقة المسافرين ، السرقة في المنازل ، وظرف السرقة بواسطة الكسر، كما نص قانون أيت أوراين شراقة بالمغرب الأقصى على نظام خاص للظروف المشددة .

أ - ظرف الليل :

يعد الليل من الظروف المشددة لجريمة السرقة، لصعوبة الدفاع أثناء الليل وللسهولة التي يوفرها للمجرمين لارتكاب جرائمهم بعيدا عن رؤية الناس لهم ، ولا يشترط أن تتوفر معه ظروفا أخرى ، ويبدأ الليل من مغيب

الشمس إلى طلوعها ([1]) وعلى ذلك فإن السرقة المرتكبة على الساعة التاسعة مساءا، تعد مرتكبة في الليل .

ولقد جاء في المادة 10 من قانون معاقة بمنطقة القبائل ما يلي: " يعاقب على السرقة المرتكبة في النهار بغرامة قدرها خمسة دورو ، تدفع لصالح مؤسسة ثاجماعت، وتطبق القواعد نفسها على السرقة المرتكبة ليلا. غير أن العقوبة تكون كما في القتل العمدي ، أي الغرامة المقدرة بعشرة دورو" .

فالعقوبة تشدد إذا توفر ظرف الليل ، إذ أن عقوبة السرقة البسيطة أي المرتكبة في النهار معاقب عليها بغرامة قدرها خمسة دورو، في حين تضاعف العقوبة عند توافر ظرف الليل وتصبح عشرة دورو .

أما قانون قرية تاسلنت بمنطقة أقبو ، فإنه يضاعف العقوبة في حالة توفر ظرف الليل لكن بشرط أن يقترن ظرف الليل بظرف السرقة في منزل . ([2])

ب - ظرف السوق العمومي :

يعد السوق العمومي مكانا عموميا يجتمع فيه الناس لقضاء حوائجهم وللتزود بما هم في حاجة إليه من مواد غذائية وأدوات ضرورية لأداء أعمالهم الفلاحية ، وفيه تعرف أسعار جميع المواد ، وفيه تحرر العقود وتعقد

---

1 - نقض جنائي في 30 يناير 1874 .

2 - جاء في المادة الأولى لقانون قرية تاسلنت على أنه: " كل من يسرق في منزل أثناء الليل، يدفع إذا ثبت الفعل ضده لمؤسسة ثاجماعت غرامة قدرها خمسون ريالا، وخمسون ريالا أخرى تعويضا لمالك المنزل إضافة إلى إرجاعه للأشياء المسروقة ما دامت في حيازته أو يعوض صاحبها عن قيمتها " .

الاتفاقات بين مختلف القبائل ، وفيه أيضا تعدل القوانين العرفية بما يتماشى مع تطور العصر، ويعين لكل سوق رئيس يدعى (كبيرالسوق) (AMOKRANE NESSOUK) ، ويحق له إخراج أي شخص من السوق يخل بالنظام العام ، وفي حالة وقوع سرقة يقوم بندب رجال القبيلة للبحث وإلقاء القبض على المذنب .

ونظرا لكون السوق مكانا لتجمع الجماهير من كل القرى وسهولة ارتكاب السرقة لانشغال الناس فيه بالبيع والشراء ، وما ينتج عن ذلك من تفاوض بشأن الأسعار ، عدت السرقة المرتكبة فيه من الظروف المشددة فقد جاء في المادة 20 من قانون قرية تاسلنت بأنه : " يدفع مائة ريال غرامة، كل من يسرق في الأسواق ، خمسون منها لفائدة القبيلة والخمسون الأخرى لفائدة قريته إضافة إلى رده للمسروقات أو قيمتها نقدا ".

ج - ظرف السرقة في مكان عمومي :

المكان العمومي هو كل مكان مسموح فيه للناس ، بالتجول بكل حرية ومثاله الآبار العمومية والعيون والينابيع والتي يرتادها الرجال في أوقات معينة ، وكذا النساء ، وكذا في معاصر الزيتون والمقابر، ولقد جاء في المادة 40 من قانون قصر زناقة بفقيق بالمغرب الأقصى أنه : " يعاقب بغرامة قدرها خمسون دينارا ، كل من يسرق في مكان عمومي " .

وتلحق بالمكان العمومي الساحات العمومية وكذا الطرق العمومية المؤدية إلى القرية أو خارجها ، والغرض من التشديد من العقوبة هو جعل الأماكن العمومية والتي يرتادها جميع الناس أماكن آمنة، وغني عن البيان أن أماكن تجمع الحجيج الكائنة بها قبور الصالحين ، وكذا الأماكن المقدسة من

القرية تعد أماكن عمومية والتي يرتادها الناس خلال أيام معلومة من الأسبوع أو خلال الأعياد والمواسم . ([1])

د - ظرف سرقة المسافرين :

المسافر هو من ينتقل من قرية إلى أخرى أو من عرش لأخر ، ونظرا لمروره في أغلب الأحيان بطرق جبلية وعرة وغير آهلة بالمارة ، فإن القانون العرفي وحفاظا على سلامة الطرق العمومية من قطاع الطرق وكذا على سلامة المسافرين ، جعل من سرقة المسافرين ظرفا مشددا ، فقد جاء في المادة 19 من قانون قرية تاسلنت على أنه : " يدفع خمسين ريالا غرامة كلُّ مَن يسرق المسافرين " . وهي العقوبة نفسها الموقعة على السرقة المرتكبة في الأسواق العمومية. وتلحق بسرقة المسافرين ، السرقة الواقعة ضد القوافل التجارية أو قوافل المسافرين ، وتعد ظرفا مشددا لجريمة السرقة، إذ جاء في المادة الثامنة من قانون قصر أوداغير بالمغرب الأقصى ما يلي : " يعاقب بثلاثين دينارا غرامة كل ، من يسرق في قافلة " . فالعقوبة هنا تشدد بخلاف السرقات البسيطة التي يعاقب عليها بغرامة قدرها ديناران، إذ تنص المادة 17 على المعاقبة بدينارين غرامة ، لكل من يسرق حطبا من نخلة أو علفا وتطبق العقوبة نفسها على سرقة الحبال .

وجاء في المادة 22 من القانون أعلاه على أنه :" كل من يسرق في الموضع المعروف (بالقادوس) ، أي مكان تجميع المياه يعاقب بدينارين غرامة " .

---

[1] - مثال لتلك الأعياد نجد عيد بدأ موسم الحرث أو عيد الربيع ، وكذا عيد رأس السنة الذي يبدأ في يوم 13 يناير من كل عام .

هـ - ظرف السرقة في المنازل :

يعد المنزل في العرف الأمازيغي (AKH'AM) مكانا مقدسا ، فهو بمثابة المعبد الديني للأسرة ، والذي يجب أن تبقي فيه كل الأسرار وكل المبادئ ، وتعد المرأة بمثابة الحارسة له ([1]) ، ونظرا للقداسة التي يتمتع بها المنزل العائلي، جعلت الأعراف السرقة فيه ظرفا مشددا ، وعلى ذلك نصت المادة العاشرة من قانون غرداية بمنطقة وادي ميزاب على أنه : " يعاقب بخمسة وعشرين ريالا غرامة ، وكذا النفي لمدة عامين كل من يسرق في منزل " .

كما جاء في المادة 5 من قانون بريان ما يلي : " يعاقب بالنفي لمدة عامين، كل من يسرق في منزل مسكون، ويلزم بدفع غرامة قدرها أربعون فرنكا.". في حين يعاقب القانون نفسه على السرقة البسيطة بغرامة قدرها خمسة عشر فرنكا .

أما قانون قصر زناقة بالمغرب الأقصى فنجده ينص في المادة 14 منه على أنه : " يعاقب بغرامة قدرها مائة دينار، كل من يسرق في منزل " .

في حين يعاقب على السرقة البسيطة بغرامة قدرها عشرة دنانير ([2]). وبدوره نص قانون قصر أوداغير بالمغرب الأقصى في المادة السابعة منه على المعاقبة بغرامة قدرها ثلاثون دينار، إذا ارتكبت السرقة في منزل .

وكذا الشأن بالنسبة لقانون قرية زرخفاوة (ZERKHEFAOUA) بمنطقة

---

1 - CAMILLE LACOSTE DUJARDIN LE CONTE KABYLE . P : 226

2 - إذ نصت المادة 16 منه على أنه : " يعاقب بعشر دنانير غرامة كل من ارتكب سرقة في الحدائق، وتكون العقوبة نفسها إذا انصبت السرقة على الحبوب غير المنزوعة، وكذا في حالة الدخول إلى حقل مزروع باللوبيا ".

القبائل والذي نص في المادة العاشرة منه عل معاقبة كل من يسرق في منزل ليلا أو نهارا بغرامة قدرها اثني عشر دورو ونصف مع إلزامه بإرجاع المسروقات أو قيمتها نقدا ، في حين يعاقب بغرامة قدرها خمسة دورو على السرقات الأخرى .

و - ظرف الكسر :

لخطورته عد ظرف الكسر من الظروف المشددة لجريمة السرقة، ويتمثل في اقتحام المنزل أو المكان الذي توجد فيه المسروقات بواسطة كسر القفل أو أي شيء مخصص لمنع انتزاع الأشياء التي يهدف إلي حمايتها .

ويشترط أن يقوم الفاعل بكسر القفل أو إتلافه بالقوة أو بأية وسيلة أخرى ويجب أن يكون ذلك بهدف ارتكاب السرقة ، وأن يخصص القفل الذي كسر أو بدد أو أتلف سواء للغلق أو لمنع دخول الغير، وبعبارة أخرى أن يكون القفل حاجزا يمنع دخول أي شخص ، أو مخصصا قصد عرقلة الوسائل التي يستخدمها الفاعل لارتكاب السرقة.

وتبعا لذلك نصت المادة 5 في فقرتها الأخيرة لقانون بريان بوادي ميزاب على أنه : " يعاقب بغرامة قدرها أربعون دينارا ، كل من ارتكب سرقة في مخزن للسلع أو في حديقة مسكونة بواسطة فتحة في الحائط باستعمال معول " .

فيشترط هنا لتطبيق الظرف المشدد ، أن تقع السرقة بواسطة الاقتحام للحديقة المسكونة بواسطة إحداث فتحة في الحائط باستخدام المعول ، أي أن الكسر يكون في الحائط ، ولا يشترط أن يكون الدخول عن طريق كسر قفل الباب .

أما قانون قرية زر خفاوة بمنطقة القبائل فنجده ينص في المادة 10 منه على أنه : " كل من يسرق في منزل بواسطة كسر الباب أو فتحه ليلا أم نهارا ، يعاقب بغرامة قدرها اثني عشر دورو ونصف ".

فمفهوم الكسر هنا هو كسر الباب ، سواء بكسر القفل أو بكسر ألواح الباب أو نزع المسامير ، وهذا النص يترك حرية واسعة لمؤسسة ثاجماعت في تقدير ذلك الظرف أثناء تطبيقه ، واعتباره بالتالي ظرفا مشددا لجريمة السرقة .

أما قانون أيت إغزر (AIT IGHZER) بدوار أيت جناد بالقبائل فإنه يعاقب بغرامة قدرها خمسين دورو على السرقة المرتكبة في منزل بواسطة كسر الباب أو فتحه باستعمال وسيلة ما كالمفتاح المصطنع [1] في حين لا يعاقب القانون نفسه على السرقات الأخرى إلا بغرامة قدرها خمسة فرنكات " . [2]

ع - نظام خاص للظروف المشددة في بعض القوانين العرفية :

أخذ قانون قرية أيت أوراين شراقة بمنطقة تازة بالمغرب الأقصى بنظام خاص للظروف المشددة بجعله العقوبة تشدد كلما زادت قيمة الشيء المسروق، بأن جعل عقوبة الغرامة تساوي قيمة الشيء المسروق فقد نصت

---

1 - المادة 08 من القانون .

2 - نصت المادة 09 من قانون أيت إغزر على أنه : " يعاقب على سرقة الثمار، كالتين، العنب أو غيرها من الفواكه ، وإذا ارتكبت السرقة ليلا بغرامة قدرها خمسة وعشرون فرنكا، وإن ارتكبت السرقة نهارا ، تكون العقوبة هي الغرامة المقدرة بخمسة فرنكات ، ويمكن تخفيض العقوبة إلى فرنكين اثنين " .

المادة 31 منه على أنه : " يعاقب على جريمة السرقة بغرامة تساوي قيمة الشيء المسروق نقدا إضافة إلى رد السارق للمسروقات إلى الضحية، وإن لم يقم السارق بدفع الغرامة أو رد ما انتزعه، فإن أمواله المنقولة والعقارية تباع من قبل مؤسسة تاجماعت والتي تستولي عليها بالقوة " .

وهذا النظام للعقوبة نظام فريد لم تعرفه القوانين الوضعية ولا القوانين ذات الطابع الديني، فهو يعاقب السارق بقدر جسامة الجريمة استنادا إلى قيمة الشيء المسروق، وهو نظام ردعي وعادل في آن واحد ويستنبط منه المبدأين التاليين :

1 - مبدأ شخصية العقوبة :

ويتمثل في كون العقوبة تختلف من سارق لآخر بحسب قيمة الشيء المسروق .

2 - هو نظام ردعي ووقائي :

لكون السارق يتحاشى اللجوء إلى سرقة الأشياء الثمينة لعلمه بأن العقوبة الموقعة عليه تساوي قيمة الشيء المسروق ، ناهيك عن رد تلك الأشياء المسروقة للضحية ، وكذا التعويض خاصة وأن القوانين العرفية عرفت منذ الأزل الفصل ما بين الدعوى المدنية والدعوى الجزائية ، كما أن لمؤسسة ثاجماعت سلطات واسعة في توقيع الحجز على منقولات وعقارات السارق إذا ما تقاعس عن دفع الغرامة ، فهي تطبق ما يعرف في القانون الحديث بحق الامتياز على أموال المدين ما دام أن الأموال التي تحصلها تصرف في تدبير شؤون المجتمع .

• ثالثا - الظروف المشددة في جريمتي الضرب والجرح العمديين :

تتنوع الظروف المشددة في جريمة الضرب والجرح العمدي تبعا للوسيلة المستعملة في ارتكابها، إذ تشدد العقوبة في حالة استعمال السلاح الناري أو الأبيض ، وكذا بالنظر إلى الضرر الناتج عن ارتكاب الجريمة كفقد أو بتر الأعضاء أو الوفاة، وسوف نتناول تلك الظروف أدناه إضافة إلى ظرف الترصد (GUET-APENS) .

أ - ظرف استعمال السلاح الناري أو السلاح الأبيض :

يعد استعمال السلاح الناري في الضرب أو الجرح العمدي من الظروف المشددة للجريمة فقد جاء في المادة 3 من قانون قرية تاسلنت بمنطقة أقبو ما يلي : "يدفع لمؤسسة ثاجماعت مائة ريال غرامة، من يطلق عيارا ناريا على شخص بواسطة بندقيته ولم يتوصل إلى إصابته بجروح ، وفي حالة إصابة الضحية بجروح تطبق عليه عقوبة القصاص (أي يطلق عليه العيار الناري كما أطلقه على الضحية) .

كما نصت المادة 5 من القانون نفسه على المعاقبة بغرامة قدرها خمسون ريالا على الضرب العمدي بواسطة السيف أو الساطور إن لم تحدث جروحا، فإن أحدثت جروحا للضحية، فتطبق عليه قاعدة القصاص .

أما المادة السابعة من القانون أعلاه فتنص على أنه : " كل من يضرب أخر بواسطة عصا أو حجر ، يدفع خمسة ريالات غرامة .. " .

ويلاحظ هنا بأن استعمال السلاح الناري أو الأبيض ، وهو السيف ،

أو الساطور في جريمة الضرب والجرح العمديين هو بمثابة ظرف تشديد ، ويرفع من العقوبة المذكورة في المادة السابعة أعلاه وهي الغرامة المقدرة بخمسة ريالات إلى عقوبة القصاص ، لكون استعمال السلاح يفصح عن خطورة الجاني وكذا لكون النتائج المترتبة عن ذلك الضرب في غاية الجسامة، مع العلم بأنه باستطاعة الضحية التنازل عن الحق في توقيع عقوبة القصاص، وآنذاك لا يكون لها إلا الحق في التعويض (ثمن الدم) ، والذي تتولى مؤسسة ثاجماعت تقديره .

أما قانون بونورة بمنطقة وادي ميزاب، فقد نص بدوره على المعاقبة على الضرب العمدي بسلاح أبيض بغرامة قدرها خمسة ريالات معتبرا استعمال السلاح الأبيض في الضرب العمدي بمثابة ظرف مشدد ، وتشمل عبارة السلاح الأبيض الخنجر، المفتاح الحديدي، مفتاح الخشب، أو المقص أو الحجر .

في حين نصت المادة الرابعة من القانون نفسه على المعاقبة عن الضرب العمدي البسيط أي المستعملة فيه الأيدي دون سواها بغرامة قدرها ريالين (اثنين) ، وهي العقوبة نفسها الموقعة على من يبصق في وجه أخر ، أو يرمي على وجهه التراب .

كما نص كذلك قانون العطف بمنطقة وداي ميزاب على تشديد العقوبة في حالة استعمال السلاح الأبيض في مادته الرابعة والتي نصت على أنه : "يعاقب بعقوبة لا يمكن أن تتجاوز أربعين ضربة سوط (أو عصا) على الضرب أو الجرح العمدي ، المرتكب بواسطة آلات كالعصيّ ، أعمدة الخيام أو أغصان النخيل " .

في حين لا يعاقب على الضرب بالأيدي إلا بعقوبة بسيطة . ويجعل قانون القرارة بوادي ميزاب من الضرب المحدث بواسطة عصا خشبية ضربا بسيطا لا يعاقب عليه إلا بغرامة قدرها خمسة ريالات ، في حين يعتبر استعمال الخناجر، المناجل ، المعاول أو المفاتيح الخشبية أو الحديدية في جريمة الضرب والجرح العمدي ظرفا مشددا ، ويعاقب على الفعل المشدد بغرامة قدرها خمسة وعشرين ريالا وبالنفي لمدة عام . ([1])

وفي كلتا الحالتين يلزم المذنبون بدفع التعويض لصالح الضحايا . ([2]) في حين نجد قانون قصر أوداغير بالمغرب الأقصى يشدد العقوبة في حالة الضرب العمدي باستعمال آلة حديدية ، وكذا في حالة استعمال عصا غليظة (هراوة) ، ويعاقب على الحالة الأولى بغرامة قدرها عشرة دنانير، وعلى الحالة الثانية بالغرامة المقدرة بخمسة دنانير، بخلاف الضرب البسيط والذي لا تتعدى العقوبة فيه دينارين غرامة . ([3])

ب - ظرف فقد أو بتر أحد الأعضاء أو الوفاة :

تشدد القوانين العرفية العقوية في حالة فقد أو بتر أحد الأعضاء ومثاله فقد إحدى اليدين أو فقد البصر لإحدى العينين أو فقد السمع ، وكذا في الحالة التي يؤدى إليها الضرب أو الجرح العمدي إلى الوفاة دون قصد إحداثها ، بحيث نجد قانون أيت أوراين شراقة بالمغرب الأقصى ينص في

1 - المادة الرابعة من قانون القرارة .
2 - المادة الخامسة من قانون القرارة ، علما بأن مؤسسة ثاجماعت هي التي تحدد التعويض .
3 - المادتين 4 و 5 من القانون .

المادة 12 منه على أنه : " إذا أدى الضرب أو الجرح العمدي إلى الوفاة ، فإن عقوبة القتل العمدي هي المطبقة ([1]) . ما لم تصرح الضحية قبل وفاتها ، وبحضور ستة شهود من بينهم أحد أعيان القبيلة ، بأن الوفاة ليست نتيجة للضرب أو الجرح الذي تلقاه " .

فالعقوبة هنا في حالة الوفاة هي عقوبة القصاص ، أي الإعدام ، وهي العقوبة نفسها الموقعة على جريمة القتل العمدي .

ج - ظرف الترصد :

نصت عليه المادة 23 من القانون العرفي لقرية زرخفاوة بمنطقة القبائل بقولها : " إذا سبق شخص لآخر في طريق، وقام بضربه فإنه يعاقب بغرامة قدرها خمسة دورو " .

ويتمثل ظرف الترصد في أن ينتظر الفاعل الضحية في الطريق الذي تمر منه ويقوم بضربها ، ويشترط لتوفر ظرف الترصد شرطين :

- **الشرط الأول :** هو الانتظار لمدة قليلة أو قصيرة .
- **الشرط الثاني :** أن يقع الضرب عند مرور الضحية ، ولا يشترط أن

1 - وهي عقوبة القصاص التي نصت عليها المادة الأولى من القانون بقولها : " يعاقب بعقوبة الانتقام أي القصاص على القتل العمدي ، ويتولى أهل الضحية توقيع العقوبة ، غير أنه باستطاعتهم قبول الدية ، ويمارس حق الانتقام على مرتكب الجريمة أو على أحد أفراد أسرته ، ولا يمكن ممارسة حق الانتقام على المجرم الذي يختفي في الزاوية .. " .
كما نصت المادة 03 من القانون على أنه : " إذا ارتكبت امرأة جريمة القتل العمدي فإنها تكون تحت حماية أبيها وإخوتها وزوجها ولا حاجة لها بالفرار إلى الزاوية " .

يتوفر مع ظرف الترصد أي ظرف مشدد أخر، بل يكفى لوحده لتشديد العقوبة .

في حين يعاقب القانون نفسه على جريمة الضرب العمدي البسيط ، أي الواقع بالأيدي ودون ترصد بعقوبة قدرها خمسة فرنكات . ([1])

2 ـ العود في الجرائم :

يعتبر العود ظرفا مشددا شخصيا، فهو لا يتمتع بميزة عامة، ولا يطبق على جميع الجرائم ، فالقانون العرفي في بعض الجرائم يعتبر العائد أكثر من الجانح المبتدئ، لأنه لم يأخذ في عين الاعتبار الإنذار الذي تكونه بالنسبة إليه العقوبة الأولى ، وبالتالي يعد العود من الظروف المشددة. ولقد أخذ القانون العرفي الأمازيغي منذ القدم بنظام العود مطبقا إياه على بعض الجرائم فقط .

فالمادة السابعة من قانون بريان بوادي ميزاب تشدد العقوبة على السارق إذا كان معتادا بقولها : " يعاقب على سرقة الثمار، بغرامة من خمسة إلى خمسةعشر فرنكا ، وإذا ثبت بأن السارق معتاد ويتخذ من السرقة مهنة له، فإنه ينفى من المدينة " . فسارق الثمار يعاقب من خمس إلى خمسة عشر فرنكا ، إذا ارتكبت الجريمة للمرة الأولى ، فإن اعتاد ارتكابها أو عاد إليها بعد تطبيق العقوبة الأولى ضده ، فإنه يعاقب بعقوبة أشد وهي النفي من المدينة ، وتركت مدة هذه العقوبة دون تحديد ، وباستطاعة مؤسسة ثاجماعت تحديد مدتها عند النطق بالعقوبة .

[1] - تساوي خمسة فرنكات دورو واحد .

أما قانون قرية تاسلنت بمنقطة أقبو فإنه نص على حالة العود في جريمة المشاجرة بقوله في المادة 16 على ما يلي :

" إذا تشاجر شخصان ، ثلاثة ، أو أربعة أشخاص فيما بينهم ، فإنه يدفع كل واحد منهم نصف ريال غرامة، وفي حالة العود الأولي ريالا واحدا، وفي العود الثانية غرامة قدرها دورو واحد ، وفي الثالثة اثنان دورو " .

فالقانون هنا يجعل العقوبة تختلف حسب حالات العود الثلاثة، وعلى خلاف ما هو عليه الحال بالنسبة لقانون بريان ، فإن عقوبة العود في حالاتها الثلاث محددة بدقة ولم تترك لمؤسسة ثاجماعت أية سلطة في تقديرها .

3 ـ الفصل بين العقوبة الجزائية والتعويض :

لم تكن القوانين في القديم تعرف تفريقا بين الدعوى العمومية والتي يباشرها المجتمع ضد المجرم ، والدعوى المدنية التي هي حق للضحية أو لأهلها ، بل كانت حياة البدائيين لا ضابط لها سوى القوة .

فالعزلة من ناحية وحب البقاء من ناحية أخرى هما الوسيلتان الطبيعيتان لتبرير" حكم القوة " الذي كان وحده في ذلك الحين حافظا لوجودهم ، ورافعا لشأنهم أمام الأخطار الخارجية .

فالعدالة التي نعرفها اليوم لم يكن لها في تلك العصور أي أساس خلقي، بل كانت (العدالة) قائمة على المصلحة المادية التي تعززها(القوة) فالمصلحة المادية قد تقتضي عدم لجوء الجماعة إلى القوة ، سواء للأخذ بالثأر من المعتدي وعشيرته ، أو لدي انتقام المعتدي عليه وعشيرته خوفا من الهزيمة أو اجتنابا للحرب فتلجأ عندئذ عشيرة المعتدي إلى التخلي عنه ، أو إلى تسليمه لأهل المصاب بدلا من المقاومة .

ولم يكن المجتمع في القديم يعرف التفرقة بين العقوبة الجزائية والتعويض ، لكون حق الثأر هو الذي كان سائدا ، فالضحية كان يتولى بنفسه أو بواسطة أهله أو عشيرته الانتقام من المذنب ، وكان الانتقام يتعدى أحيانا إلى قبيلة المذنب ، ولم يستقر المجتمع على الأخذ بمبدأ التفرقة ما بين العقوبة التي يوقعها المجتمع والتي يكون الهدف منها إصلاح الإخلال بالمجتمع تطبيقا للقانون ، وما بين التعويض الذي يهدف إلى إصلاح الضرر الحاصل للفرد شخصيا ، إلا في العصر الحديث ، وعلى خلاف ذلك نجد القوانين العرفية الأمازيغية فرقت منذ القديم ما بين نظام العقوبة ونظام التعويض ، فقد نصت المادة الأولى من قانون بونورة بمنطقة وادي ميزاب على أنه: "يعاقب بغرامة قدرها مائة ريال، كل من يرتكب جريمة القتل العمدي ، ويدفع تعويضا قدره أربعمائة ريال ، مع النفي لمدى الحياة " .

فالنص يفرق ما بين عقوبة القتل العمدي والتي هي غرامة قدرها مائة ريال والنفي لمدى الحياة، وبين التعويض الواجب دفعه لأهل الضحية ، وهو مبلغ من المال والمقدر بأربعمائة ريال، ويلاحظ بأن القانون العرفي هنا، حدد مقدرا التعويض بدقة، ولم يترك لمؤسسة ثاجماعت أية حرية في تقديره .

أما المادة الثانية من قانون قرية تاسلنت بمنقطة أقبو ، فقد جاء فيها يلي: " كل من يسرق في حديقة مزروعة بالخضر ، يدفع إذا ثبت الفعل ضده لمؤسسة ثاجماعت خمسة وعشرين ريالا غرامة مالية ، وللمالك خمسة وعشرون ريالا أخرى ، إضافة إلى دفعه لمالك الحديقة قيمة ما سرقه نقدا" .

فالعقوبة هي الغرامة المقدرة بخمسة وعشرين ريالا ، والتعويض يتمثل في مبلغ خمسة وعشرين ريالا ، إضافة إلى قيمة الأشياء المسروقة ، مع الملاحظة كذلك ، أن القانون العرفي وكما هو عليه الحال في قانون بونورة بوادي ميزاب ، لم يترك لمؤسسة ثاجماعت حرية تقدير التعويض ، غير أنه

فيما يخص قيمة الأشياء المسروقة فإنه يحق لمؤسسة ثاجماعت تقديرها ، ما دام أن العرف لا يمكن له تحديدها مسبقا لاختلاف الأشياء المسروقة في كل جريمة. (1)

في حين نصت المادة السابعة من قانون قصر زناقة بالمغرب الأقصى على أنه : " يعاقب بغرامة قدرها خمسون دينارا ، كل من يحدث أضرارا أو خسائر في أراضي مزروعة للغير أو في نخيله إضافة إلى تعويض المالك عن الخسائر التي لحقت به " . ويلاحظ بشأن هذا النص أنه ترك تقدير التعويض لصالح مؤسسة ثاجماعت ، ونجد الشيء نفسه في المادة الرابعة من قانون العطف بمنطقة وادي ميزاب والتي جاء فيها بأنه : "يعاقب عن الضرب والجرح العمدي المرتكب بواسطة آلات كالعصي أو أعمدة الخيام ، أغصان النخيل ، بعقوبة لا يمكن أن تتجاوز أربعين ضربة عصا، ويدفع المذنبون لزاما ، تعويضا لصالح الضحية عن الجروح التي تسببوا فيها " .

4 - مبدأ التضامن الإجتماعي في حالة الجرائم غير العمدية:

يمتاز المجتمع الأمازيغي من جزر الكناري غربا إلى واحة شيوة بمصر بالتضامن فيما بين أفراده ، فالأمازيغي يتعاون دائما مع مواطنيه ، وله الحق في المطالبة بأن يعامل بالمثل ، إذ يعد ترك الجريح في ساحة المعركة عارا كبير يثير شعور الرأي العام ، ويعاقب عليه جزائيا بالغرامة أو النفي، كما أن الشخص المسافر إلى الخارج والذي يلتقي بأحد مواطنيه من أهل

(1) كما نصت المادة الأولى من قانون قرية تاسلنت على أنه : " كل من يسرق في منزل أثناء الليل يدفع غرامة قدرها خمسون ريالا، وخمسون ريالا أخرى تعويضا لمالك المنزل إضافة إلى إرجاعه الأشياء المسروقة ما دامت في حيازته أو تعويض مالكها عن قيمتها " فالتعويض يشمل قيمة المسروقات وكذا التعويض عن الضرر المعنوي .

قريته أو قبيلته والذي يجده في حالة مرض أو تهديد بالموت أو في حالة عسر ، يجب عليه معاونته والتضامن معه ولو كان ذلك ضد مصالحه ، أو يعرض حياته للخطر فإن خالف واجبه، فإنه ملزم بتقديم حساب بذلك عند عودته إلى قريته إضافة إلى تعرضه لعقوبة الغرامة وغضب مواطني بلدته عليه . ولا يقتصر التضامن على الحالات الخطيرة بل أيضا إذا تعلق الأمر بالأشغال العادية فالذي يريد بناء منزل ، من حقه الاتكال على تضامن أهل القرية معه تبعا لقواعد معينة ، إذ على القرية أن توفر له العمال البسطاء ، كما أن النساء يلتزمن بتزويده بالماء الضروري للبناء ، أما القرميد فيصنعه سكان القرية، كما يتولون حمل خشب التسقيف ، وكذا أعمدة المنزل الخشبية (IDJGA) .

كما أن جني الثمار يتم بواسطة جميع سكان القرية وتعرف هذه العملية بالتويزة (THIWIZI) ، وإذا ماتت حيوانات داجنة لدى أحد الأشخاص ، كالأبقار أو الثيران أو الكباش الخ ... ، فإن اللحم يقسم بين سكان القرية الذين يدفعون ثمن ما تلقوا .

وعلى ذلك نصت المادة 39 من قانون قرية تاسلنت بمنطقة أقبو على أنه: " كل من مات عنده ثور، بقرة ، نعجة ، له الحق في إلزام مؤسسة ثاجماعت في أن تشتري اللحم بدافع النجدة تطبيقا للعرف " . ([1])

وتبعا لذلك أقر القانون العرفي مبدأ التضامن الاجتماعي في حالة

1 - خاصة في أيام الحصاد ، وكذا جني الزيتون أو التين أو العنب وتقوم بعملية، التويزة غالبا النساء ويخصص جزء من المحصول للمشاركات في التويزة .
- Voir : Mouloud Feraoun : l'entraide dans la société Kabyle. revue des centres sociaux Alger. N° 16. 1962.
ويقوم رئيس ثاجماعت بتقويم الحيوان الميت، وتقسيم اللحم على كل سكان القرية القادرين على الدفع ما عدا الفقراء و اليتامى.

الجرائم غير العمدية ، إذ نجد قانون القرارة في منطقة وادي ميزاب ينص في مادته السابعة على أنه : " في حالة القتل غير العمدي ، فإن القبيلة هي التي تدفع الدية عوضا عن المذنب ، غير أن هذا الأخير ملزم بدفع غرامة قدرها خمسون ريالا " .

فالقاتل دون عمد وإن كان يعاقب جزائيا ، إلا أنه لا يلزم بدفع التعويض لذوي حقوق المقتول ، بل تحل القبيلة محله في دفع التعويض لهؤلاء ، وهذا نوع من التضامن الاجتماعي ، بل بمثابة تأمين اجتماعي عن الخطأ غير العمدي ، وهذا بعدة أجيال قبل معرفة نظام التأمين .

أما القانون العرفي لقصر زناقة بالمغرب الأقصى ، فإننا نجده يعفي المذنب من العقوبة الجزائية في حالة القتل غير العمدي ، لكن لا يعفيه من دفع التعويض لأهل الضحية . ([1])

5 - عقوبة المصادرة :

تتمثل في استيلاء السلطة العامة على أموال الشخص المرتكب لجريمة ما ، عندما ينص عليها صراحة قانون معين ، وقد تشمل المصادرة جميع أموال المذنب من منقولات وعقارات أو جزءا منها، أو مال معين بذاته مثل الآلات المستعملة في ارتكاب الجريمة، وقد اعتبرها القانون الوضعي المكتوب عقوبة بالمفهوم العام ، أي عقوبة تكميلية للعقوبة الأصلية وأحيانا أخرى عدت تدبيرا أمنيا هدفها إخراج الشيء الخطير من التداول، مثل الموازين المغشوشة، وكذا النقود والوثائق المزورة و الأسلحة المستعملة في ارتكاب

1 - المادة 3 من القانون أعلاه .

الجريمة، أو التي كان من الممكن أن تستعمل، وكذا المطبوعات والأفلام والأشرطة التي تدعو أو تحرض عليها .

ولقد نصت المادة 12 من القانون العرفي لقرية معاتقة بمنطقة القبائل على ما يلي : " كل من يقتل أخاه أو عاصبا له للحصول على الميراث ، فإنه لا ميراث له، وتستولي مؤسسة ثاجماعت على كل أمواله وتصادرها كغرامة ".

ويلاحظ بأن عقوبة المصادرة هنا ، بمثابة عقوبة أصلية وليست عقوبة تكميلية ، لكونه لم ينص على عقوبة أخرى ، بل تحل محل الغرامة مع شموليتها لجميع الأموال المنقولة والعقارية للمذنب .

أما المادة 4 من قانون تاسلنت بمنطقة القبائل كذلك فإنها جاءت كما يلي: " إذا ارتكب الشخص جريمة القتل العمدي فإن القبيلة تستولي على جميع أمواله بما في ذلك حقه في المياه ويقتص منه بقتله" .

فالعقوبة الأصلية هنا هي القصاص ، في حين عقوبة مصادرة الأموال تعد بمثابة عقوبة تكملية لكنها ذات طابع إلزامي ، فهي ليست اختيارية بالنسبة لمؤسسة ثاجماعت ، التي لا تملك إلا مصادرة أموال المذنب جميعها لصالح خزينة القرية .

المبحث الرابع :

من جهة إثبات الجريمة.

لم يكن للإثبات بالكتابة قيمة فعلية في بلاد الأمازيغ، لكون تزوير المحررات كان منتشرا ، بل وحتى معتادا ولذا اعتمد على شهادة الشهود في إثبات الوقائع الإجرامية، وكذا على اليمين الحاسمة الجماعية كما أن للإثبات بواسطة الخبرة دورا لا يستهان به إضافة إلى الاعتراف على النفس أوالإقرار بالفعل الإجرامي .

1 ـ الإثبات بشهادة الشهود :

هو الإثبات الرئيسي المقبول لإثبات الأفعال المعتبرة من الجرائم، ويشترط في الشاهد العقل والبلوغ ، ويعاقب الشاهد الذي يرفض الحضور أمام مؤسسة ثاجماعت للإدلاء بشهادته في قضية ما، بعقوبة الغرامة .

كما يعاقب كذلك على شهادة الزور، وتتولى مؤسسة ثاجماعت سماع الشهود على انفراد ، ويؤدي الشهود اليمين قبل الشهادة أو بعد الإدلاء بها. وإن رفض الشاهد أداء اليمين تعتبر شهادته لاغية ، كما يمكن رد الشاهد للأسباب التالية :

أ - أن يكون قريبا أو صهرا لأحد أطراف النزاع .

ب - أن يكون الشاهد دائنا أو مدينا لأحد الطرفين .

ج - أن توجد مصلحة مشتركة ما بين الشاهد وأحد طرفي النزاع .

د - أن يكون الشاهد متعودا على الكذب الخ .

ويمنع من الشهادة العبيد والمجانين أو البلهاء وكذا القصر، وتوازي شهادة المرأة شهادة الرجل في قيمتها [1] ، غير أن المرأة لا تؤدي شهادتها أمام مؤسسة ثاجماعت ، بل يندب لذلك مندوبا من تلك المؤسسة (العقال) ليسمع شهادتها بمنزلها .

وقد نص قانون قرية تاسلنت في المادة 41 على أنه : " كل من يخفي الحقيقة إضرارا بالغير أو يشهد شهادة الزور، أو ينظم إلى أحد طرفي النزاع، يعاقب بعشر ريالات غرامة " .

فالقانون هنا يحض على الشهادة إظهارا للحقيقة ، لكن يعاقب على شهادة الزور بغرامة مالية ، كما نصت المادة 42 من القانون نفسه على أنه : " لا تقبل شهادة الشخص ضد شخص أخر، ويكون معروفا عنه بأنه عدوه".

وهذا خوفا من انحيازه في شهادته ضد ذلك الشخص ، وهذا سبب من أسباب رد الشهود وهو سبب وجيه للرد .

وعلى خلاف القانون الروماني الذي يشترط أن تتم الشهادة بواسطة شاهدين اثنين ، نجد القانون العرفي الأمازيغي يجيز شهادة الواحد فقد جاء في المادة 7 من قانون أيت أورايـن شراقة بالمغرب الأقصى أنه : " يمكن إثبات جريمة الزنا بشهادة رجل واحد".

وتضيف المادة 25 من القانون نفسه بأنه : " يؤخذ بشهادة الواحد في

[1] - وهذا على خلاف بعض القوانين ذات الطابع الديني التي تعتبر شهادة الرجل تساوي شهادة امرأتين.

إثبات الجريمة بشرط أن يكون بالغا ومعروفا بحسن نيته " . غير أنه فيما يخص جريمة الفاحشة بين المحارم (INCESTE) اشترط القانون أعلاه أن يكون الإثبات بخمس شهود " .

إذ نصت المادة 29 من ذلك القانون على أنه:" يعاقب على الفاحشة بين المحارم بالموت ، ويقوم أعضاء مؤسسة ثاجماعت بتوقيع العقوبة، ويساعدهم في ذلك أعضاء أسرة المذنب ، وتعاقب المرأة سواء قبلت ارتكاب الفاحشة عليها أم لا بالنفي من القبيلة . ويجب لإثبات الجريمة توافر خمسة شهود " . [1]

أما قانون قرية زرخفاوة بمنطقة القبائل، فإنه يعاقب على التراجع في الشهادة وكذا عن الضرر الناتج عن تراجعه في شهادته إذ نصت المادة 33 من ذلك القانون على أنه : " يعاقب بغرامة ، كل من يشهد ويتراجع عن شهادته وعند الاقتضاء يمكن إلزامه بجبر الخسائر التي نتجت عن ذلك التراجع " . والملاحظ هنا أن تقدير العقوبة متروك للسلطة التقديرية لمؤسسة ثاجماعت .

2 - الإثبات باليمين الحاسمة الجماعية :

نسمي اليمين حاسمة، لكونها تحسم النزاع ، أو تجعله مرفوعا ، ولا يلجأ إليها إلا عند انعدام الدليل في إثبات الجريمة ، أو عند ما توجه

[1] - السبب في اشتراط خمسة شهود يكمن في أنهم قد يكونون من أقرباء المذنبين لكون زنا المحارم يكون عادة سريا ، ولا يعرفه باقي سكان القرية ، وبالتالي فإذا توافقت شهادة خمسة أشخاص من أهل المذنب على القول بثبوت الجريمة ، فإن ذلك معناه أنها وقعت حقيقة " .

الشكوك إلى أحد الأشخاص دون دليل ، وعندئذ توجه اليمين إلى الشخص المشكوك فيه أمام مؤسسة ثاجماعت أو في مكان مقدس ، ويحلف معه عدد معين من الأشخاص مؤكدين ليمينه على أن لا علاقة له بالفعل الإجرامي . فإن امتنع أحدهم عن أداء اليمين اعتبر المشكوك فيه مذنبا وطبقت عليه العقوبة المقررة للجرم ، وإن حلفوا كلهم حكم ببراءته .

ونصت المادة 43 من قانون تاسلنت على أنه : " إذا لم تعرف الحقيقة وكان الإنكار هو القائم في قضية ما، يلجأ إلى اليمين الحاسمة الجماعية " .

غير أن المشكوك فيه أو الضحية لا يؤديان اليمين الحاسمة ، بل توجه اليمين إلى سبعة أشخاص من أسرة كلا من طرفي النزاع، فإن عجز المشكوك فيه عن إحضار سبعة أشخاص من أهله ليقسموا بأنه بريء من الجريمة أو أن أحد هؤلاء السبعة رفض أو امتنع عن أداء اليمين ، فإن ذلك يعد قرينة لا يمكن إثبات عكس مدلولها على أنه مذنب وتوقع عليه العقوبة .

أما المادة 25 من قانون أيت أوراين شراقة بالمغرب الأقصى فقد نصت على أنه :" لا يمكن الاقتصار في إثبات الجريمة على تصريحات الضحية، لكن ذلك يضع المتهم محل شك، ويجب عليه أن يحلف يمينا بأنه بريء من تلك الجريمة ويحلف معه عشرة أشخاص من قبيلته، يكون خمسة منهم من شرفائها " .

فعلى خلاف قانون قرية تاسلنت الذي لا يجيز يمين المتهم ، نجد بأن هذا القانون يجيز ذلك ، لكن بشرط أن يحلف مع المشكوك فيه عشرة أشخاص من قبيلته على أنه لا علاقة له بالوقائع المنسوبة إليه، ويكون من بين هؤلاء العشرة خمسة من شرفاء القبيلة أي المشهود لهم بحسن الأخلاق .

وتوجد فرضية أخرى لليمين الحاسمة الجماعية جاء بها القانون العرفي لقرية إفليسن بمنطقة القبائل ، والذي ينص في المادة التاسعة على أنه : " يلزم السارق برد ما سرقه ، كما يدفع غرامة قدرها عشرة دورو، ومبلغ مماثل عن الضرر المعنوي ، وإذا لم يوجد دليل عن الجريمة، فإنه يلجأ إلى اليمين ، إذ تقوم الضحية وثمانية رجال بأداء اليمين الحاسمة أمام ضريح سيدي خالد، أو يأتي السارق بستة عشر شخصا للشهادة بذلك الضريح ، وعندئذ لا يمكن متابعته بالسرقة ، وإذا رفض أحد الستة عشرة أداء اليمين ، فإن السرقة تثبت ضد المتهم .

وتعد اليمين الحاسمة الجماعية بمثابة يمين تضامنية، وميزة هذه اليمين أنها في حالة انعدام الإثبات بوسائل أخرى، قد تساعد على تبرئة المشكوك فيه أو إدانته إذ لا يعقل أن يؤدى اليمين الأشخاص الستة عشر لصالحه جميعا ، إن كان أحدهم يعرف بأنه هو السارق . (1)

علما بأن اليمين الحاسمة الجماعية تؤدى إما أمام مؤسسة ثاجماعت أو في الساحة العمومية، وكذا في السوق الأسبوعي أو في بعض الأماكن المقدسة

---

1 - كما نص القانون العرفي لقرية زرخفاوة بالقبائل الكبرى على أنه :
• " المادة 8 : يعين المشكوك فيه بارتكاب السرقة ثلاثة عقلاء من فرقته (بمعنى الفرقة التي ينتمي إليها في القرية) ، والذين يؤدون اليمين لصالحه ، وعندئذ تبرأ ساحته ولا توقع عليه عقوبة الغرامة ، كما لا يلزم بدفع التعويض" .
• " المادة 9 : إذا لم يقم العقلاء الثلاثة الذين عينهم المشكوك فيه بأداء اليمين ، أو إذا لم يجد ثلاثة عقلاء في فرقته (THAKHEROUBT) ، فإنه يطلب يمين ثلاثة عقلاء من فرقة ضحية السرقة ". والذين غالبا ما يؤدون اليمين ضده ، وتوقع عليه بذلك عقوبة الغرامة ، ويلزم بدفع التعويض للضحية .

كمقابر الصالحين أو المرابطين ([1]) (MARABOUT) ، أو بعض الجبال والحقول المقدسة والتي تسمى عادة باسم الروح المقدسة التي تقيم فيها وتحرسها وتدعي بالحارس (AÂSSAS) وتستمد عادة مصدرها من ديانات قديمة قبل ميلاد المسيح بعدة قرون ، فإذا أديت اليمين الحاسمة الجماعية بمكان مقدس ، فإن المقسمون يخشون العقاب من تلك الأرواح غير الأرضية أو ما فوق الأرضية (SUPRA TERRESTRE) ويلاحظ بأن مصدر هذه اليمين قديم، فسكان أغادير بالمغرب الأقصى يسمون قوانينهم العرفية بالعرف المقدس ، كما يدعونها بالاتفاقات المقدسة .

3 ـ الإثبات بواسطة الخبرة :

تعد الخبرة دليلا من دلائل الإثبات التي تلجأ إليها مؤسسة ثاجماعت ، خاصة في القضايا المدنية والعقارية وتقوم تلك المؤسسة بتعيين الخبراء، أو يقوم بتعيينهم المحكم (L'ARBITRE) ، والخبرة تتم إما أمام مؤسسة ثاجماعت أو في بيت الخبير أو في المكان الذي هو محل النزاع ، غير أنه باستطاعة الأطراف اختيار الخبير . ([2])

وقد جاء في المادة 26 من قانون أيت أوراين شراقة بالمغرب الأقصى ما يلي : " وإذا ادعت الضحية بأنها كانت بكرا قبل الفعل الإجرامي، وصرحت بأن بكرتها قد فضت، فإن مؤسسة ثاجماعت تعين ثلاث نساء

[1] - ما يزال الناس في عصرنا الحاضر يقسمون بالأولياء والصالحين ففي منطقة تيهرت بالجزائر نجدهم يقسمون بروح سيدي خالد أو سيدي عابد ، وفي عرش أيت يحي يقسمون بروح الشيخ محند والحسين أو الشيخ أمقران الكائن بأيت زلاي ، وفي مدينة الجزائر العاصمة يقسمون بسيدي عبد الرحمن أو سيدي امحمد .

[2] - لا يقوم الخبراء عادة بأداء اليمين ولا يتلقون أجرا عن مهمتهم إلا نادرا .

قصد فحصها من بينهن واحدة من قريباتها ، وتجري عملية الفحص بواسطة بيضة دجاجة والتي تدخل في فرجها بحرص ويثبت من ذلك إن كانت قد فضت بكرة الضحية أم لا " .

فالخبرة هنا توكل لثلاث نساء ، من بينهن واحدة من أهل المرأة التي تجري عليها الخبرة ، ويشترط في أن تكون للنساء الثلاث تجربة في مثل تلك الأمور، أي نساء متزوجات أو طاعنات في السن ، علما بأن اثنتين منهما تقومان بالخبرة، وتبقى مهمة المرأة الثالثة والتي هي قريبة للضحية تتمثل في الملاحظة فقط وكذا مراقبة العملية ، وكذا لبث الطمأنينة في نفس الضحية وحثها على الاستجابة للعمل المطلوب دون حرج أو امتناع .

وقد جاء في قانون قصر أو داغير بالمغرب الأقصى في المادة 35 ما يلي: "على كل من كان ضحية لأضرار أو خسائر ، أن يتصل بأهل الخبرة والدراية لتحديد قيمة تلك الأضرار أو الخسائر" .

وهذا النص ذو طابع عام ، لكونه لم يحدد ماهية الأضرار ولا نوعيتها إذ قد تكون الأضرار تمس بالشخص في جسمه كالجروح العمدية وغير العمدية أو تمس بماله ، كالتحطيم العمدي لملك الغير من منقول أو عقار، أو إتلاف المزروعات .

علما بأن النصّ هنا سمح للضحية بالمبادرة بالاتصال بالخبراء لتقدير الأضرار التي مست بشخصه أو ماله ، دون الانتظار في أن يطرح النزاع أمام مؤسسة ثاجماعت والتي تقوم بتعيين هؤلاء الخبراء ، وهذا تفاديا لأي تأخير، وكذا الخوف من اختفاء أثار الجريمة وأماراتها سواء بفعل الإنسان أو بفعل الطبيعة ، ويلتزم الخبراء بعد أداء مهمتهم بإعداد تقرير شفهيّ يتلى

أمام مؤسسة ثاجماعت ، وباستطاعة مؤسسة ثاجماعت ندب خبراء آخرين للقيام بالمهمة نفسها التي قام بها الخبراء الأولين وهذا الإجراء لا يتم إلا نادرا ، لكون معالم وآثار الجريمة تكون قد اختفت خاصة إذا كانت من فعل الطبيعة غير أن الخبرة المضادة تكون ناجعة في بعض الأحيان ، خاصة فيما يتعلق بجريمة الغش في المعادن الثمينة مثل الذهب والفضة ، والتي يتلقاها الصائغ قصد صنعها مصوغا، فيقوم باختلاس جزءا منها لنفسه ويخلط الباقي بمعدن رخيص ويسلم لصاحبها مصوغا مغشوشا ، فيشك هذا الأخير في الأمر ، فيرفع شكوى ضد الصائغ وتعرض القضية على مؤسسة ثاجماعت . ([1])

كما أنه في حالة الضرب والجرح العمدي ، وإذا لم يتفق أهل الضحية أو الضحية نفسها مع المذنب أومن ينوب عنه على مقدار التعويض فإن مؤسسة ثاجماعت هي التي تقدر ذلك بواسطة الخبراء، وقد جاء في قانون أيت أوراين شراقة بالمغرب الأقصى والذي نص في المادة 3/10 على أنه : " ... يكون التقدير النهائي للتعويض آنذاك لمؤسسة ثاجماعت ، والتي تأخذ في عين الاعتبار أثناء تقديره ، الوضعية الاجتماعية للضحية، وكذا حالة العجز، وإمكانية تفاقمها في المستقبل ، وإن كانت دائمة ، وكذا طرق دفع التعويض والذي يكون فوريا أو على دفعات " .

فمَهمة الخبير هنا تتمثل في تقدير العناصر التالية :

[1] - نصت المادة 37 من قانون قصر أوداغير على أنه :" يعاقب بغرامة قدرها عشرة دنانير الصائغ اليهودي الذي يتلقى الفضة من أحد سكان المنطقة قصد صنعها والذي يقوم بغشها ".

أ - تقدير الوضعية الاجتماعية للضحية :

فالخبير يقدر هنا إن كانت غنية أو فقيرة أي قادرة على المعالجة بوسائلها الخاصة أم لا .

ب - تقدير حالة العجز :

أي حالة العجز عن العمل وما إذا كان المجروح أو المضروب قادرا على مباشرة أعماله العادية أم لا ، فالكسر الذي يقع في اليد يختلف عن الذي يحصل في الرجل وكذا إن كان الجرح يقعد الضحية في الفراش لأكثر من ثلاثة أيام، كما يقدر الخبير إمكانية تفاقم العجز في المستقبل .

ج - تقدير حالة العجز الدائم :

أي يقدرون إن كان الضرب أو الجرح تسبب للضحية في عاهة دائمة ومثالها فقد البصر أو السمع أو شلل في اليد أو الرجل الخ ...

الباب الأخير .

النصوص القانونية .

تمهيد :

طبقت القوانين العرفية كما عرفنا عند دراستنا للنظرية العامة للقانون العرفي الأمازيغي ، في المنطقة الممتدة من واحة شيوة بمصر إلى جزر الكناري، وكذا من البحر المتوسط شمالا إلى شمال نيجريا جنوبا وتتشابه تلك القوانين في أنها اتخذت من عقوبة الغرامة عقوبة أساسية لكون الأمازيغي يقدس الحرية الفردية أيّما تقديس ، وعلى ذلك قمنا باختيار و انتخاب مجموعة من النصوص العرفية لمناطق ثلاث حسب الترتيب التالي :

1 - منطقة القبائل ..

وقد اخترنا منها ثلاثة نصوص وهي :

- أولا - قانون قرية ثاسافت أقزرا (Thassaft - guezra).
- ثانيا - قانون قرية معاتقة (Maâtka).
- ثالثا - قانون قرية تاسلنت (Taslent).

2 - منطقة وادي ميزاب ..

وتناولنا قوانين مدنها السبعة وهي :

- أولا - قانون غرداية (Ghardaia) .
- ثانيا - قانون مليكة (Melika) .
- ثالثا - قانون بني يزقن (Beni - isguen)

- **رابعا** - قانون بونورة (Bounoura)
- **خامسا** - قانون العطف (El Ateuf) .
- **سادسا** - قانون بريان (Berrian).
- **سابعا** - قانون القرارة (Guerara).

3 - منطقة المغرب الأقصى ..

واخترنا منها قوانين ثلاث و هي :

- **أولا** - قانون قصر زناقة (Zenaga) .
- **ثانيا** - قانون قصر أوداغير (Oudaghir).
- **ثالثا** - قانون أيت أوراين شراقة (Ait ourain cherraga).

[1]

منطقة القبائل.

• أولا - قانون ثاسافت أقرزرا ([1]) Thassaft - Gue zra

1 - يعاقب بغرامة قدرها فرنك واحد ، كل من حضر متأخرا إلى اجتماع للقرية ، باستثناء المرضى .

2 - كل من تناول الخمور في المدينة، أو قدم إلى القرية وهو مخمور يعاقب بغرامة قدرها عشرة فرنكات .

3 - يمنع حمل العصي داخل القرية، باستثناء المرضي، كما يحظر حمل الأسلحة البيضاء من سكاكين وساطورات أثناء اجتماع للقرية ، ومن يخالف ذلك يعاقب بغرامة قدرها خمسة فرنكات، تدفع لمؤسسة ثاجماعت .

4 - يحظر على النساء الذهاب إلى مصادر المياه أو منابعها (Tala) قبل طلوع الشمس تحت طائلة غرامة قدرها فرنك واحد .

5 - تعاقب كل امرأة تتواجد في الحقول بعد غروب الشمس بغرامة قدرها فرنك واحد .

6 - يحظر على النساء الذهاب إلى جنازة في قرية أخري بدون مرافقة رجل تحت طائلة غرامة قدرها فرنك واحد .

7 - يحظر على النساء العمل في حقول الغير أو بيوتهم تحت طائلة غرامة قدرها خمسة فرنكات .

8 - يعاقب على المشاجرة التي استعملت فيها عصي أو آلة حادة بغرامة قدرها خمسة وعشرون فرنكا ، وإذا تمت المشاجرة بالأيدي فقط

[1] - ثاسافت أقزرا هي قرية من قرى منطقة أيت إيراثن بالقبائل الكبرى .

فتكون الغرامة فرنكين ونصف الفرنك ، وإذا لم يرد أحد المتشاجرين على شتائم الأخر ، فإنه لا يكون محلا للعقوبة .

9 - إذا سبت امرأة رجلا ، ورد عليها بالسب فإنه يعاقب بغرامة قدرها عشرة فرنكات ، وإن لم يرد عليها فإن المرأة تعاقب بغرامة قدرها عشرة فرنكات .

10 - تعاقب النساء المتشاجرات فيما بينهنّ بغرامة قدرها فرنكين ونصف الفرنك لكل واحدة منهنّ، وإن كن من منزل واحد فلا عقوبة عليهن إلا إذا استعملن آلة أو عصا .

11 - يمنع التوقف في الساحة العمومية للقرية " Thadjmaât " لأقل من ثلاثة رجال ، ويعاقب كل رجل متوقف بصفة منعزلة بغرامة قدرها خمسة فرنكات .

12 - كل تجمع للنساء دون مشاغل جدية يعاقب عليه بفرنكين ونصف الفرنك .

13 - تعاقب المرأة التي تتلفظ بعبارات فاحشة سواء بمنزلها أو في أي مكان آخر ، بغرامة قدرها فرنكين ونصف الفرنك .

14 - كل من يتغيب عن الأشغال العمومية للقرية ذات النفع العام يعاقب بغرامة قدرها فرنكين ونصف الفرنك، ما لم يكن مريضا منذ ثلاث أيام على الأكثر .

15 - كل رجل أو امرأة يفشي أسرار القرية لأجانب، يعاقب بخمسة فرنكات غرامة. ([1])

[1] - يلاحظ بأن الغرامات تدفع بالعملة الفرنسية الفرنك لكون القانون تمّ تجديده خلال عام 1923 .

16 - يمنع رعي الحيوانات في ملك الغير، وكل مخالفة يعاقب عليها بفرنكين ونصف الفرنك ، إلا إذا قبل المالك الضرر الحاصل في ملكه .

17 - يمنع على كل فتاة لا تستطيع حمل قلة المياه " Thassagoumt " الذهاب إلى منبع المياه " Tala " ، ويعاقب على كل مخالفة لذلك بغرامة قدرها فرنك واحد، ما لم يرخص لها بذلك .

18 - يعاقب على العنف ضدّ النساء بغرامة قدرها مائة وخمسة و عشرون فرنكا ، لكن بشرط شهادة الشهود و إثباتات جدّية .

19 - يعاقب على سرقة العلف، الحطب ، العنب أو الحدائق الملحقة بالمنازل بغرامة قدراها خمسة فرنكات .

وعلى سرقة أوعية تجفيف التين Addnech ، أو العسل ، بغرامة قدرها خمسة وعشرون فرنكا ، ويجب أن تثبت السرقة بشهادة الشهود .

20 - يجب أن تقام النصب الحدودية للحقول بحضور احد عشر قاضيا وكذا بحضور المتخاصمين فقط ، ويعاقب كل أجنبي بخمسة فرنكات غرامة ، كما يعاقب المذنب من المتخاصمين بالغرامة نفسها . ([1])

21 - كل من يعلق غسيله المبلل على أعمدة المسجد، يعاقب بخمسة فرنكات غرامة .

22 - يمنع رمي الطلاسم (Amulettes) في منابع المياه بهدف سحر شخص

[1] - يقصد بالقضاة المحكمين الذين تعينهم مؤسّسة ثاجماعت لإجراء المصالحة بين طرفي النزاع .

ما ، ويعاقب على ذلك بخمسة وعشرون فرنكا . ([1])

23 - يجب على المعاقب دفع الغرامة دون أي استفسار أمام مؤسسة ثاجماعت و لا تصح المنازعة إلا بعد الدفع .

24 - إذا تغيب أحد القضاة في مصالحة ما، فإنه يعاقب بفرنكين وربع الفرنك ماعدا المرضي .

25 - كل من لا يطبق قرارات القضاة يعاقب بغرامة قدرها فرنكين وربع الفرنك .

26 - يعقد اجتماع لأعضاء مؤسسة ثاجماعت كل خمسة عشر يوما بغضّ النظر عن عدد الحضور، وهذا للتشاور حول قضايا القرية .

27 - كل من يخفي شخصا مذنبا، يعاقب بغرامة قدرها خمسة وعشرون فرنكا .

28 - تجري المناداة في كل اجتماع .

29 - يعاقب بغرامة قدرها فرنكين ونصف الفرنك كل من يتكلم بدون إذن من الرئيس في الاجتماع .

30 - كل شخص يتسبّب في أضرار في حقول القرى المجاورة، يدفع غرامة للقرية قدرها فرنكين ونصف الفرنك .

31 - كل شخص يريد بيع أو كراء العلف من الحشيش أو الدردار أو البلوط أو من أي نبات أخر ، يجب عليه إخبار جميع سكان القرية

[1] - ترمي الطلاسم السحرية عادة في منابع المياه، فالاعتقاد السائد هو تواجد الأرواح الخفية بتلك الأماكن .

تحت طائلة عقوبة قدرها خمسة فرنكات . ([1])

32 - كل من يشاهد صيادين في حقله، باستطاعته إيقافهم، وإن رفضوا المغادرة ، فعلية طلب النجدة وتكون العقوبة خمسة فرنكات .

ويعاقب بخمسة وعشرين فرنكا كل شخص يتواعد مع صيادين أجانب للصيد على أراضي القرية. ([2])

33 - إنّ هذا القانون صودق عليه من قبل سكان القرية صغيرهم و كبيرهم تحت رئاسة أمين القرية ومعاونيه .

---

[1] - عادة ما تؤجّر أشجار العلف من الدردار أو البلوط للذين ليست لهم أشجار في حقولهم ولكن سكان القرية هم الأولي من الأجانب باستئجارها حتىّ لا يقتحم الأجنبي تراب القرية ، فهذه الأخيرة تعتبر في حكم الجمهورية لها قانونها الداخلي وسلطتها القضائية المستقلة.

[2] - الهدف من هذا النصّ هو المحافظة على الثروة الحيوانية للقرية ، من طرائد وحيوانات مفترسة كالأسود (IZEM)، والنمور (AKSSIL)، أو الفهود (Aghilés) وهذه الحيوانات الثلاثة لم تنقرض من غابات الجزائر ، وبالأخص بلاد القبائل إلا في عام 1930 ، وهو تاريخ قتل أخر أسد ، وقدساهم الاستعمار الفرنسي في القضاء على تلك الثروة الحيوانية ، إذ صدر قرار للحاكم العام للجزائر في 22 مارس 1844 منح تشجيعات وعلاوات مالية للقضاء على الحيوانات المفترسة كالأسود والفهود والوعول والذئاب ، وتدفع تلك العلاوات من اعتمادات مالية سرية للدولة ، ونتيجة لذلك فإننا لا نجد اليوم لتلك الحيوانات أي أثر في الجزائر .

• ثانيا - قانون قرية معاتقة Maâtka :

1 - إن الهدف من هذا القانون هو توحيد الاجتهاد القضائي لمؤسسات ثاجماعت تطبيقا للأعراف السارية المفعول منذ القدم في قبيلة معاتقة . ([1])

2 - يجب أن يكون لكل قرية " أمين " يرأسها، وعدة "طمان"، والذين يقومون باختيار " أمين " لكل القبيلة، ويقوم هذا " الأمين" باختيار " طمان" لكل القبيلة ويكون هؤلاء تحت إشرافه ويخضعون لأوامره ، وتكون قراراته غير قابلة لأي طعن .

في حق الشفعة : يمارس حق الشفعة على العقارات المشاعة ، وكذا التي يملكها الأخوة .

إذا باع شخص مالك في الشيوع مع شخص قاصر حقه في العقار، فإنّ البيع لا يصبح نافذا إلا بعد بلوغ القاصر سن الرشد ، وباستطاعة هذا الأخير (أي القاصر) قبل حلول ذلك الأجل ، استعادة ملكه .

يحق للغائب استعمال حق الشفعة بالنسبة لنصيبه وكذا نصيب إخوته على العقارات ولا يكون البيع نهائيا إلا بعد ثلاثة أيام من رجوع الغائب .

3 - إذا حصلت مصالحة في نزاع أمام مؤسسة ثاجماعت ، فإنها تكتسب طابعا نهائيا ولا يمكن الرجوع فيها مهما كانت قيمة النزاع .

4 - في الوكالة .. يسمح بالوكالة في كل تراب القبيلة، وإذا تلقي الوكيل سلطة تمثيل آخر أمام القضاء، فإنه يباشر مهمته دون إمكانية منعه من ذلك.

---

[1] - يشير هذا القانون إلى أنّ الأعراف قديمة قدم تواجد الإنسان بتلك المنطقة ، كما عرفنا في الباب الأول .

5 - في الـهبة .. إذا وهـب شخـص عقـارا أو منـقولا للقبـيلة أو لمؤسّسة ثاجماعت ، فإنّ كان ذلـك بحضـور الشـهود، فـإنّ هبتـه صحيحـة ، وينتقل المال الموهوب نهائيا إلى ذمة الموهوب له .

6 - في الزواج .. يكون وليـا لـتزويج الفتـاة البكـر، أقـرب الذكـور إليهـا، سواء كانت بالغة أم لا. أما فيما يخص المرأة الثيّـب فإنهـا حـرّة في إبرام عقد زواجها مع من أرادت حتى و لو تنازلت عن الصداق .

يمكن التبرع بواسـطة الهبـة أو الحبـس بمنقـولات أو عقـارات أو حيوانات لفائدة الأقارب من البنات أو النساء .

7 - ليس للمرأة المطلقة أو الأرملة والتي تطرد من منزل الزوجية أي حـق في الميراث .

8 - في حالة الشجار، وإذا أسـتعمل أحـد الأطـراف لضـرب الآخـر سـلاحا ناريا (حتى ولو لم يصبـه بسـوء) ، أو سـيفا أو خنجـرا أو سـاطورا أو منجلا، فإنه يعاقب بغرامة مالية قدرهـا خمسـة عشـر ريـالا . وإذا اسـتعمل عصا أو حجارة ، فتكون العقوبة غرامة قدرها خمسة ريالات ، وتكون ربـع ريال إذا لم تستعمل سوي الأيدي .

9 - تكون نفقة المرأة المطلقة أو الأرملة على أبويها أو أهلها الأقربين وتشمل النفقة المسكن واللباس والغذاء، وإذا رفض هـؤلاء اسـتقبالها فـإنّ على مؤسسة ثاجماعت إرغامهم على ذلك بالقوة .

10 - إذا وقعت السـرقة في حديقـة، أو حديقـة عنـب أو بسـتان فاكهـة أو خلية نحل ، وإذا ارتكبت الجريمة في النهار، فـإنّ الضحيـة تحصل على الشيء المسروق أو قيمته نقدا، بشرط أن تثبـت الجريمـة بواسطة الشهود أو أن تقبض على السارق في حالة تلبُّس ، أو تجد المسروقات

أو بعضها في حوزة السـارق . ويعـاقب أيضـا علـى السـرقة المرتكبـة في النهار، بغرامة قدرهـا خمسـة دورو تدفـع لصـالح مؤسّسـة ثاجمـاعت وتطبق القواعد نفسها على السـرقة المرتكبـة في الليـل غـير أن العقوبـة تكون كما في القتل العمدي أي الغرامة المقدرة بعشرة دورو .

11 - لا يكون محلا لأية عقوبة أوديّة، من يقتـل سـارقا أو زانيـا أو قـاطع طريق يفاجئه في حالة تلبس بالجريمة، ولا يكون عرضة لأي انتقام.[1]

12 - كل مـن يقتـل أخـاه أو عاصبـا لـه للحصـول علـى الميراث، فإنـه لا مـيراث لـه وتسـتولي مؤسّسـة ثاجمـاعت علـى كـل أموالـه وتصادرهـا كغرامـة .

13 - كل من ارتكب جريمـة الاغتصـاب أو محاولـة الاغتصـاب، يعـاقب بغرامة قدرها خمسة وعشرين دورو .[2]

14 - ويعاقب بالعقوبـة نفسـها كـل مـن يسـحب شـكواه ضـدّ الشـريك في جريمة الزنا أو يقوم بإرجاع زوجته إلى بيت الزوجية بالرغم من علمـه بالجريـمة التي اقترفتـها . غير أنه إذا طلق امرأته المرتكبة للزنا، فإنّه لا يكون محلا لأية عقوبة .

---

1 - هـذه الـحالة مـن حالات الـدفاع الشرعي المتازة و الـتي سـبقت دراسـتها في البـاب الأول.

2 - يـلاحظ بأنّ العـملة المـستعملة في التداول هـنا هـي عـملة " الـدورو"، وهـي أسـبانية الأصل تضرب من معدن الفضة أو الذهب . إذ عرفت منطقة القبائل وجود مؤسّسـات لضـرب النقـود ذات الأصـل الأسـباني كـالدورو والريـال أو الفرنسـية الأصـل كـاللويز (Luis) بمنطقة أيت يني وإفليسن بأيت جناد .

. ثالثا - قانون قرية تاسلنت (منطقة أقبو) .

1 - كل من يسرق من منزل أثناء الليل ، يدفع إذا ثبت الفعل ضده لمؤسسة " ثاجمعت " ([1]) غرامة قدرها خمسون ريالا ، وخمسين ريالا أخرى تعويضا لمالك المنزل إضافة إلى إرجاعه الأشياء المسروقة مادامت في حيازته، أو يعوض صاحبها عن قيمتها.

2 - كل من يسرق من حديقة مزروعة بالخضر يدفع إذا ثبت الفعل ضده لمؤسسة " ثاجمعت " خمسة وعشرين ريالا كغرامة مالية، وخمسة وعشرون ريالا أخرى لمالك الحديقة، إضافة إلى دفعه لمالك الحديقة قيمة ما سرقه نقدا.

3 - كل من يطلق عيارا ناريا بواسطة بندقيته على شخص آخر يدفع مائة ريال غرامة لمؤسسة " ثاجمعت" إذا لم تصب الضحية بجروح ، وفي حالة إصابتها بجروح فإنه تطبق عليه عقوبة القصاص (أي يطلق عليه العيار الناري، كما أطلقه على الشخص الآخر) ، غير أنه إذا تنازلت الضحية عن حقها في الانتقام فإنها تتلقى ثمن دمها حسبما يحدده القاضي .

4 - إذا ارتكب الشخص جريمة القتل العمدي فان القبيلة تستولي على جميع أمواله بما في ذلك حقه في المياه ، ويقتصّ منه بقتله أو يدفع ثمن الدم إذا قبل ذلك أهل الضحية . ([2])

5 - كل من يضرب آخر بسيف أو ساطور ولم تحدث جروح فإنه يدفع

[1] - مؤسسة ثاجماعت (la djemaâ) هي الجمعية العامة لسكان القرية ولها رئيسها .
[2] - من النادر أن تقبل الضحية الدية، فغالبا ما يفر الفاعل من القرية تفاديا للانتقام .

خمسين ريالا غرامة، وان حدثت جروح للضحية فانه تطبق قاعدة القصاص غير أنه إذا تنازلت الضحية عن حقها في الانتقام فإنها تتحصل على ثمن دمها حسبما يحدده القاضي .

6 - يعاقب بثمانية ريالات غرامة كل من يهدد آخر بواسطة سيف أو ساطور دون أن يضربه به .

7 - كل من يضرب آخر بواسطة عصا أو حجر يدفع خمسة ريالات غرامة، ويكون للضحية الحق في الانتقام أو الحصول على ثمن الجروح إذا رضيت بذلك ، وإذا لم تصب بجروح فلا محل للتعويض .

8 - كل من يهدد آخر بواسطة العصا أو الحجر دون ضربه يدفع ريالا واحدا لمؤسسة " ثاجمعت " .

9 - إذا صرخت امرأة طالبة النجدة إنقاذا لشرفها (محاولة الاغتصاب) ويحرر بذلك تقرير إلى مؤسسة " ثاجماعت" ، فإنّ الفاعل يدفع خمسين ريالا غرامة لمؤسّسة " تيمشرط " ([1]) زيادة عن قيام مؤسسة " ثاجمعت " بكسر سقف منزله . وإذا لم تعرض القضية على مؤسسة " ثاجمعت " فلا محل لتطبيق الغرامة .

10 - كل من يسرق ليلا أوعية لتجفيف التين (A'ddnech) أو علفا فإنه يدفع تعويضا للمالك إذا ثبت الفعل ضده ، ويعوض إضافة إلى ذلك قيمة ما سرقه، وإذا رفعت الشكوى إلى مؤسسة " ثاجمعت" فإنه يدفع عشرين ريالا غرامة، ولا محل لدفع الغرامة إن لم ترفع الشكوى .

[1] - تعني تيمشرط التوزيع ، ويتعلق الأمر بالأموال المستعملة في شراء الثيران أو الكباش . والتي يوزع لحمها بين سكان القرية في الأعياد مثل عيد بدء موسم الحرث Iwedjiven.

11 - كل من فوجئ من قبل المالك وهو يسرق فوق أشجاره : التين الزيتون ، الرمان ،العنب أو التين المذكر (A'ddekar)، فإنه يدفع للمالك التعويضات التي يطلبها منه هذا الأخير كما يدفع زيادة على ذلك غرامة قدرها عشرة ريالات لمؤسسة " ثاجمعت " وإذا لم ترفع الشكوى إلى رئيس " ثاجمعت " ، فلا محل لدفع الغرامة .

12 - كل من تشاجر مع امرأة يدفع غرامة قدرها خمسون ريالا، سواء كانت المرأة هي البادئة بالاعتداء أم لا ، غير أنه إذا كانت المرأة هي البادئة بالاعتداء فإن زوجها هو الذي يدفع الغرامة التي يحددها الرئيس .

13 - كل من يرعى مواشيه في أرض الغير يدفع ريالين ، إذا ما فوجئ من قبل رئيس " ثاجمعت " وإذا كان المالك هو الذي فاجأه فلا يكون محلا إلا للتعويض .

وتتمثل الأراضي المحظور فيها إطلاق الحيوانات في تلك المزروعة بالزيتون، التين ، حقول العلف ، حدائق الخضر، الحقول ، أشجار الدر دار (Aslen) .

14 - كل من يخالف محظورات (Défenses) الرئيس يدفع ريالين غرامة ما لم يكن مرخصا له بذلك من قبل هذا الأخير، وتتعلق هذه المحظورت بأملاكه وليس بأملاك الغير . (1)

1 - هذا النص خاص بالحظر في بدء جني الزيتون أو التين ما لم ترخص ثاجماعت بذلك .

15 - كل من غاب عن اجتماع لمؤسسة " ثاجمعت " يدفع ريالين غرامة وكل من لم يحضر أثناء المناداة يدفع ربع ريال ، ما لم يرخص له من قبل رئيس " ثاجمعت" .

16 - إذا تشاجر شخصان أو ثلاثة أو أربعة فيما بينهم فانه يدفع كل واحد منهم نصف ريال غرامة، وفي حالة العود الأولى ريالا واحدا غرامة وفي العود الثانية غرامة قدرها دورو (Douro) ، وفي الثالثة اثنان دورو.

17 - كل من يقطع شجرة يعوض قيمتها نقدا للمالك، وتحدد تلك القيمة من قبل شيوخ القرية .

18 - كل من يسرق حيوانا قصد استهلاكه في الخفاء (Thaseglouth) ، يدفع للمالك تعويضا قدره خمسة وعشرون ريالا، وإذا رفع هذا الأخير شكوى للرئيس فتطبق عليه غرامة قدرها خمسون ريالا حتى ولو كان الحيوان المسروق دجاجة ، ويعوض السارق إضافة إلى ذلك ثمن الحيوان المسروق .

19 - كل من يسرق المسافرين يدفع خمسين ريالا غرامة .

20 - كل من يسرق في الأسواق يدفع مائة ريالا غرامة، خمسون منها لفائدة القبيلة ، والخمسون الأخرى لفائدة قريته، إضافة إلى رده للمسروقات أو قيمتها نقدا .

21 - إذا وقع شجار بين شخصين وقام أشخاص آخرون بمساندتهم، فإنهم يدفعون غرامة ، وإذا ساند عدة أشخاص أحد المتشاجرين دون الآخر فيعاقب كل واحد منهم بخمس ريالات غرامة .

22 - كل من يصعد كلبه فوق قرميد (سقف) منزل دون أن يحدث أضرارا فانه ينبه من قبل المالك بمسك كلبه، وإذا استجاب مالك الكلب لذلك فلا جناح ، لكن إذا رجع الكلب مرة أخرى فإنه باستطاعة مالك المنزل قتله.

23 - كل من دخلت دواجنه حقلا مزروعا للغير فإنه يلتزم بدفع قيمة الخسائر المرتكبة لمالك الحقل .

24 - إذا ارتكب شخص معسر جريمة فإن الشخص الذي يقيم عنده هو المسؤول مدنيا (ماليا) . وإذا كان الخطأ لا يمكن جبره بالتعويض نقدا، وتنتج عنه عقوبة الحبس فإن مرتكب الخطأ هو الذي يتحمل تلك العقوبة، وكذا في حالة القصاص إذا تعلق الأمر بجريمة القتل أو الجروح .

25 - كل من يسكن قرية وأراد الهجرة إلى قرية أخرى ليسكن فيها، فإنه لا يستطيع ذلك إلاّ إذا دفع عشرة ريالات غرامة لقريته.

26 - كل من طلق زوجته وأرجعها دون أن يرخص له القاضي بذلك، فإنه يدفع عشرة ريالات غرامة لمؤسسة " ثاجماعت ".

27 - كل من يهين رئيس " ثاجمعت " يدفع خمسة ريالات غرامة .

28 - كل من لا يصل عند المناداة الثالثة للبراح العام بالاجتماع يدفع ريالا واحدا غرامة .

29 - كل من يتغيب عن القرية دون إعلام الرئيس مسبقا يدفع خمسة ريالات غرامة .

30 - تعاقب المرآة التي ترتكب السرقة بالعقوبات نفسها المقررة للرجل.

31 - كل من يعرض شرف القرية للأجانب يدفع خمسين ريالا غرامة.[1]

32 - كل من يرفض الشهادة ، أو يتراجع عن شهادته يدفع خمسين ريالا غرامة.

33 - كل من يمرُّ في طريق للغير غير مفتوح للعامة يدفع ريالا واحدا غرامة إذا أحدث ضررا .

34 - كل من يزوج ابنته يتلقى ثمانية وخمسين ريالا صداقا لها كحد أقصى دون إخلال بالشروط [2] ، وإذا تجاوز هذا المقدار فإنه يدفع عشرة ريالات غرامة .

35 - كل من لا يشترك في الأعمال ذات المنفعة العامة يدفع أربعة ريالات غرامة .

36 - كل من يرتكب فعلا من أفعال الاحتقار ضد الغير يعاقب بعشرة ريالات غرامة .

37 - كل من كسر أنصبة حدود أرض الغير أو دخل في أرض الغير يدفع عشرة ريالات غرامة إضافة إلى إعادته النصب ، كما كانت عليه قبل الاعتداء ويرجع ما أخذه ، أو يعوض قيمته نقدا .

38 - كل من يحرق منزلا أو شجرة زيتون أو عنب أو تين يدفع :

- مائة ريال بالنسبة للمنزل : خمسون لصالح" ثاجمعت " و الخمسون الأخرى للمالك .

---

1 - مثال ذلك أن يتلقى شخص نقودا ليقتل رجلا لجأ إلى القرية أو يبلغ الأعداء بأسرار مواطني قريته .

2 - وتشمل الشروط الهدايا و المأكولات ، أما بالنسبة للمجوهرات فإنها تدخل ضمن الصداق .

• عشرة ريالات لـ " ثاجمعت " غرامة بالنسبة للزيتون أو العنب أو التين إضافة إلى قيمة الخسائر التي يدفعها نقدا للمالك .

39 - كل من مات عنده ثور، بقرة، أو نعجة له الحق في إلزام" ثاجمعت" في أن تشتري اللحم بدافع النجدة تطبيقا للعرف . (1)

40 - يجب على كل من يبيع منزلا، أو حقلا به أشجار مثمرة ، أو حقلا للرعي ، أو حديقة للخضر أن يعلن ذلك لأخوته وأقاربه وشركائه وسكان القرية إذا كان البيع لصالح شخص من غير أهل القرية، فإذا أراد أحد من هؤلاء الحلول محل المشترى فعليه دفع ثمن المبيع للبائع خلال مدة ثلاثة أيام تبدأ من يوم البيع .

41 - كل من يخفي الحقيقة إضرارا بالغير أو يشهد شهادة الزور، أو ينظمّ إلى أحد الأطراف المتنازعة يدفع عشرة ريالات غرامة .

42 - لا تقبل شهادة الشخص ضد شخص آخر، ويكون معروفا عنه بأنه عدوه .

43 - إذا لم تعرف الحقيقة وكان الإنكار هو القائم في قضية ما فإنه يلجأ إلى اليمين الحاسمة الجماعية .

---

1 - يقوم الرئيس بتحديد كمية اللحم التي يجب أن يشتريها كل شخص من سكان القرية.

[2]

منطقة وادي ميزاب.

. أولا - قانون غرداية .

1 - يعاقب المدان المسلطة عليه غرامة مالية، والذي ليس باستطاعته دفعها ، بعقوبة تقدر بعشرة ضربات بالعصا مقابل كلّ ريال . ([1])

2 - كل من يمنع أعضاء مؤسسة ثاجماعت من تحصيل الغرامة المفروضة كعقوبة، تطبّق عليه عقوبة الغرامة المقدرة بخمسة وعشرين ريالا.

3 - كل من يتحدث مع امرأة في الشارع، وتثبت الجريمة ضدّه، يعاقب بغرامة قدرها خمسة وعشرين ريالا، والنفي لمدة عامين . ([2])

4 - إذا ثبت ارتكاب اليهود للسرقة (رجلا أو امرأة)، فيعاقب الرجال بغرامة قدرها خمسة وعشرين ريالا، والنساء بغرامة قدرها اثنى عشر ريالا ونصف الريال ، وإن تعذر على أحدهم دفع الغرامة، فتكون لعقوبة عشر ضربات عصا مقابل كلّ ريال . ([3])

---

1 - الريال عملة نقدية اقتبسها سكان شمال أفريقيا من أسبانيا ، ففي القرن الخامس عشر الميلادي، وأثناء استقرار الإسبان واحتلالهم لبعض المدن الساحلية في الجزائر، نشأت علاقات تجارية فيما بينهم وبين الأهالي ، وكذا مع ممالك كوكو ، وأث عباس ببلاد القبائل . فتعامل الناس بالريال الأسباني، وكذا الحال بالنسبة للعملة الأسبانية الأصل المسماة بـ " الدورو" أو " بومدفع "

2 - اعتبر الإباضيون عقوبة النفي عقوبة متروكة لتقدير القاضي أو مؤسسة ثاجماعت، وهي محددة أحيانا ومؤبدة أحيانا أخري .

3 - استقر اليهود منذ عدة قرون في مدينة غرداية، وبنسبة قليلة في مدينة بريان، وكانوا يعملون في التجارة وصناعة الحليّ من الفضة و الذهب . وحسب تاريخ وادي ميزاب فإن اليهود الأوائل الذين سكنوا غرداية ، نزحوا إليها من منطقة جربة التونسية في حدود القرن الثامن الهجري، ويري البعض الأخر أنهم نزحوا من منطقتي فاس وفقيق بالمغرب الأقصى .

5 - يعاقب على الاغتصاب المرتكب ضدّ امرأة بكر كما يلي :

- إن كان المذنب بالغا([1])، تكون العقوبة مائة ريال غرامة والنفي لمدة أربع سنوات، ولا يمكن له الرجوع إلى موطنه إلا إذا رأي البحر. ([2])

- وإن كان غير بالغ، فعلى والديه دفع عشرة ريالات غرامة، ولا تطبق على القاصر عقوبة النفي .

6 - كل من ضرب آخر بمفتاح من حديد ([3]) ، يعاقب بغرامة قدرها خمسة وعشرين ريالا .

7 - كل من ارتكب عنفا ضدّ امرأة ذات سيرة حسنة، يعاقب بغرامة قدرها عشرة ريالات . فإن لم يكن بمقدور الضحية تقديم دليل إثبات ، فإنّه توجه لها اليمين الحاسمة ، ويعاقب المذنب بالعقوبة نفسها .

8 - كل من ارتكب عمدا جروحا بواسطة آلة حادة ، يعاقب بغرامة قدرها مائة ريال ، إضافة إلى الدية [ثمن الدم] ([4]) ، وينفي لمدة عامين لغاية أن يري البحر .

---

1 - حدد سنّ البلوغ لدي الحنفية بخمسة عشر سنة ، ولدي المالكية بثماني عشرة سنة، وعند الإباضية حدّد بثلاثة عشر سنة .

2 - الغرض من رؤية البحر، هو أن يلتحق المذنب بالساحل ويستقرّ في إحدى المدن الساحلية كالجزائر ، وهران، عنابة أو تونس، وبالتالي يبتعد عن قبيلته بأبعد ما يكون وهذا حتىّ تنسي الجريمة ، ولا يكون محلا للانتقام من أهل الضحية .

3 - تبدأ المشاجرات عادة لدى سكان غرداية بواسطة الضرب بالمفاتيح الحديدية والتى هي مستوردة من تونس ، إذ لا تصنع بوادي ميزاب إلا المفاتيح الخشبية والتى تستعمل في فتح الأقفال الخشبية .

4 - هو الثمن الواجب دفعه لأهل الضحية أو ورثتها ، وهو يختلف عن الغرامة التي هي من حق مؤسّسة ثاجماعت .

9 - كل من يرتكب سرقة في الحدائق، يعاقب بغرامة قدرها عشرة ريالات وينفي لمدة عامين ، ويعاقب الشاهد على السرقة والذي لا يدلي بشهادته في مدة شهر من يوم ارتكاب السرقة، بغرامة قدرها عشرة ريالات . ([1])

10 - كل من يقتحم مسكنا مملوكا للغير، يعاقب بمائة ريال غرامة، وإذا ما تعرض للقتل من قبل مالك المنزل، فإن هذا الأخير لا يكون عرضة لأية عقوبة .

11 - كل من سرق في منزل، يعاقب بخمسة وعشرون ريالا ، وكذا النفي لمدة عامين .

12 - كل من يرتكب جناية القتل العمدي، يعاقب بغرامة قدرها مائة ريال، كما يتعرض لعقوبة الضرب بالعصا، وينفي من منطقة الميزاب نهائيا.

13 - يعاقب مر تكبو المشاجرة بريالين لكل واحد منهم .

14 - كل من يرتكب جريمة اللواط ضدّ الأطفال ، يعاقب بمائة ريال غرامة والنفي لمدة عامين .

15 - يسمح لليهود بالسفر، لكن يمنع على نسائهم مغادرة البلاد . ([2])

---

[1] - وهو الشيء الذي قضت به التشريعات المعاصرة ، فقانون العقوبات الجزائري يعاقب في المادة 181 منه على عدم الإبلاغ عن الجناية فورا .

[2] - يعامل اليهود كالسكان الأصليين، حتّى لا يغادروا المدينة، لكون تجارتهم وأعمالهم تدرّ أرباحا طائلة على المدينة .

16 - كل من استهلك سوائل مسكرة (خمور) يعاقب بغرامة قدرها خمسة وعشرون ريالا ، وثمانون ضربة عصا .

17 - تعاقب المرأة التي ثبت ارتكابها لجريمة الزنا (الخيانة الزوجية) بالضرب بالعصا، ويتولى أبوها تنفيذ العقوبة عليها، أو أخوها أو أحد أقاربها ، كما يمكن لهؤلاء حبسها لمدة غير محددة تترك لتقديرهم .

ثانيا : قانون مليكة .

1 - اتفق سكان مليكة من طلبة وعوام على معاقبة الجرائم التي يمكن أن ترتكب من قبل سكان المدينة سواء في القصور أو في الواحات كما هو مدون أدناه .

2 - كل من يهين سواء بالكلام ، أو وشاية أو أي عنف آخر أعضاء العزابة أو التلاميذ ، يعاقب بغرامة قدرها سبعة ريالات وينفى لمدة عامين إلى مدينة الجزائر أو تونس .

3 - كل من ثبت ضدّه بواسطة شهادة الشهود، أنه ضرب شخصا آخر في المدينة ، أوفي السوق ، أوفي أي مكان آخر، يعاقب بغرامة قدرها خمسة وعشرون ريالا .

4 - يعدّ ممنوعا : التمتع بالموسيقى، أو أية ألعاب أخري ، وكذا استعمال الحناء بمناسبة الزواج أو الختان أو الميلاد . ([1])

---

[1] - كما يعدّ استعمال التبغ محظورا لكونه حسبهم يفسد العقل، وتقول الرواية أن التبغ نبت بسبب تبوّل الشيطان على باب الجنة .

ويعاقب كل مخالف لهذه الممنوعات عربي كان أم غير عربي، حرًا كان أم عبدا بغرامة قدرها خمسة ريالات ويعزل من قبل الطلبة .

ويعاقب بالعقوبات نفسها كل من يقبل في منزله ممارسة تلك الألعاب.

5 - كل من يعرقل تنفيذ العقوبات على الغير، يعاقب بغرامة قدرها خمسة وعشرون ريالا .

6 - كل من حاول ضرب آخر بواسطة آلات كالقضبان الحديدية، السكاكين ، الساطورات، العصي الحديدية ، يعاقب بغرامة قدرها خمسة وعشرون ريالا حتى ولو لم يصحب التهديد بتلك الآلات تنفيذ الجريمة .

7 - كل من ضرب أو جرح آخر بإحدى الآلات المذكورة أعلاه، فيعاقب بغرامة قدرها خمسون ريالا، والنفي من المدينة.

وإذا نتجت الوفاة ، فيعاقب المذنب بمائة ريال غرامة والنفي لمدي الحياة .

8 - كل من نقل أو نشر أخبارا تبيّن بأنها خاطئة، يعاقب بغرامة قدرها عشرة ريالات .

حرّر هذا القانون في اليوم العاشر من شهر رمضان لعام 1200 هجرية، الموافق لعام 1785 ميلادية .

• ثالثا : قانون بني يزقن .

1 - تنقسم العقوبات إلى ثلاثة فئات : التأديب ، التعزير ، والتنكيل . فالفئة الأولى تشمل العقوبات التي تقل عن عشرين سوطا وعشرين يوما حبسا. وتشمل الفئة الثانية العقوبات التي تقل عن أربعين سوطا، و أربعين يوما حبسا . في حين تترك مدة ونوعية الفئة الثالثة من العقوبات لتقدير القضاة . ([1])

2 - تطبق عقوبة التأديب على كل جريمة معاقب عليها وهي :

السبّ، القذف، التحريض على الإخلال بالنظام العام، التحريض على المتعة الممنوعة، من ألعاب، غناء أو صياح ، أو أية عبارات من شأنها المساس باعتبار الغير، وتطبق كذلك على من يقتحم مسكنا للغير دون وجه حقّ، والذي يرفض تسليم ما يطلب منه شرعا، من يختلي بامرأة الغير، الذين يجتمعون لشرب القهوة أو تناول التبغ الخ ...

3 - تطبق عقوبة التعزير على :

- كل من يحاول ضرب أو جرح الغير بواسطة آلات حديدية أو خشبية أو أحجار.
- كل من يستهلك التبغ، أو الخمور، وكل من يأكل أو يبيع أشياء يحرمها الدين الخ ...

4 - تطبق عقوبة التنكيل على كل من :

[1] - عقوبة الإعدام نادرة في قوانين بني ميزاب والتي تركت حرية كبيرة للقضاة في تقدير العقوبات الأخرى .

- يرتكب سرقة أو نهبا للأموال .
- يرتكب اغتصابا ضدّ امرأة، طفل، عبد ، أو حيوان .
- يضرب أو يهين ممثلي السلطة أو مستخدميها .
- يحمل سلاحا أو يحاول استعماله في سوق أو في أي مكان عمومي .
- يهين الدين بواسطة الكلام أو بأيّ فعل آخر .
- يضرب آخر بواسطة آلات حديدية أو خشبية أو أحجار، أو يجرحه بها .

• رابعا : قانون بـونُورَة .

1 - كل من يرتكب جريمة القتل العمدي، يعاقب بغرامة قدرها مائة ريال، وتعويضا قدره أربعمائة ريالا (الدية) مع النفي لمدى الحياة .

2 - كل من ثبتت ضده جريمة السرقة، يعاقب بغرامة قدرها خمسة وعشرون ريالا، وينفي لمدة عامين .

3 - كل من جرح الغير أو ضربه، بواسطة خنجر أو مفتاح حديدي، أو بمفتاح كبير من الخشب، أو مقصّا أو حجرا، يعاقب بغرامة قدرها خمسة ريالات .

4 - كل من يضرب آخر بيده أو يمسكه من ثوبه، يعاقب بغرامة قدرها ريالان .

5 - كل من يبصق في وجه آخر، أو يرمي بالتراب على وجه آخر، يعاقب بغرامة قدرها ريالان .

6 - كل من يعامل آخر على انه أبله أو ولد زنا أو سارق ، يعاقب بغرامة قدرها ريالان .

7 - تطبق هذه العقوبات على كل مراهق، رجلا كان أم امرأة، ماعدا عقوبة النفي التي لا تطبق إلا على الرجال .

8 - عندما تنطق مؤسّسة ثاجماعت بعقوبة الغرامة، فإنها ترسل وصيف ثاجماعت لتحصيل مبلغ الغرامة، وفي حالة رفض الدفع، ينتقل أعضاء الجماعة برِمَّتِهِم إلى منزل الجانح ويفرضون عليه أن يدفع ضعف الغرامة .

• خامسا : قانون العطف .

1 - كل قاطع للطريق ، حتى ولو لم يأخذ أي شيء ، يعاقب بعقوبة لا يمكن أن تقل عن خمسين ضربة عصا والتي تحدّدها مؤسّسة ثاجماعت . وإذا ارتكب سرقة أو قتلا عمد يا، فإنه يعاقب بالسجن المؤبد ، وإن تعذر حبسه، فإنه يعاقب بالإعدام .

2 - كل من ارتكب جريمة النهب، السرقة، أو الزنا، أو تناول المشروبات المسكرة، أو أكل لحم أو دم حيوان غير مذبوح ، أو لحم خنزير، أو لحم إنسان أو غيرها من المحرّمات، فإنّ عقوبة التنكيل هي الواجبة تطبيقها ضدّه، وتحدّد عدد الضربات بالعصا التي يتلقاها من قبل مؤسّسة ثاجماعت و التي يمكن لها رفع العقوبة إلى خمسمائة ضربة عند الاقتضاء .

3 - يعاقب على الضرب أو الجرح العمدي المرتكب بالأيدي بالتنكيل .

4 - يعاقب على الضرب أو الجرح العمدي المرتكب بواسطة آلات كالعصي أو أعمد الخيام، أغصان النخيل ، بعقوبة التعزير ، أي بعقوبة لا يمكن أن تتجاوز أربعين ضربة عصا. (1)

وفي جميع الحالات المنصوص عليها أعلاه، فإنّ المذنبون يدفعون لزاما تعويضا عن الجروح التي تسببوا في إحداثها، كما يجب رد الأشياء المسروقة إلى مالكها الضحية .

5 - كل من خرج من منزله ومعه سلاحه بقصد المشاجرة، يعاقب بعقوبة التنكيل حسب ما تحدده مؤسّسة ثاجماعت، سواء حدثت المشاجرة أم لا.

6 - يعاقب العبد الذي يهرب من منزل سيده بالضرب بالعصا بدون تحديد، لغاية رجوعه إلى منزل هذا الأخير .

7 - تعاقب بالضرب بالعصا دون تحديد المرأة التي تترك منزل الزوجية للالتحاق برجل آخر .

8 - ويعاقب بالعقوبة نفسها الرجل الذي يفرّ مع امرأة متزوجة أم غير متزوجة .

9 - تطبق العقوبة أعلاه على من يفرّ مع غلام حديث السن بغرض تحريضه على الفسق أو ارتكاب عمل جنسي ضدّه .

10 - كل من يهرب مع امرأة غير متزوجة، بغرض إبرام عقد زواج معها، يعاقب بعقوبة التأديب، أي عشرين ضربة عصا على الأكثر .

1 - في قانون بني يزقن لا يشمل التعزير إلا العقوبات التي يقل حدّها الأقصى عن أربعين ضربة عصا .

11 - كل من يبصق في وجه آخر أو يرميه بالتراب أو الرماد، أو الماء أو أية مادة والتي تمس جسمه أو ملابسه، يعاقب بعقوبة لا يمكن أن تقل عن خمسين ضربة عصا .

12 - كل من يضرب عمدا حيوانا للحمل مملوكا للغير، يعاقب بعقوبة التّنكيل .

13 - كل من يهدم حائطا أو سقفا غير مملوك له، يكون عُرضةً لعقوبة التأديب والتي لا يمكن أن تتجاوز عشرين ضربة عصا. كما يعاقب على السب بالعقوبة نفسها .

14 - كل مساس بالحياء (Attentat à la pudeur) يرتكب بالعنف أو بدون عنف على فتاة بكر، يعاقب عليه بالتنكيل ، كما يلزم المذنب بدفع مبلغ الصداق إضافة إلى ذلك .

- كل من ارتكب جريمة الاغتصاب ضدّ امرأة ،يلزم بدفع مبلغ صداقها، وتطبق عليه عقوبة التنكيل .

15 - كل من رتكب فعلا من أفعال الشذوذ الجنسي ضدّ طفل، يجب عليه أن يدفع ما يقابل صداق امرأة مطلقة أو أرملة، كما تطبق عليه عقوبة التنكيل .

16 - يمكن أن يحبس لمدة سنة الشخص المتهم بالقتل العمدي، والذي يرفض الاعتراف على نفسه بتلك الجريمة، ويمكن تأسيس الاتهام على شهادات أشخاص محترمين، يشهدون بأنهم رأوا المتهم وهو يمشي باتجاه مكان الجريمة في اللحظة التي ارتكبت فيها. (1)

1 - يتعلق الأمر هنا بصورة من صور الإكراه البدني و المقصود منه دفع المتهم إلى الاعتراف.

17 - يعاقب بتسعة وثلاثين ضربة عصا، كل من ثبتت ضده شهادة الزور.

18 - يسلم الشخص الذي تثبت ضدّه جريمة القتل العمدي، للشخص الأكثر قرابة من الضحية ، والذي له الخيار في أن يقبل الدية، أو يعفو عن المذنب .

غير أنه في حالة العفو، فإن مؤسّسة ثاجماعت، تحبس المذنب لمدة معينة قد تستمر لعدة سنوات، كما يكون عرضة لعقوبة الضرب بالعصا بدون تحديد .

19 - كل شخص يرفض أداء اليمين القانونية والتي وجهت له، يحبس من قبل القاضي أو مؤسّسة ثاجماعت لغاية أداءه لليمين أو يقدم اعترافات .

20 - كل من يخالف تنظيمات مؤسّسة ثاجماعت، ويصعد على سطح المسجد أو يضع فوقه قاذورات أو يمشي على القبور أو يترك حيوانات ترعى بها أو يرتكب أية مخالفة أخري ، يعاقب بالضرب بالعصا والذي لا يمكن أن يتجاوز عشرون ضربة .

21 - يتحمل مالك الحيوان تعويض الخسائر، التي تحدثها حيواناته في حديقة أو حقل مزروع للغير .

22 - تكون قرارات مؤسّسة ثاجماعت قابلة للتنفيذ في ميعاد ثلاثة أيام وعند انقضاء ذلك الميعاد ، فإنّ الشخص الذي لم ينفذ القرار الصادر ضدّه يحبس لغاية تنفيذه له .

23 - تمنع منعا باتا أدوات الموسيقي، كالمزامير، الطبول الخ ...، ويعاقب من يستعملها بعقوبة التأديب، أي عشرين ضربة عصا على الأكثر.

24 - كل من وجه لآخر في مكان عمومي أو سوق أو اجتماع ، عبارات جارحة تمس بالإعتبار باستثناء القذف بالزنا ، فإنه يعاقب بالحبس والضرب بالعصا ضمن عقوبة التأديب ، وإذا تعلق الأمر بقذف بالزنا فإنّ المذنب يتعرض لعقوبة التعزير .

25 - يعاقب بعقوبة التأديب كل شخص يقتحم منزلا للغير بدون إذن، ودون إحداثه لأي ضرر .

26 - تطبق على الجانح المريض الذي سلطت عليه عدة عقوبات العقوبة الأولى، وعند شفاءه تطبق عليه باقي العقوبات . ([1])

• سادسا : قانون بَرَّيَّان .

1 - كل من استعمل في مشاجرة مفتاحا حديديا، ليضرب به خصمه، يعاقب بغرامة قدرها خمسة فرنكات، كما يدفع ثمن الدم إضافة إلى ذلك، كما يدفع الشخص المضروب كذلك غرامة قدرها خمسة فرنكات.

2 - وإذا استعمل الجانح عصا مسننة بحديد، فترفع العقوبة إلى خمسة وعشرين فرنكا .

3 - كل من يشهر خنجرا في وجه آخر ، يعاقب بغرامة قدرها خمسة وعشرين فرنكا وإذا أحدث له جروحا، فترفع العقوبة إلى أربعين فرنكا.

---

[1] - وهو إجراء عرفه القانون الروماني وكذا القوانين القديمة ، فالمرض هنا سبب من أسباب تأجيل تنفيذ العقوبات لكون الغرض منها هو الإيلام .

4 - كل من ثبت ارتكابه للقتل بواسطة خنجر، يعاقب بغرامة قدرها مائة وخمسة وستون فرنكا، وينفي لمدة عامين، لغاية أن يرى البحر، وبعدها يستطيع طلب رجوعه، كما يجب عليه دفع الدية إذا طلبها منه أهل الضحية، وإذا لم يقبل هؤلاء الدية، فإنّ المذنب يبقي منفيا .

ويعاقب القاتل المستعمل لسلاح ناري بالعقوبات نفسها .

5 - كل من يسرق في منزل مسكون يعاقب بالنفي لمدة عامين ، لغاية أن يري لبحر، ويلزم بإرجاع الأشياء المسروقة، ويدفع غرامة قدرها أربعون فرنكا ، ويبقي منفيا مادام لم ير البحر .

ويعاقب بالعقوبة نفسها على السرقة المرتكبة في مخزن للسلع أو في حديقة مسكونة بواسطة فتحة في الحائط باستعمال مِعْوَل .

6 - يعاقب على سرقة التمور فوق النخيل بغرامة قدرها خمسة عشر فرنكا.

7 - يعاقب على سرقة الثمار بغرامة من خمسة إلى خمسة عشر فرنكا، وإذا ثبت بأنّ السارق معتادٌ ، ويتّخِذ من السرقة مهنتَه فإنّه يُنفي من المدينة .

8 - كل سَبّ لآخر بالكلام يعاقب عليه بغرامة قدرها ريال واحدٌ .

• سابعا : قانُون القرارة .

1 - تتناسب الغرامات والجرائم المرتكبة.

2 - كل رجل يفاجئ داخل منزل، يعاقب بغرامة قدرها مائة ريال، وينفي لمدة أربعِ سنوات ، ويجب عليه المغادرة إلى مدينة بعيدة مثل الجزائر، تونس أو وهران.

3 - كل من يسرق في حديقة للغير، يعاقب بغرامة قدرها خمسة وعشرون ريالا وينفي لمدة عامين .

4 - كل من يحدث جروحا للغير بواسطة خنجر، منجل، معول أو مفتاح ، يعاقب بغرامة قدرها خمسة وعشرون ريالا . وإذا استعمل المذنب عصا خشبية فقط، فإنّ العقوبة تكون خمسة ريالات . ويلزم المذنبون بدفع التعويض لصالح الضحايا طبقا للقانون .

5 - يعفي من دفع الغرامة أو الدية، الشخص الذي يقتل آخر اقتحم منزله ليلا .

6 - يسلم مرتكب القتل العمدي إلى أسرة الضحية، والتي لها الخيار ما بين قتله أو العفو عنه أو قبول الدية، ويعاقب إضافة إلى ذلك بغرامة قدرها مائة ريال .

7 - في حالة القتل غير العمدي ، فإنّ القبيلة هي التي تدفع الدية عوضا عن المذنب ويجب على هذا الأخير أن يدفع غرامة قدرها خمسون ريالا. ([1])

- هو نوع من أنواع التأمين عن الجرائم غير العمدية، تحلّ بموجبة القبيلة محل المذنب في دفع التعويض لأهل الضحية .

[3]

المغرب الأقصى.

(منطقتي فقيق و تازة).

• أولا - قانون قصر زناقة بفقيق Figuig .

1 - يعاقب كل من يقتل آخر مع سبق الإصرار، بغرامة قدرها ثمانمائة دينار، تتولى تحصيلها مؤسّسة ثاجماعت .

2 - كل من يقتل إنسانا في مشاجرة، ولا يكون قصده سوى إحداث الجرح ، أو أي إيذاء آخر، يعاقب بأربعمائة دينار غرامة .

3 - كل من يقتل إنسانا بغير قصد، لا يكون عرضه لأية عقوبة، لكن يلزم بدفع الدية لأهل الضحية، وفي الحالتين الأولي والثانية، يكون دفع الدية إلزاميا لصالح أهل الضحية، ويكون لهؤلاء استعمال حقهم في الثأر ضد المجرمين .

4 - ويلزم المجرم بالنفي لغاية العفو عنه .

5 - يعاقب كالقاتل كل من أستعمل سلاحا ناريا في قتل أخر، لكن يعاقب بغرامة قدرها مائة دينار ما لم يصب الهدف .

6 - يعاقب بخمسين دينارا غرامة كل من يهدد آخر بسلاح ناري و يعاقب بخمسين دينارا غرامة عن كل ضربة، كل من يضرب آخر بخنجر، سيف أو منجل أو أية آلة حديدية، وتتناسب الغرامة مع عدد الضربات .

7 - كل من يحدث أضرارا أو خسائر في أراضي مزروعة للغير أوفي نخيله، يعاقب بغرامة قدرها خمسون دينارا، إضافة إلى تعويض المالك عن الخسائر التي لحقت بهذا الأخير .

8 - يعاقب بغرامة قدرها مائة دينار، كل من مارس علاقات غير مشروعة

مع امرأة وتطبق العقوبة نفسها على من يمسك عليها بعنف، أو يري المرأة من أعلى الحائط .

9 - يعاقب بغرامة قدرها خمسون دينارا ، كل من يفشي أسرار مؤسّسة ثاجماعت .

10 - كل من يهين أعضاء مؤسّسة ثاجماعت، يعاقب بغرامة قدرها عشرة دنانير .

11 - لا فرق بين الإهانة الحاصلة بالكلام أو بالفعل .

12 - لا يستحق الدية أهل السارق الذي يقتل أو يجرح داخل منزل ، ولا توقع على قاتله أية عقوبة .

13 - كل من يرتكب فعلا مخلا بالعرض أو اللواط ضدّ طفل صغير، يعاقب بغرامة قدرها خمسون دينارا .

14 - كل من يسرق في منزل، يعاقب بغرامة قدرها مائة دينار .

15 - كل من يضرب شخصا بعصا ولم يجرحه، يعاقب بغرامة قدرها خمسة دنانير، وإن حدثت جروح فيعاقب بغرامة مضاعفة، وإن سال الدم بغزارة، فيعاقب بالعقوبة الموقعة على من أحدث جروحا بآلة حديدية .

16 - كل من ارتكب سرقة في الحدائق، يعاقب بعشرة دنانير غرامة، وتكون العقوبة نفسها إذا انصبت السرقة على الحبوب غير المنزوعة، وكذا في حالة الدخول إلى حقل مزروع باللوبيا .

يعاقب بغرامة قدرها ستة أوقية كل من يسرق ثمارا كالرمان أو خضرا أو حطبا من الحدائق .

يعاقب سارق ثمار التين أو العنب أو الخوخ أو التمر، بستة دنانير غرامة نافذة.

17 - كل من يذبح نعجة مسروقة، يعاقب بغرامة قدرها خمسة دنانير، إضافة إلى دفع التعويض لمالك الحيوان المسروق .

18 - كل من بدأ بالمشاجرة مع الغير أو حاول ذلك ، يعاقب بغرامة قدرها دورو واحد ، ويعاقب على سرقة المياه بعشرة دنانير .

19 - يعاقب كل من ضرب آخر بحذائه، بغرامة قدرها خمسة دنانير .

20 - كل من سمع نداء بالاستغاثة، ولم يتدخل، يعاقب بغرامة قدرها دورو واحد .

21 - كل من لا يقوم بواجبه المعروف باسم " ثامورث" [Thamourth] (الضيافة) يعاقب بغرامة قدرها اثنا عشر موزونا . (1)

22 - كل من يضرب بدون حق شخصا آخر، يعاقب بغرامة قدرها خمسة دنانير، وإذا ثبت بأنّ الضارب تعرض للاستفزاز من قبل الضحية، فإنّ عقوبة الغرامة لا توقع عليه بشرط أن يثبت قيام حالة الاستفزاز.

23 - كل من عاد إلي التشاجر، بعد أن فكت المشاجرة، فإنه يعاقب بغرامة قدرها عشرة دنانير .

24 - كل من يستند على أحد أعيان قبيلة فقيق للحصول على تخفيض للغرامة من مؤسّسة ثاجماعت ، فإنه يعاقب بغرامة تحدّدها هذه الأخيرة .

---

1 - تعتبر الضيافة واجبا مقدسا لدى جميع القبائل .

25 - يعاقب بغرامة قدرها عشرة دنانير، كل من يستدعي من مؤسسة ثاجماعت ولا يستجيب لذلك الإستدعاء .

26 - يطبق هذا القانون على قبيلة أولاد سليمان كما يطبق على زناقة .

27 - كل من يدخل قصرا للعدو، يعاقب بغرامة قدرها خمسون دينارا، ما لم يستشر مؤسّسة ثاجماعت بكامل أعضائها ، أو أن يستشيرها وتبدي رأيا مخالفا لما أراده .

28 - يعاقب بغرامة قدرها مائة دينار ، كل من يكشف للعدو عن مكان اختباء شخص ما قصد قتله، وإن قتل هذا الشخص نتيجة لذلك العمل، فإنّ الغرامة ترفع إلي أربعمائة دينار .

29 - كل من شرب مواد مسكرة، سواء اعترف على نفسه بذلك، أو شوهد، فإنّه يعاقب بخمسين دينارا غرامة .

30 - كل من يقتل إنسانا آخر بالسمّ، فإنه يعاقب بغرامة قدرها ثمانمائة دينار .

31 - كل من يقطع رجل حيوان، يعاقب بغرامة قدرها خمسون دينارا، إضافة إلي ثمن الحيوان المجروح، وتطبق الغرامة نفسها على من يقتل حيوانا . ([1])

32 - كل من يحرض زوجة الغير على الطلاق، يعاقب بغرامة قدرها خمسون دينارا.

33 - كل من يعرقل حركة المرور للأشخاص أو الحيوانات، يعاقب بغرامة قدرها عشرة دنانير، ويلزم كذلك بفتح الطريق .

[1] - يقصد بالحيوان هنا حيوانات الركوب كالأحصنة و البغال والحمير .

34 - يكون مسؤولا الشخصُ المالك لحائط على وشك الانهيار، والذي تلقي أمرا بهدمه ولم ينفذه، ويلزم بدفع الأضرار الناتجة عن تهدم الحائط، ويكون مسؤولا كذلك إذا ما تسبب الانهيار في وفاة إنسان .

35 - يعاقب بغرامة قدرها ستة أوقية، كل من كلف بحراسة قطيع ماعز، وغادر المكان .

36 - يعاقب كل من أرجع زوجته التي طلقها ثلاثة مرات ، بغرامة قدرها خمسون دينارا ، ويعاقب بالعقوبة نفسها الطالب الذي حضر ذلك الزواج عن علم ، ويعاقب كذلك بالعقوبة نفسها، كل من تزوج امرأة في عدّتها .

37 - كل من أشهر سلاحه في وجه الغير، أو استعمل عصا أو خنجرا بغرض الضرب، يعاقب بغرامة قدرها عشرة دنانير .

38 - كل من يسخر من الغير، يعاقب بغرامة قدرها خمسون دينار، حتّى ولو تعرض للعنف من قبل الطرف الآخر .

39 - إذا اشتكت امرأة بان رجلا اعتدى عليها (جنسيا)، فإنّ الفاعل يعاقب بغرامة قدرها مائة دينار إن أثبتت الفعل، وإن لم تثبته فهي التي تتحمل الغرامة .

40 - كل من يسرق في مكان عمومي، يعاقب بغرامة قدرها خمسون دينارا ، وإذا قتل السارق ، فإنّ القاتل لا يكون محلا للمتابعة .

41 - كل من يسرق حبوبا منزوعة من الأرض، يعاقب بغرامة قدرها خمسون دينارا .

42 - تعاقب المرأة التي تسرق في منزل أوفي منابع المياه، بغرامة قدرها ثمانية دورو . ([1])

• ثانيا : قانون قصر أوداغير OUDAGHIR.

1 - كل من قتل إنسانا مع سبق الإصرار، يعاقب بغرامة قدرها أربعمائة دينار، كما يعاقب بالنفي لمدى الحياة . ([2])

2 - وإذا كان القتل غير عمد يا، فإنّ العقوبة هي الغرامة المقدرة بمائة دينار.

3 - كل من أطلق عيارا ناريا على آخر ببندقية، يعاقب بغرامة قدرها مائة دينار، وإن لم يصبه فيعاقب بخمسين دينارا غرامة، وإن هدده فقط بسلاحه، فإنّ العقوبة هي عشرة دنانير .

4 - كل من يضرب آخر بآلة حديدية، غير الخنجر، يعاقب بعشرة

---

1 - يلاحظ بانّ أغلبية الجرائم معاقب عليها بعقوبة الغرامة، وتودع الغرامات المدفوعة في صندوق يشرف عليه أحد الأعضاء المرموقين لمؤسّسة ثاجماعت، ولا تعدّ الغرامات المصدر الوحيد لميزانية تلك المؤسّسة ، بل توجد إلى جانب ذلك ، الأموال المتحصل عليها من البيع بالمزاد العلني لمياه القادوس (قناة توزيع المياه) الخاص بمؤسّسة ثاجماعت، إذا ينظم في كل سنة مزادين، الأول في شهر مايو و الآخر في شهر أكتوبر، فالمياه تباع إذن لفترة ستة أشهر، وتتكون النفقات من :

أ - مصاريف استقبال الضيوف القادمين إلى زناقة أو عابري السبيل .

ب - مصاريف ترميم وصيانة قادوس المياه وكذا قنوات توزيع المياه .

ج - مصاريف صيانة وترميم جدران القصور وشوارع القصور وتصرف تلك النفقات تحت رقابة أعضاء مؤسّسة ثاجماعت .

2 - يلاحظ تشابه وتطابق ما بين قوانين وادي ميزاب ، وهذا القانون بخصوص عقوبة النفي لمدى الحياة .

دنانير غرامة، وإذا لم يقم إلا بالتهديد فيعاقب بخمسة دنانير غرامة .

5 - يعاقب من يضرب آخر بعصا غليظة (هراوة) بغرامة قدرها خمسة دنانير، فإنّ كان الضرب بعصا بسيطة فالعقوبة هي ديناران غرامة .

6 - كل من هدد آخر بالضرب بهراوة أو عصا، يعاقب بدينار واحد غرامة.

7 - كل من يرتكب سرقة في منزل، يعاقب بغرامة قدرها ثلاثون دينارا، وإذا قتل السارق أثناء قيامه بالسرقة، فلا عقاب على القاتل ولا يلزم بالدية.

8 - كل من يسرق في قافلة، يعاقب بثلاثين دينارا غرامة .

9 - كل من يسرق نعجة ويذبحها، يعاقب بغرامة قدرها خمسة دنانير .

10 - كل من يرتكب جريمة الزنا، يعاقب بثلاثين دينارا غرامة، وتطبق العقوبة على الرجل وعلى المرأة، لكن إذا أجبرت المرأة على الزنا بالقوة فلا عقوبة عليها .

11 - كل من يفرّ مع امرأة إلي منطقة فقيق ، يعاقب بعشرة دنانير غرامة، وإذا رجعت المرأة إلي قصر أوداغير، ولم يطردها مالك البيت ، فإنه يعاقب بغرامة قدرها عشرة دنانير ويلزم على طردها من منزله.

12 - كل من يسرق في سوق " أوداغير" ، يعاقب بأربعين دينارا غرامة ، سواء أكان رجلا أم امرأة .

13 - كل من يقطع نخلة، يعاقب بعشرة دنانير غرامة .

14 - كل من هز نخلة بغرض سرقة ثمرها، أو كسرها، يعاقب بغرامة قدرها خمسة دنانير .

15 - كل من أتلف نخلة، سواء بإتلاف أوراقها أو ثمارها، أو أي جزء منها، يعاقب بثلاثين دينارا غرامة .

16 - كل من تسبب في أضرار في حقل للشعير أو غيره من الحبوب ، يعاقب بعشرة دنانير غرامة .

17 - كل من سرق حطبا من نخلة غير مملوكة له أو سرق علفا، يعاقب بدينارين غرامة وتطبق العقوبة نفسها على سارق الثمار كالرمان أو ما شابهه .

18 - كل من يسرق مياه قنوات السقي، يعاقب بعشرة دنانير غرامة. (1)

19 - يعاقب بعشرة دنانير غرامة كل من يسرق آلة رفع المياه من القناة .

20 - كل من يسرق حبلا أو دلوا ، يعاقب بد يناران غرامة .

21 - كل من يسرق بابا أو قفلا ، يعاقب بخمسة دنانير غرامة .

22 - كل من يسرق في الموضع المعروف باسم " القادوس" أي مكان تجميع المياه ، يعاقب بد يناران غرامة، صغيرا كان أم كبيرا .

23 - كل من نزع حشيشا أو حطبا في شوارع الواحة، يعاقب بدينار واحد غرامة .

24 - كل من يضرب إنسانا ويكسر له سنّا، يعاقب بخمسة دنانير غرامة.

25 - كل من يضرب إنسانا ويحدث له جرحا بسيطا، يعاقب بدينا ران غرامة، ويعاقب على الضرب بالعصا أو الأحجار، لإحداث الضرر

---

1 - أوجد هذا القانون جرائم سرقة المياه خاصة وأن المنطقة التي يقع بها القصر تقع بمنطقة فقيق ذات الطابع الصحراوي ، والتي يقل فيها الماء بالجنوب الشرقي للمغرب والقريبة من ولاية بشار بالجزائر.

نفسه، بالعقوبة نفسها.

26 - كل من يساند الغير في مشاجرة، يعاقب بد يناران غرامة.

27 - كل من يغسل في الساقية المسماة " تارزرث " يعاقب باثني عشر موزونا غرامة سواء كان مسلما أو يهوديا .

28 - يعاقب بثلاثين دينارا غرامة ، كلٌّ من شهد شهادة الزور .

29 - إذا سرقت يهودية صوفا، تعاقب بد يناران غرامة، وتكون العقوبة نفسها ضدّ من ارتكب سرقة ضدّ يهودي .

30 - كل من أفشي أسرار مؤسّسة ثاجماعت ، يعاقب بغرامة قدرها خمسون دينارا .

31 - يدفع الجزارون ضريبة قدرها اثنا عشر موزونا في الشهر .

32 - يعاقب كل من نشر أقوالا من شأنها إحداث مشاجرة، بد يناران غرامة .

33 - كل من ينصب على أهل البلدة أو آخرين ، يعاقب بد يناران غرامة.

34 - إذا ارتكب طفل سرقة، فإنّ أبوه هو المسؤول ماليا، وكذا الشأن بالنسبة للعبد الذي يدفع سيده الغرامة عوضا عنه .

35 - على كل من كان ضحية أضرار أو خسائر، أن يتصل بأهل الخبرة والدراية لتحديد قيمة تلك الأضرار أو الخسائر .

36 - كل من حكم عليه بغرامة واتّجه إلى رجال ذوي نفوذ من أهل فقيق للحصول على عفو من العقوبة ، فإنه لا يكون له ذلك إلاّ بعد مداولة مؤسّسة ثاجماعت .

وكل من كلفه بالحضور خصمه أمام المحكمة، وغاب عن الجلسة، فإنه يدفع دينارين غرامة .

37 - كل صائغ يهودي يتلقى الفضة من أحد سكان المنطقة قصد صنعها ، والذي يقوم بغشّها ، يعاقب بغرامة قدرها عشرة دنانير .

38 - تعاقب المرأة الزانية التي تلد مولودا بغرامة قدرها خمسون دينارا كما تعاقب بالرجم إضافة إلي ذلك، وتوقع العقوبتان نفسهما على شريكها في الزنا .

39 - كل من لا يشارك في إصلاح قنوات المياه، يعاقب بغرامة قدرها اثنا عشرة موزورنا ، ويعاقب بالعقوبة نفسها كل من لا يشارك في أعمال السخرة .

• ثالثا : قانون أيت أوراين شراقة .

[منطقة تازة] ([1]) .

1 - يعاقب على القتل العمدي بعقوبة الانتقام، أي القصاص، ويتولى توقيعه أهل المقتول، وباستطاعتهم قبول الدية، ويمارس حق الانتقام على مرتكب جريمة القتل أو على أحد من أهله .([2])

– لا يمكن ممارسة حق الانتقام ضدّ القاتل الذي يختفي في الزاوية، ويكون تحت حماية مقدم الزاوية، ويتفق آنذاك أعضاء مؤسّسة

[1] - تقع قبيلة أيت أوراين شراقة بمنطقة تازة (شمال المغرب) .

[2] - يطبق القانون العرفي على جميع سكان القبيلة ، سواء كانوا أبناء شرعيين أو طبيعيين ما دامت الأم من سكان القبيلة ، في حين لا يتمتع العبيد بأي حقّ .

ثاجماعت على تحديد مبلغ الدية وكذا ميعاد الدفع ، وإن لم تدفع الدية خلاله، فإنّ أهل الضحية يسترجعون حقهم في القصاص، ويمكن تجديد ذلك الميعاد من قبل مؤسّسة ثاجماعت مرة واحدة، بشرط أن يقدم أهل القاتل ذبيحتين، الأولى لمؤسّسة ثاجماعت والأخرى لأهل الضحية، ولا يجوز أن يتجاوز ذلك الأجل سنة واحدة .

2 - إذا كان القتل غير عمديا، تطبق القواعد نفسها المطبقة على القتل العمدي، إذ لا تعترف العادة بالدفاع الشرعي .

3 - إذا ارتكبت امرأة جريمة القتل العمدي، فإنها تكون تحت حماية أبيها وإخوتها وزوجها، ولا حاجة لها بالفرار إلى الزاوية .

4 - إذا كان القاتل طفلا، فإنّ على أبويه دفعَ الدية، وإلا طبق حق الانتقام على شخصيهما .

5 - إذا أجهضت امرأة نفسها، أو أجهضها زوجها عمديا، فلا عقوبة عليهما .

6 - لا يوجد أي مانع من موانع المسؤولية في حالة القتل العمدي، وتوقع العقوبات حتى على المجانين والبلهاء .

7 - ويتولى أهل القاتل دفع الدية لأهل المقتول .

8 - تحدّد دية المقتول بمبلغ ألف ومائتي دورو وهي مختلفة حسب مكانة المقتول ووضعه الاجتماعي .

9 - يعاقب مرتكب الضرب العمدي أو الجروح العمدية أو محاولة القتل العمدي بعقوبة القصاص ، ما لم يعرض على الضحية تعويضا معقولا.

وتقوم الضحية بنفسها بتوقيع عقوبة القصاص ، أو بواسطة أحد أقاربها .

10 - لا حاجة لمرتكب الضرب أو الجرح بالهروب ، وعليه في أقرب الآجال أن يذبح خروفا أمام منزل الضحية، ويختار وكلاء عنه، للتفاوض باسمه حول مقدار التعويض الواجب دفعه من قبله. وللضحية أومن ينوب عنها قبول أو رفض التعويض. ويكون التقدير النهائي للتعويض آنذاك لمؤسّسة ثاجماعت، والتي تأخذ في عين الاعتبار أثناء تقديره الوضعية الاجتماعية للضحية، وكذا حالة العجز، وكذا إمكانية تفاقمه في المستقبل ، وإن كان دائما، وكذا طرق دفع التعويض والذي يكون فوريا أو على دفعات .

11 - لا يكون مسؤولا جزائيا من يرتكب أفعال الضرب أو الجرح العمدي في الحالات التالية :

أ - إذا كان الضرب أو الجرح قد حدث دون قصد إحداثه .

ب - إذا كان الفاعل طبيبا، معترفا له بممارسة مهنته والذي جرح بدون عمد أحد مرضاه أثناء عملية العلاج .

ج - في حالة الاغتصاب ،إذا ثبت بأربعة شهود عيان، أو بواسطة الضحية مدعمة بأثنتي عشر شهادة ، والذين جرحتهم، أو أنّها جرحت المعتدي عليها دفاعا عن شرفها .

12 - إذا أدي الضرب أو الجرح العمدي إلي الوفاة ، فإنّ عقوبة القتل العمدي هي المطبقة ما لم تصرح الضحية قبل وفاتها وبحضور ستة شهود من بينهم أحد أعيان القبيلة ، بأنّ الوفاة ليست نتيجة للضرب أو الجرح الذي تلقته .

13 - يقدر التعويض الواجب دفعه عن جريمة الضرب أو الجرح العمديين كما يلي :

- **أولا** : فقد اليدين أو عضوين هامين (يد أو رجل) أو أيّ عضو أساسي (الذكر) يقدر بدِيَّة كاملة .
- **ثانيا** : فقد عضو واحد هام أو جزء من عضو أساسيّ (خصية) يقدر بثلث الدية ، وتلحق بالعضو الهام الأذن حتى و لو لم يترتب عن فقدانها صمم الشخص .
- **ثالثا** : تقدر دية فقد السنّ Dent بخمسين أو ستين دورو، ويخفض هذا المبلغ إلى النصف أو الثلث تبعا لدرجة تكسرّ السنّ .
  - دية فقد إصبع الخنصر : أربعون دورو .
  - دية فقد إصبع السبابة : خمسون دورو .
  - دية فقد إصبع الرجل دون تميز : خمسة وعشرون دورو .

وإذا نتج عن الضرب والجرح العمدي عجزا مؤقتا عن العمل ، فإنّ المذنب يلتزم بإعالة الضحية لغاية الشفاء .

وإضافة إلى ذلك يلتزم المذنب بان يدفع لمؤسّسة ثاجماعت غرامة مالية يمكن أن تصل إلى مائة دورو وكذا ذبح ثور، وفي حالة العود يمكن تطبيق عقوبة النفي من القبيلة .

14 - نكون بصدد جريمة زنا، إذا ارتكب أحد الزوجين فعلا جنسيا مع شخص آخر .

15 - باستطاعة الزوج قتل زوجته إذا زنت، وإن كان الزوج هو الزاني فلا تملك الزوجة إلا حق الفرار، والاحتماء بأحد أفراد عائلتها،

وتقوم مؤسّسة ثاجماعت بإلزام الزوج الزاني بالنّطق بالطلاق .

16 - إذا كان الزوج هو الزاني فإنه يعاقب بعقوبة الغرامة مع ذبح ثور لأعضاء مؤسّسة ثاجماعت . ([1])

17 - يمكن إثبات جريمة الزنا بشهادة شاهد واحد . ([2])

18 - إذا فاجئ الزوج زوجته وخليلها في وضعية لا تترك مجالا للشكّ في مساسهما بشرفه، فإنه يحق له قتلهما فورا وفي المكان الذي وجدهما فيه، ويتعيّن له الإشهاد على فعله بواسطة عدة شهود . ([3])

19 - للزوج دون سواه ممارسة الانتقام المذكور أعلاه، وفي حالة التلبس فقط كما يجب عليه الهروب ، غير أنه لا يعفي من دفع الدية. ([4])

20 - وإذا لم يكن بصدد حالة تلبّس، فإنّ الجريمة تثبت بشهادة أربعة شهود حتىّ ولو تمكن الزوج أو الشاهد الوحيد من التحصل كدليل إثبات على شيء أو لباس ينتمي إلى الخليل .

21 - وإذا لم يعاين الزوج جريمة الزنا، لكن وجدت شائعات عامة مفادها أن أحد الأشخاص ارتكب الزنا مع زوجته، فإنّه باستطاعة الزوج رفع

---

[1] - يتفاوت مقدار الغرامة تبعا لدرجة الخطأ المرتكب .

[2] - وهذا على خلاف قانون العقوبات الجزائري الذي اشترط في المادة 341 لإثبات جريمة الزنا معاينة الجريمة في محضر صادر عن ضابط شرطة قضائية وفي حالة تلبس، أو بواسطة الإقرار القضائي أو الاعتراف المدون في رسائل أو وثائق المتهم .

[3] - كما أنّ القانون العرفي يخالف الشريعة المحمدية التي تشترط توافر أربعة شهود . لم يحدّد القانون العرفي عدد الشهود، ويفهم من ذلك انه يجب أن يكونا أثنين أو أكثر من ذلك .

[4] - أي يدفع دية زوجته التي قتلها .

شكوى أمام مؤسّسة ثاجماعت ضدّ الشخص المشتبه فيه على أن يؤكدّ شكواه بيمين أربعة وعشرون شخصا بالغين وإذا أتّهم الشخص المشتبه فيه بالزنا ودون أدلة واضحة ، فباستطاعته القَسَمُ لإبعاد التهمة عن نفسه .

22 - وإذا لم يمارس الزوج حقه في الإنتقام فإنه باستطاعته رفع شكوى إلي مؤسّسة ثاجماعت وطلب التعويض عن الضرر المعنوي . ويجب عليه في المحل الأول تطليق زوجته، والتي تلتحق بمنزل والديها، وعلى خليل الزوجة أن يدفع للزوج قيمة المهر الضروري ليقوم هذا الأخير بالزواج من امرأة أخرى، حتى ولو جاوز ذلك قيمة المهر المدفوع للزوجة المذنبة . وباستطاعة الخليل التزوج من الزوجة الزانية لقاء مهر يدفعه إلى أبويها .

23 - نكون بصدد جريمة اغتصاب، عندما يرتكب الشخص فعلا جنسيا ضدّ امرأة، بكرا كانت أم ثيبا دون رضاها، ولا تشترط مقاومة الضحية لتكوين الفعل الإجرامي ، إذ يكفي الإكراه المادي الذي يرتكبه الفاعل.

24 - يعاقب مرتكب جريمة الإغتصاب بغرامة مالية قدرها ثلاثمائة دورو كما يلزم بذبح ثور لصالح مؤسّسة ثاجماعت ، كما يلتزم الفاعل بمغادرة البلاد إلي قبيلة أخرى .

25 - لا يمكن الإقتصار في إثبات الجريمة على تصريح الضحية، لكن ذلك يضع المتهم محلّ شكّ، ويجب عليه أن يحلف يمينا بأنه بريء من تلك الجريمة ويحلف معه عشرة أشخاص ، خمسة منهم من شرفاء القبيلة .

يؤخذ بشهادة الواحد في إثبات الجريمة ، بشرط أن يكون بالغا ومعروفا بحسن نيته. ([1])

26 - وإذا ادعت الضحية بأنها كانت بكرا قبل الفعل الإجرامي، وتصرح بأن بكرتها قد فضّت ، فإنّ مؤسّسة ثاجماعت تعيّن ثلاث نساء ، قصد فحصها من بينهنّ واحدة من قريباتها ، وتجري عملية الفحص بواسطة بيضة دجاجة ، والتّي تدخل في فرجها بِحِرْص . ويثبت من ذلك إن كانت قد فُضَّت بكرة الضحية أم لا.

27 - وإذا كانت الضحية امرأة متزوجة، فإنّ زوجها ملزم بتطليقها، وباستطاعته قتل المعتدي لكنه يدفع ديته، وإذا ازداد طفل عن الجريمة فإنّه ينسب إليه .

28 - باستطاعة المعتدي طلب الزواج من المعتدي عليها لقاء صداق إن كانت بكرا ، وإذا ازداد طفل من تلك الجريمة، فإنّه يبقي لدى أب المعتدي عليها .

29 - يعاقب على الفاحشة بين المحارم (Inceste) بالموت ، ويقوم أعضاء مؤسّسة ثاجماعت بتوقيع العقوبة ، ويساعدهم في ذلك أعضاء أسرة المذنب .

وتعاقب المرأة سواء قبلت ارتكاب الفاحشة عليها أم لا بالنفي من القبيلة. ويجب لإثبات الجريمة توافر خمسة شهود .

[1] - على خلاف ما هو عليه الحال في القانون الروماني الذي لا يقبل شهادة الشاهد الوحيد ، ويشترط توافر شاهدين لإثبات الفعل الإجرامي .

30 - يعاقب بالموت على جريمة خطف القصر، ويقوم أهل الضحية بتوقيع العقوبة ، وفي حالة المصالحة تطبق على المذنب عقوبة الغرامة بمقدار مائة دورو تدفع لصالح مؤسّسة ثاجماعت ، وفي حالة العود يتعرض المذنب ، إضافة إلى ذلك ، إلى عقوبة النفي . ([1])

31 - يعاقب على جريمة السرقة بغرامة تساوي قيمة الشيء المسروق نقدا إضافة إلى ردّ السارق المسروقات إلي الضحية ، وإذا لم يقم السارق بدفع الغرامة أو رَدَّ ما سرقه ، فإنّ أمواله المنقولة وعقاراته تباع من قبل مؤسّسة ثاجماعت والتي تستولي عليها بالقوة .

[1] - كانت جريمة خطف القصر كثيرة الوقوع، والهدف منها هو بيع المخطوف كعبد أو للإنتقام من أسرة المخطوف .

المراجع ..

. أولا - باللغة الأمازيغية :

1 - Inna - yas ccix muhend , mouloud mammeri .Alger 1989.

2 - Asarag n'mouloud mammeri ,Di micli , Ass N° 28/12/1988 , in Awal ghef . Dda lmulud , Asalu , Furar 1990.

3 - Mouloud Mammeri , tajerrumt n tmazight (Tantala taqbaylit) Bouchéne , Alger 1990.

. ثانيا - باللغة العربية :

1 - **أحمد صفر** : مدنية المغرب العربي في التاريخ ، الجزء الأول ، دار النشر بوسلامة ، تونس 1959 .

2 - **زهدي يكن** : تاريخ القانون . الطبعة الثانية . 1969 . دار النهضة العربية بيروت لبنان .

3 - **الدكتور عبد المنعم فرج الصدة** : مبادئ القانون. 1982. دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت لبنان .

4 - **عثمان سعدي** : عروبة الجزائر عبر التاريخ ، 1982 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر .

5 - **كلكامش** : ملحمة كلكامش ، تحقيق طه باقر ، تقديم محمد حسين الأعرجي موفم للنشر 1995 الجزائر .

6 - **العلامة ابن خلدون** : كتاب العبر وديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، للعلامة ابن خلدون المغربي، دار المدرسة ودار الكتاب اللبناني من المجلد الأول إلى المجلد السابع بيروت 1967 .

7 - **إحسان جعفر** : التبع في التاريخ والأساطير ، مجلة الفيصل عدد 86 مايو 1984 (المملكة السعودية) .

8 - **يوسف الحوراني** : البنية الذهبية الحضارية في الشرق المتوسطي الآسيوي القديم، دار النهار للنشر ، بيروت . 1978 .

9 - **جورج قرم** : تعدد الأديان وأنظمة الحكم ، دار النهار للنشر ، بيروت 1979 .

10 - **ابن حزم الأندلسي** : جمهرة أنساب العرب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف القاهرة 1977 .

. أخيرا : المراجع باللغة الفرنسية .

1- Ait Amrane M. Idir . la langue berbère moderne , ENAP 1990 Alger .
2- Mouloud Feraoun , l'entraide dans la société Kabyle , Revue des centres sociaux , Alger n° 16 . 1961
3- Salem Chaker Imazighen Assa , éditions Bouchene Alger 1990.
4- Camille lacoste - Dujardin , le conte Kabyle , étude ethnologique , François maspero , Paris 1982.
5- Jean servier , les berbères , éditions Dahleb , deuxième édition ,1997, Alger .

6- Youssef Nacib , proverbes et dictons Kabyles , éditions Andalouses Alger 1992.
7- Hanoteau et letourneux, la Kabylie et les coutumes Kabyles challamel Paris 1893 , 3 volumes .
8- Tassadit Yacine , entretien avec Kateb Yacine , Awal , cahiers d'études , Berbères 1992 Alger .
9- Tahar Oussedik , contes populaires , Enal 1985.
10- Ginette Aumassip , de quelques problèmes de préhistoire en Algérie , Awal cahier d'études Berbères 1989 Alger 1990.
11- Salem chaker , Manuel de linguistique Berbère , Editions Bouchéne , Alger 1991 .
12- Mahfoud Kaddache , l'Algérie dans l'antiquité , Enal , Alger 1992 .
13- Gaid Mouloud , les Berbères dans l'histoire , de la préhistoire à la - Kahina Tome I. éditions Mimouni Alger 1990.
14- Si Amar Boulifa , le Djurdjura à travers l'histoire , de l'antiquité à la - période coloniale , Berti éditions Alger 1999.
15- Abdelaziz Allati , Toponymie de l'Afrique du nord et de l'Europe , Awal , cahier d'études Berbères . 16 - 1997 , Editions de la maison des sciences de l'homme Paris .
16- Mustapha Gahlouz , Apropos des « Kanous Kabyles » de Belkacem Bensedira , Awal 1997 Paris .
17- Robert et Mariane Cornevin , Histoire de l'Afrique des origines à la - deuxième guerre mondiale , petite Bibliothèque payot , Paris 1974.
18- Henri , léon et Jean Mazeaud , leçons de Droit civil.Tome deuxième, septième édition , premier volume : obligations . (théorie générale) Editions Montchrestien . Paris 1978 .
19- Henri lévy - Bruhl , sociologie juridique .P.U.F 3éme édition 1967 France .

20- Bousquet ,G.H , justice Française et coutumes Kabyles , imprimerie Nord Africaine Alger 1950 .

21- André Canac , l'évolution de l'organisation judiciaire en Algérie depuis 1830 ,Revue Algérienne , Tunisienne et Marocaine de législation et de jurisprudence , Librairie Ferraris Alger n° 5 octobre 1956 .

22- Georges Marcy , le problème du droit coutumier Berbère , Revue Algérienne, Tunisienne et Marocaine de législation et de jurisprudence octobre 1954 , Libraire Ferraris ,Alger .

23- Jean Berque , quelques documents sur le droit répressif Ancien du Haut-Atlas , Revue Algérienne , Tunisienne et Marocaine de législation et de jurisprudence, libraire Ferraris ,Alger, Janvier - Avril 1953 .

24- Henri Bruno , Introduction à l'étude du droit coutumier des Berbères du Maroc central R.A.T.M , libraire Ferraris Alger 1920 .

25- Bornac , quelque renseignements sur le droit coutumier Berbère des - habitants du Figuig , R.A.T.M 1920 .

26- Turbet (lieutenat) : le droit coutumier des Beni - ourain cheraga (région de Taza) R.A.T.M 1931 Alger .

27- René Tilloy , Répertoire Alphabétique de jurisprudence , de doctrine et de législation Algériennes et tunisiennes Alger, imprimerie Administrative Gojosso 1889 (1,2) Alger .

28- Jean carbonnier , l'origine du mécanisme obligatoire de la coutume , conférence prononcé à Alger le 21 avril 1961 .

29- Marcel Morand , les canouns du Mzab , revue Algérienne et Tunisienne de législation et de jurisprudence , publié par l'école de-droit d'Alger , Adolphe Jourdan , libraire éditeur Alger 1904 .

30- Un nouveau Kanoun Kabyle , revue Algérienne , Tunisienne et - Marocaine de législation et de jurisprudence tomes 38-39 jules carbonel , imprimeur Alger 1924 .

31- Marcel Planiol , traité élémentaire de droit civil .Tome premier. Paris, L.G.D.J 1950.

32- G.Levasseur, A.chavanne , J. Montreuil , B. Bouloc , droit pénal général et procédure pénale.Edition Sirey, 13éme édition .1999 Paris.

33- Louis Pauwels et Jacque Bergier , le matin des magiciens , éditions Gallimard , 1960 , Paris.

34- Homére , l'odyssée . Texte intégral , E.D.D.L Paris Août 1997 .

35- La sainte Bible ,ancien et nouveau testament , traduite de l'hébreu et du grec en français courant Alliance Biblique universelle 1983.

36- Hamdan Khodja ,le miroir , édition Sindbad ,Paris 1985 .

37- Mouloud Gaid , Histoire de Bejaia et de sa région , depuis l'antiquité jusqu'à 1954 , édition Mimouni ,Alger 1991.

38- Mouloud Gaid , l'Algérie sous les Turcs , éditions Mimouni , Alger 1991.

39- Une Charte Kabyle, le règlement du village Thaslent, Revue Africaine numéro 3 , 1858-1859 (O.P.U) Alger 1985.

40- Genevois (C.H) le calendrier Agraire , F.D.B , Fort National.1972 .

41- Pierre Hacun Campredon : Etude sur l'évolution des coutumes Kabyles , spécialement en ce qui concerne l'exhérédation des femmes et la pratique du habous, par: Pirre Hacun Campredon, Alger, ancienne Maison Bastide Jourdan 1921.

42- Flexible droit, Jean Carbonnier, quatrième édition, revue et augmentée 1979 , L.G.D.J ,Paris .

الفهارس ..

الموضوع	الصفحة
- توطئة .	04
• **الباب لأول : النظرية العامة للقانون العرفي الأمازيغي.**	06
• **الفصل التمهيدي** : التعريف بالأمازيغ وأصولهم .	08
• **المبحث الأول** : التعريف بالأمازيغ .	09
- الإنسان الإبييري المغربي .	10
- الإنسان القفصي .	10
- استيلاء الأمازيغ على مصر الفرعونية .	11
• **المبحث الثاني** : أصول الأمازيغ .	14
1 – آراء القدماء .	14
- أولا : رأي هيرودوت .	14
- ثانيا : رأي سالسطيوس .	14
- ثالثا : رأي الطبري .	15
- رابعا : رأي ابن حزم الأندلسي .	16
- خامسا : رأي ابن خلدون .	17
أ – البرانس .	17
ب – البتر .	18
ج – الملثمون .	18

الموضوع	الصفحة
2 - رأي المحدثين .	19
- أولا : رأي الباحث سي عمار بوليفة .	19
- ثانيا : رأي جون سرفيي .	21
- ثالثا : رأي الأستاذ عثمان سعدي .	21
- رابعا : رأي الأستاذ محفوظ قداش .	29
• رأينا في الموضوع .	29
• **الفصل الأول** : مدخل إلى دراسة القانون العرفي الأمازيغي.	38
- تمهيد .	39
• **المبحث الأول** : التعريف بالقانون العرفي .	41
1 - في العرف بوجه عام .	41
- أولا : تعريفه .	41
- ثانيا : أركان العرف .	42
أ - الركن المادي .	42
- الشرط الأول : يجب أن تكون العادة عامة .	43
- الشرط الثاني : أن تكون العادة قديمة .	43
- الشرط الثالث : أن تكون العادة ثابتة .	43
- الشرط الرابع : أن لا تكون العادة مخالفة للنظام العام أو الآداب.	44
ب - الركن المعنوي .	44
- ثالثا : مزايا العرف وعيوبه .	45

الموضوع	الصفحة
- أ - مزايا العرف .	45
- ب - عيوب العرف .	45
2 - تعريف القانون العرفي الأمازيغي .	46
- أولا : العادة .	46
- ثانيا : العرف .	47
• **المبحث الثاني : نبذة تاريخية** .	51
- تمهيد .	51
- أولا : بلاد القبائل .	52
- كلمة عن مملكة كوكو .	54
- ثانيا : وادي ميزاب .	59
- ثالثا : المغرب الأقصى .	60
• **الفصل الثاني : الهيئات المطبقة للقانون العرفي** .	62
- تمهيد .	63
• **المبحث الأول** : الهيئات المطبقة للقانون العرفي في بلادالقبائل.	64
1 - مؤسّسة ثاجماعت .	64
2 - الأمين .	66
3 - الطمّان .	69

الموضوع	الصفحة
• **المبحث الثاني** : الهيئات المطبقة للقانون العرفي في منطقة وادي ميزاب .	71
1 – حلقة العزابة .	71
2 – ثاجماعت العوام .	71
3 – ثاجماعت المكارس .	72
• **المبحث الثالث** : الهيئات المطبقة للقانون العرفي في المغرب الأقصى.	73
• **الفصل الثالث** : أنواع الجرائم والعقوبات المقررة عرفا .	75
- تمهيد .	76
• **المبحث الأول** : أنواع الجرائم .	77
1 - الجرائم ضدّ أمن القبيلة أو القرية .	78
- أولا : قانون ثاسفت أقزرا .	78
- ثانيا : قانون قرية تاسلنت .	78
- ثالثا : قانون غرادية .	79
- رابعا: قانون مليكة .	79
- خامسا : قانون بني يزقن .	79
- سادسا : قانون بونورة .	79
- سابعا : قانون العطف .	79

الموضوع	الصفحة
ـ ثامنا : قانون قصر أوداغير .	80
ـ تاسعا : قانون قصر زناقة .	80
2 ـ الجرائم ضدّ الأمن العمومي .	81
ـ أولا : قانون قرية تاسلنت .	81
ـ ثانيا : قانون مليكة .	81
ـ ثالثا : قانون بني يزقن .	81
ـ رابعا : قانون العطف .	81
ـ خامسا: قانون قصر أوداغير .	81
ـ سادسا: قانون قصر زناقة .	81
3 ـ الجرائم ضدّ الأشخاص .	82
ـ أولا : قانون ثاسافت أقزرا.	82
ـ ثانيا : قانون معاتقة .	82
ـ ثالثا : قانون تاسلنت.	82
ـ رابعا : قانون غرداية .	82
ـ خامسا : قانون مليكة .	83
ـ سادسا : قانون بني يزقن .	83
ـ سابعا : قانون بونورة .	83
ـ ثامنا : قانون العطف .	83
ـ تاسعا : قانون بريان .	83

الموضوع	الصفحة
ـ عاشرا : قانون القرارة .	84
ـ حادي عشر : قانون قصر أوداغير .	84
ـ ثاني عشر : قانون أيت أورابن شراقة .	84
ـ ثالث عشر : قانون قصر زناقة .	85
4 ـ جرائم الاعتداء على الاعتبار .	85
ـ أولا : قانون ثاسافت أقزرا.	86
ـ ثانيا : قانون تاسلنت.	86
ـ ثالثا : قانون غرداية .	86
ـ رابعا : قانون مليكة .	86
ـ خامسا : قانون بني يزقن .	86
ـ سادسا : قانون بونورة .	87
ـ سابعا : قانون العطف .	87
ـ ثامنا : قانون بريان .	87
ـ تاسعا : قانون القرارة .	87
ـ عاشرا : قانون قصر زناقة .	87
5 ـ الجرائم ضدّ الأخلاق .	88
ـ أولا : قانون معاتقة .	88
ـ ثانيا : قانون تاسلنت.	88
ـ ثالثا : قانون غرداية .	88

الموضوع	الصفحة
ـ رابعا : قانون بني يزقن .	88
ـ خامسا : قانون العطف .	89
ـ سادسا : قانون قصر أوداغير .	89
ـ سابعا : قانون أيت أوراين شراقة .	89
ـ ثامنا : قانون قصر زناقة .	90
6 ـ الجرائم ضدّ الأموال .	91
ـ أولا : قانون ثاسافت أقزرا.	91
ـ ثانيا : قانون معاتقة .	91
ـ ثالثا : قانون تاسلنت.	91
ـ رابعا : قانون غرداية .	92
ـ خامسا : قانون بني يزقن .	92
ـ سادسا : قانون بونورة .	92
ـ سابعا : قانون العطف .	92
ـ ثامنا : قانون بريان .	93
ـ تاسعا : قانون القرارة .	93
ـ عاشرا : قانون قصر أوداغير .	93
ـ حادي عشر : قانون أيت أوراين شراقة.	94
ـ ثاني عشر : قانون قصر زناقة .	94
أ – جريمة تجاوز حدود الصداق العرفي .	96

الموضوع	الصفحة
ب – جريمة الإخلال بواجب الضيافة .	97
ت – جريمة عدم التدخل لمساعدة طالب النجدة .	97
• **المبحث الثاني** : أنواع العقوبات .	99
1 ـ القوانين التي أخذت بعقوبة الغرامة كعقوبة رئيسية.	99
ـ أولا : قانون ثاسافت أقزرا.	99
ـ ثانيا : قانون قرية معاتقة .	100
ـ ثالثا : قانون قرية تاسلنت.	100
ـ رابعا : قانون غرداية .	101
ـ خامسا : قانون مليكة .	102
ـ سادسا : قانون بونورة .	103
ـ سابعا : قانون القرارة .	104
ـ ثامنا : قانون قصر زناقة .	104
ـ تاسعا : قانون قصر أوداغير .	105
2 ـ القوانين التي لم تعرف عقوبة الغرامة.	105
ـ أولا : قانون بني يزقن .	106
أ ـ عقوبة التأديب .	106
ب ـ عقوبة التعزير .	106
ج ـ عقوبة التنكيل .	106

الموضوع	الصفحة
- ثانيا : قانون العطف .	107
أ - عقوبة الضرب بالعصا .	107
ب - عقوبة السجن المؤبد .	107
ج - عقوبة القصاص .	108
3 - القوانين التي أخذت بعقوبة الغرامة كعقوبة استثنائية.	108
أ - عقوبة الإعدام .	109
ب - عقوبة القصاص .	109
• **الفصل الأخير : المبادئ الجزائية التي تضمنتها القوانين العرفية .**	110
- تمهيد .	111
• **المبحث الأول :** من جهة عدم المسؤولية الجزائية.	112
1 - المرض .	112
2 - الدفاع الشرعي .	113
3 - الاستفزاز .	114
4 - الإكراه .	116
5 - صغر السنّ .	116
6 - إذن العرف .	117

الموضوع	الصفحة
• **المبحث الثاني :** من جهة التجريم .	119
1 - المعاقبة على الشروع في الجرائم .	119
2 - المعاقبة على الجرائم السلبية .	120
3 - التمييز بين جريمة النصب و السرقة .	122
4 - المعاقبة على الاشتراك في الجرائم .	122
• **المبحث الثالث :** من جهة العقاب .	124
1 – الظروف المشددة في الجرائم .	124
- أولا : الظروف المشددة في جريمة القتل العمدي.	125
- ثانيا : الظروف المشدد في جريمة السرقة .	126
أ - ظرف الليل .	126
ب - ظرف السوق العمومي .	127
ج - ظرف السرقة في مكان عمومي .	128
د - ظرف سرقة المسافرين .	129
ن - ظرف السرقة في المنازل .	130
هـ - ظرف الكسر .	131
ع - نظام خاص للظروف المشددة في بعض القوانين العرفية .	132

الموضوع	الصفحة
- ثالثا : الظروف المشددة في جريمة الضرب والجرح العمديين.	134
أ - ظرف استعمال السلاح الناري أو السلاح الأبيض.....	134
ب - ظرف فقد أو بتر أحد الأعضاء أو الوفاة	136
ج - ظرف الترصّد	137
2 - العود في الجرائم	138
3 - الفصل بين العقوبة الجزائية والتعويض	139
4 - مبدأ التضامن الإجتماعي في حالة الجرائم غير العمدية.	141
5 - عقوبة المصادرة	143
• **المبحث الرابع :** من جهة إثبات الجريمة.	145
1 – الإثبات بشهادة الشهود	145
2 – الإثبات باليمين الحاسمة الجماعية	147
3 – الإثبات بواسطة الخبرة	150
• ***الباب الأخير : النصوص القانونية .***	154
- تمهيد :	155
1 – منطقة القبائل	157
- أولا : قانون قرية ثاسافت أقزرا	158
- ثانيا : قانون قرية معاتقة	163

الموضوع	الصفحة
- ثالثا : قانون قرية تاسلنت (منطقة أقبو)	166
2 - منطقة وادي ميزاب	173
- أولا : قانون غرادية	174
- ثانيا : قانون مليكة	177
- ثالثا : قانون بني يزقن	179
- رابعا : قانون بونورة	180
- خامسا : قانون العطف	181
- سادسا : قانون بريان	185
- سابعا : قانون القرارة	187
3 – المغرب الأقصي (منطقتي فقيق وتازة)	188
- أولا : قانون قصر زناقة	189
- ثانيا : قانون قصر أوداغير	194
- ثالثا : قانون أيت أوراين شراقة	198
• المراجع	206
• الفهرس	212